

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر  
تحت عنوان:

دور السياسة المالية في تحقيق الرفاهية الاجتماعية :

تجارب دولية رائدة ( تجربة دولة الامارات 2016 / 2020 )

تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

تحت إشراف:

-الدكتور خنفر مانع

من إعداد الطلبة:

- خريسي عبد الباسط

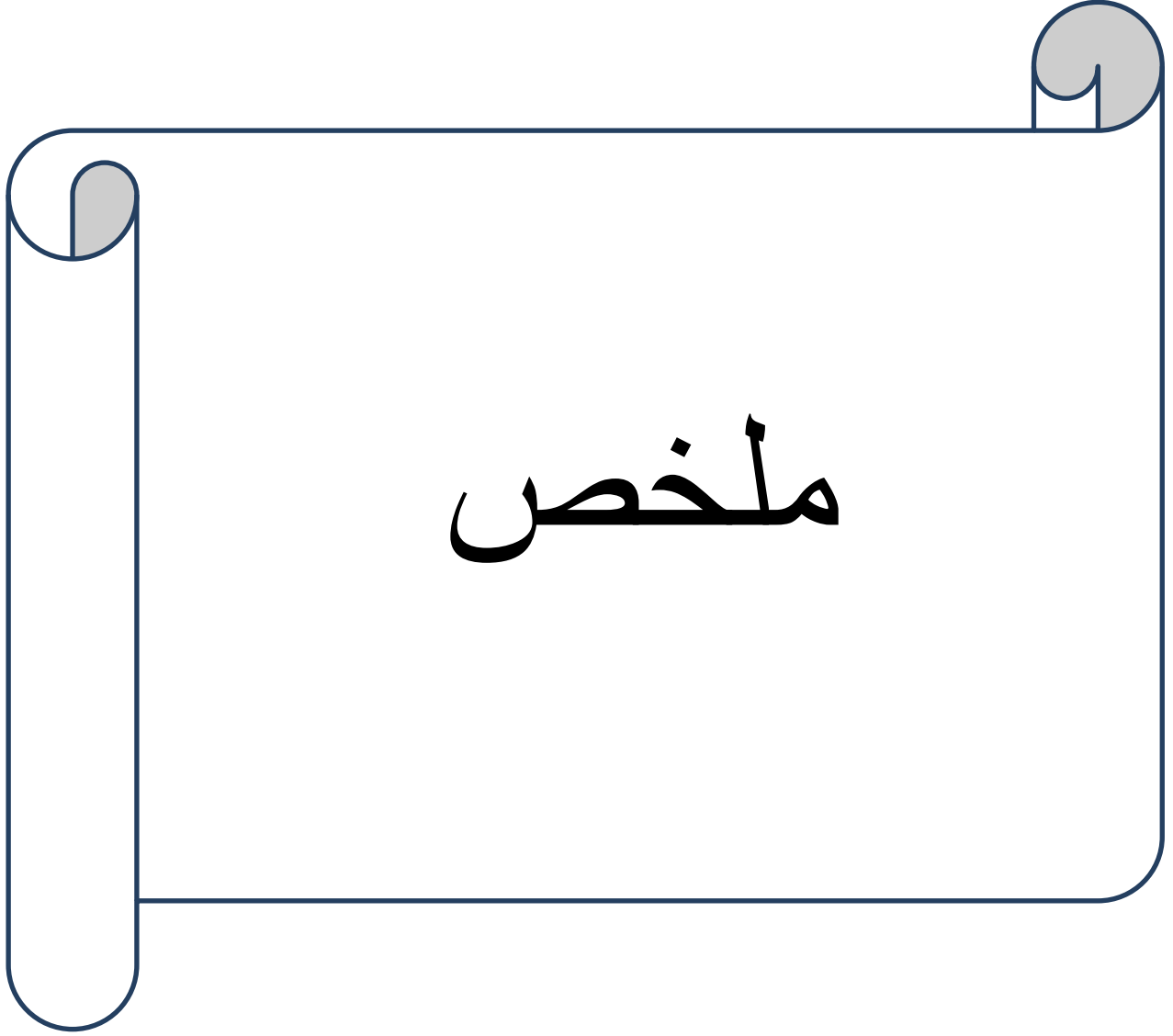
- بوراوي عبد النور

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا  
مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ

صدق الله العلي العظيم

الآية 08 من سورة آل عمران



تهدف هذه الدراسة الى ابراز مساهمة السياسة المالية في تحقيق التنمية و الرفاهية الاجتماعية ، حيث ان موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مر بعدة مراحل اختلف هذا الدور في كل مرحلة منها، حيث ان الاتجاه العام في مسار هذه المراحل كان زيادة دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي لما تملكه من إمكانيات مالية ومؤسسية ، و تتضمن إحداث تغييرات جذرية في الهياكل الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية والإدارية وكذلك في المواقف الشعبية والعادات والتقاليد، وإن عملية شاملة مثل هذه لا يمكن أن تتم بشكل تلقائي بل يجب أن تكون عملية إرادية مخططة تعمل على إزالة جميع العقبات التي تقف بوجه التنمية التي بدورها تحقق الرفاه الاجتماعي.

و استخلصنا من هذه الدراسة ان الامارات في الفترة الأخيرة شهدت انجازات إماراتية كبيرة على صعيد المؤشرات الدولية في القطاعات المختلفة ، مؤشر الشعور بالرفاهية و في مجال التعليم و التعليم العالي و غيرها .... ، حث تعد الاستثمارات الاجتماعية في التعليم والبحث وتنمية المهارات والتدريب والإسكان والمرافق المجتمعية وحماية البيئة وتعزيز الفن والثقافة والرياضة مهمة لبناء رأس المال البشري وتشجيع الابتكار. وهذا بدوره يزيد بشكل دائم من مشاركة الناس في عملية النمو. لذلك لا ينبغي أن تقتصر السياسة المالية على مجرد إعادة التوزيع في شكل مساعدة اجتماعية وتأمين اجتماعي وإعانات عامة، بل يجب أن يكون دورها أكبر بكثير في بناء مجتمعات واقتصادات متقدمة فتقديم خدمات عامة جيدة ، و الحد من الفقر و عدم المساوات ، و توفير فرص العمل اللائق ، و ضمان خدمات خدمات عامة جيدة في مجال الرعاية الصحية و الامن الغذائي و التعليم و الإسكان و الحماية الاجتماعية و تهيئة حيز مالي لتمويل هذه الأولويات ، أهمية كبرى في تح يق التنمية الشاملة وترسيخ العدالة الاجتماعية . فقد حقق النموذج التنموي الذي اعتمده الدولة نجاحا كبيرا و أضاف مخزوننا من الخبرات القيمة التي يمكن مشاركتها مع دول أخرى ، كما تميزت الجهود التنموية بمستوى عالي من الابتكار في الجمع بين مختلف عوامل التنمية المستدامة كالتكيز على مشاريع الطاقة المتجددة التي تساهم في الحد من الفقر و الحفاظ على الموارد و تحسين مستوى الرفاه الاجتماعي، وكما ركزت الامارات أيضا على حل المشاكل ذات الأبعاد الإنسانية و الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية ، و تعزيز احترام الحقوق و الحريات و تحسين مستوى الرفاه الاجتماعي و الاقتصادي وصولا إلى بلوغ التنمية المستدامة المنشودة .

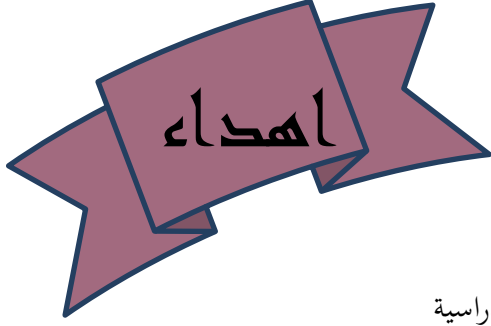
\*الكلمات المفتاحية : السياسة المالية / النفقات العامة / الانفاق على التعليم / التنمية

الاقتصادية / الرفاهية الاجتماعية / التنمية المستدامة .

Cette étude vise à mettre en évidence la contribution de la politique financière à la réalisation du développement et du bien-être social, puisque la question de l'intervention de l'État dans la vie économique est passée par plusieurs étapes, et ce rôle différerait à chaque étape, la tendance générale au cours de ces étapes étant accroître le rôle de l'État et son intervention dans l'activité économique. En raison de ses capacités financières et institutionnelles, et comprend des changements radicaux dans les structures économiques, institutionnelles, sociales et administratives ainsi que dans les attitudes, les coutumes et les traditions populaires, et un processus global comme celui-ci ne peut pas avoir lieu automatiquement, mais doit plutôt être un processus volontaire et planifié qui s'efforce d'éliminer tous les obstacles qui s'opposent au développement, qui à son tour réalise le bien-être social.

Nous avons conclu de cette étude que les Émirats ont été témoins dans la période récente de grandes réalisations émiraties en termes d'indicateurs internationaux dans divers secteurs, d'indice de sentiment de bien-être et dans le domaine de l'éducation, de l'enseignement supérieur et autres ..., exhortant investissements sociaux dans l'éducation, la recherche, le développement des compétences, la formation et le logement Les équipements collectifs, la protection de l'environnement et la promotion de l'art, de la culture et du sport sont importants pour développer le capital humain et encourager l'innovation. Ceci, à son tour, augmente de manière permanente la participation des personnes au processus de croissance. Par conséquent, la politique budgétaire ne devrait pas se limiter à une simple redistribution sous forme d'aide sociale, d'assurance sociale et de subventions publiques, mais plutôt son rôle devrait être beaucoup plus important dans la construction de sociétés et d'économies avancées en fournissant de bons services publics, en réduisant la pauvreté et les inégalités, et Assurer des services publics de qualité dans les domaines de la santé, de la sécurité alimentaire, de l'éducation, du logement et de la protection sociale, et créer un espace financier pour financer ces priorités, est d'une grande importance pour parvenir à un développement global et consolider la justice sociale. Le modèle de développement adopté par l'État a connu un grand succès et a ajouté un réservoir d'expériences précieuses qui peuvent être partagées avec d'autres pays. Les efforts de développement ont également été caractérisés par un haut niveau d'innovation dans la combinaison de divers facteurs de développement durable tels que l'accent mis sur les énergies renouvelables projets qui contribuent à la réduction et à la préservation de la pauvreté. Les Émirats se sont également concentrés sur la résolution des problèmes aux dimensions humaines, culturelles, sociales, économiques et environnementales, la promotion du respect des droits et des libertés et l'amélioration du niveau de bien-être social et économique afin d'atteindre le développement durable souhaité.

\*Mots clés : politique financier / dépenses publiques / dépenses d'éducation / développement économique / protection sociale / développement durable.



بسم الله الرحمن الرحيم

و الصلاة و السلام على اشرف المرسلين

الحمد لله الذي ساعدني على انجاز هذه المذكرة و انار لي دربي في مسيرتي الدراسية

اما بعد اهدي ثمرة جهدي الى

\* الى من علمني روح التحدي الى قدوتي في الحياة و علمني ان الحياة بديتها كفاح و اخرتها نجاح

" ابي الغالي مسعود "

\* الى من علمتني العطاء، وغمرتني بحنائها وكرمها التي وضع الله تحت قدميها الجنان. الى اطهر قلب

" امي الغالية ب . فطيمة "

\* الى اخوتي وفقهم الله و انار درهم و جمع الله بيننا بالحب و الاحترام و التقدير

" يعقوب - موسى - زازية - يسرى "

\* الى جدتي الحبيبة " حورية " و جدي الغالي " خنظر "

\* و بباقة مليئة بالحب و البراة اقدم لك يا " ثراء " هذا العمل البسيط متمنيا ان اراكي مستقبلا من المتفوقين

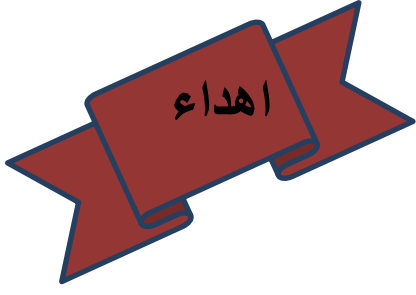
في مشواركي الدراسي

\* الى الأصدقاء رمز العطاء و الوفاء

تقي - منذر - شعيب - بهاء - احمد - اقبال - محمد - عبد النور "

وأخيرا تخرجنا و أخيرا رفعت القبعة لسنين مضت من الدراسة فشكرا لكل روح شاركتني بدعائها

عبد الباسط



بسم الله الرحمن الرحيم

و الصلاة و السلام على اشرف المرسلين

اهدي ثمرة جهدي الى عائلتي و اغلى ما املك واحب انسان في الوجود

امي صليحة التي منحتنا كل الحب و الحنان

الى ابي نورالدين الذي ضحى من اجلنا

الى اخوتي حفظهم الله

"أسماء" - "امال" - "مُجَّد"

و الى جميع أصدقائي

" اقبال " - "عبد الباسط" - "مُجَّد" - "رضوان" - "عبد مالك" - "عبد الحق"

و كل من ساعدني في انجاز هذا العمل من قريب او بعيد

عبد النور

# شكر و عرفان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ  
وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴿١٩﴾

صدق الله العظيم

سورة النمل الاية 19

\* بصدق الوفاء والإخلاص أتقدم إلى مشرفي الأستاذ ﴿د. خنفر مانع﴾

على نصائحه القيمة التي مكنتني من إخراج الأطروحة في شكلها النهائي، كما لا يفوتني  
أن أتقدم إلى السادة أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة و صرفهم جزء من  
وقتهم الثمين لأجل قراءتها

\* وإلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد

## قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	السياسة المالية التوسعية	27
2-1	السياسة المالية الإنكماشية	28
03	يوضح منحى لورنز للتفاوت في الدخل	81

## قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	يوضح الانفاق على قطاع التعليم خلال 2020-2016	86
02	يوضح الانقاعات الحكومية على قطاع الصحة خلال سنة 2016 - 2020	89
03	يوضح الموازنة الاتحادية المخصصة للتوظيف في دولة الإمارات خلال الأعوام 2016، 2020 الوحدة مليون درهم	92
04	موازنة برنامج زايد للاسكان الوحدة	96
05	الميزانية المخصصة لحماية البيئة خلال سنة 2020-2016 الوحدة مليون درهم	104
06	الانفاق على القطاع الثقافي و الرياضي الوحدة مليون درهم	109

## فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
I	الاية القرانية
/ IV / II	ملخص / résumé
V	اهداء
VII	شكر و عرفان
IX	قائمة الاشكال
X	قائمة الجداول
XI	فهرس المحتوى
XIV	المقدمة
1	الفصل الأول : السياسة المالية السياسة المالية: الأهداف ، الاثار و العوامل المؤثرة فيها
2	مقدمة الفصل
3	المبحث الأول : الأسس النظرية للسياسة المالية
3	المطلب الأول : مفهوم و أهمية السياسة المالية
3	مفهوم السياسة المالية
4	أهمية السياسة المالية
5	المطلب الثاني : تطور السياسة المالية
9	المطلب الثالث : اهداف و اثار السياسة المالية
13	المبحث الثاني : اساسيات السياسة المالية

13	المطلب الأول : أنواع السياسة المالية
15	المطلب الثاني : أدوات السياسة المالية و فعاليتها
26	المطلب الثالث : الية عمل السياسة المالية
29	المبحث الثالث : العوامل المؤثرة في السياسة المالية
29	المطلب الأول : العوامل السياسة المؤثرة في السياسة المالية
32	المطلب الثاني : العوامل الإدارية المؤثرة في السياسة المالية
35	المطلب الثالث : اثر النظام الاقتصادي على السياسة المالية
41	خلاصة الفصل
42	الفصل الثاني : مكانة الرفاهية الاجتماعية في السياسة الاقتصادية
43	مقدمة الفصل
44	المبحث الأول : الاطار النظري للرفاهية الاجتماعية
44	المطلب الأول : مفهوم الرفاهية الاجتماعية
47	المطلب الثاني : اهداف و مبادئ الرفاهية الاجتماعية
48	المطلب الثالث : الرفاهية و النمو في الفكر الاقتصادي
59	المبحث الثاني : التنمية الاقتصادية
59	المطلب الأول : مفاهيم حول التنمية الاقتصادية
64	المطلب الثاني : مقاييس التنمية الاقتصادية و متطلباتها
68	المطلب الثالث : أهداف وأهمية التنمية الاقتصادية
70	المطلب الرابع عوائق التنمية الاقتصادية
72	المبحث الثالث : السياسة الاقتصادية ذات الطابع الاجتماعي
72	المطلب الأول : مفهوم السياسة الاجتماعية
75	المطلب الثاني : مراحل تطور السياسة الاجتماعية
77	المطلب الثالث : أنواع المؤشرات الاجتماعية
79	المطلب الرابع : مؤشرات التنمية و الرفاه الاجتماعي
83	خلاصة الفصل

84	الفصل الثالث : اليات السياسة المالية في تحقيق الرفاهية الاجتماعية
85	مقدمة الفصل
86	المبحث الأول: الانفاق على التعليم و الصحة في الامارات
86	المطلب الأول: الانفاق على التعليم
89	المطلب الثاني: :الانفاق على الصحة
92	المبحث الثاني : الانفاق على كلا من الإسكان والمرافق المجتمعية و التدخلات في سوق العمل و الحماية الاجتماعية
92	المطلب الأول: التدخلات في سوق العمل وخلق فرص العمل
96	المطلب الثاني: الإسكان والمرافق المجتمعية
98	المطلب الثالث: انفاقات على الحماية الاجتماعية و الامن الغذائي
104	المبحث الثالث: الانفاق الحكومي على البئة و الانفاق على الثقافة و الرياضة و قياس التنمية المستدامة
104	المطلب الأول : الانفاق الحكومي لحماية البيئة
109	المطلب الثاني : الانفاق على القطاع الثقافي و الرياضي الوحدة مليون درهم
112	المطلب الثالث : رؤية دولة الإمارات 2021 في قياس التنمية المستدامة
116	خلاصة الفصل
117	خاتمة
122	مراجع
132	ملاحق

## المقدمة

يعد موضوع الرفاهية الاجتماعية من الموضوعات المهمة والتي تزايد الاهتمام بها في الآونة الأخيرة من قبل الباحثين ومتخذي القرار على حد سواء، خاصة وان موضوع الرفاهية الاجتماعية يرتبط مباشرة بأفراد المجتمع عبر تقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة لهم والمتمثلة بالإنفاق الحكومي على التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية و غيرها من المجالات ..

وتباين درجة ونوع الخدمات الاجتماعية المقدمة لأفراد المجتمع وحسب السياسات الاجتماعية لكل بلد من بلدان العالم المختلفة ، فهذه السياسات الاجتماعية لكل بلد توفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع عبر حصول الأفراد على خدمات صحية وكذلك التعليم ، فضلا عن تقليل التفاوت في الدخل بين أفراد المجتمع وخفض معدلات الفقر ، وان ذلك جميعا يتطلب زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم وزيادة تخصيصات الحماية الاجتماعية للوصول للرفاهية الاجتماعية .

وان غياب السياسات الاجتماعية لأي بلد يؤدي الى انخفاض في مؤشرات الرفاهية الاجتماعية ومن ثم ينعكس ذلك سلبا على تحقيق معدلات النمو الاقتصادي ، بالإضافة إلى أن البلدان التي تحقق ناتجا محليا إجماليا مرتفع ومعدلات نمو ايجابية يتطلب منها أن تخصص نسبة مرتفعة من النفقات العامة لبرامج الرفاهية الاجتماعية ولاسيما بنودها الأساسية الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

و من هنا نطرح الإشكالية الآتية

- الى أي مدى تساهم السياسة المالية في تحقيق الرفاهية الاجتماعية ؟

و لاثراء الموضوع نتطرق الى الأسئلة الفرعية التالية

- فيما تتمثل اهداف السياسة المالية ؟

- ماهي اثار السياسة المالية في تحقيق الرفاهية الاجتماعية ؟

- فيما تتمثل اليات السياسة المالية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية ؟

## أولاً - فرضيات الدراسة

-اهداف السياسة المالية تحقيق التنمية الاجتماعية بالإضافة الى التأثير على الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد و تحقيق العدالة الاجتماعية

- اثار السياسة المالية تتمثل في زيادة معدلات النمو الاقتصادي

- تتمثل الية السياسة المالية في تقليل الانفاق الى ادى مستوى له

## ثانياً - أسباب اختيار موضوع

- صلة بالتخصص الذي ادرسه

- ابراز الأهمية الكبيرة للسياسة المالية

- دافع شخصي لتعمق اكثر و إزاحة الغموض تجاه هذا الموضوع

## ثالثاً - أهمية الموضوع

- تسليط الضوء على الانفقات الحكومية .

- معرفة أهم الآليات التي تساهم في تحقيق الرفاه الاجتماعي .

- التطرق إلى مختلف التطورات في مجال الانفقات الحكومية .

- معرفة مدى تدخل الدولة في الحياة الاجتماعية .

## رابعاً -اهداف الدراسة

- تحليل العلاقة بين الأنفاق على التعليم واثره في تحقيق الرفاهية الاجتماعية .

- تحليل العلاقة بين الانفاق على الصحة واثره في تحقيق الرفاهية الاجتماعية .

- تحليل العلاقة بين الحماية الاجتماعية واثره في تحقيق الرفاهية الاجتماعية .

- قياس وتحليل العلاقة التبادلية بين اوجه الانفاق الحكومي ذي الطابع الاجتماعي في تحقيق الرفاهية الاجتماعية

في الامارات

## خمساً - مشكلة الدراسة :

تعاني اغلب بلدان العالم النامية بصورة عامة من غياب البرامج والسياسات الاجتماعية التي تمس حياة الأفراد والمجتمع مما يؤدي إلى انخفاض في مستوى الرفاهية الاجتماعية، فضلاً عما يرافقها من انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي. ومن الممكن ملاحظة بأن الإشكالية في مسألة الرفاهية الاجتماعية تتمثل في إن السياسات الاجتماعية تعد تابعة للسياسات الاقتصادية في الأهمية والدلالة ، الا أن هناك فجوة في مؤشرات الرفاهية الاجتماعية ولاسيما في مؤشرات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وانعكاس ذلك سلبي على مؤشر النمو الاقتصادي .

## سادساً - منهج الدراسة

الجانب النظري المنهج الوصفي من خلال استقراء السياسة المالية و الرفاهية الاجتماعية

الجانب التطبيقي المنهج التحليلي من خلال تحليل تطور المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وملاحظة العلاقة والتأثير فيما بين هذه المتغيرات عبر المدد الزمنية

**الفصل الأول :**  
**السياسة المالية: الأهداف ،**  
**الآثار و العوامل المؤثرة**  
**فيها**

الفصل الأول : السياسة المالية: الأهداف ، الاثار و العوامل المؤثرة فيها

### مقدمة الفصل الأول

لابد أنّ السياسة الاقتصادية تشمل على مجموعة، من السياسات التي تعمل كل منها على كمية أو أكثر من الكميات الاقتصادية الهامة، كالسياسة المالية و النقدية و الائتمانية و سياسة سعر الصرف، على أنّ السياسة المالية تحتل مكانة هامة بين هذه السياسات، لأنّها تستطيع أن تحقق الأهداف المتعددة التي يهدف إليها الاقتصاد الوطني معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع، و قد شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية نتيجة التطور السياسي و الاجتماعي لمفهوم الدولة، و انتقلت من الطور الحيادي إلى الطور التدخل في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، و ذلك عقب الأزمة الاقتصادية الكبرى عام 1929 م التي تعرضت لها الاقتصاديات الغربية و منذ ذلك الحين أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي، و معالجة ما يتعرض له من هزات و أزمات، غير أنّ السياسة المالية لا تستطيع أن تحقق كافة الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني، بل ينبغي التنسيق بينها و بين السياسات الأخرى، كما أنّ السياسة المالية تتأثر بعوامل متعددة منها ما هو سياسي و الآخر إداري، بالإضافة إلى طبيعة النظام الاقتصادي السائد.

على هذا الأساس نتناول في هذا الفصل المتكون من ثلاثة مباحث النقاط التالية :

- المبحث الأول :الأسس النظرية للسياسة المالية
- المبحث الثاني : ركائز السياسة المالية
- المبحث الثالث : العوامل المؤثرة في السياسة المالية

المبحث الأول : الأسس النظرية للسياسة المالية

المطلب الأول: مفهوم وأهمية السياسة المالية

أولاً - مفهوم السياسة المالية

السياسة المالية هي: "أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق استخدام أدواتها المختلفة، لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية<sup>1</sup>

وفيما يلي يمكن إيراد بعض التعاريف الخاصة بالسياسة المالية:

1- يمكن تعريف السياسة المالية على أنها: "السياسة التي تعنى بدراسة النشاط المالي للاقتصاد العام، وما سيتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وهي تتضمن تكييفاً كمياً لحجم النفقات العامة. وكذا تكييفاً نوعياً لأوجه هذا الإنفاق و مصادر هذه الإيرادات بهدف تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد الوطني و دفع عجلة التنمية و اشاعة الاستقرار في قطاعات الاقتصاد و تحقيق العدالة الاجتماعية و اتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع و التقليل من التفاوت بين الافراد في توزيع الدخل و الثروات<sup>2</sup>

2- تعرف السياسة المالية من الناحية الفنية تعرف السياسة المالية بأنها الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام، مستخدمةً بذلك الوسائل المالية الهامة من الضرائب والرسوم والنفقات العامة والقروض العامة، وذلك للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، والوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة<sup>3</sup>. وبناءً على ذلك تم التركيز على الأدوات المالية التي يمكن من خلالها زيادة حجم الإنفاق العام، والتأثير على حجم الطلب الكلي، فكلما ازداد حجم الطلب الكلي دفع المنتجين لزيادة حجم التوظيف من العمالة ورأس المال والمواد الأولية، الأمر الذي يؤدي لزيادة الإنتاج وزيادة حجم الدخل الوطن

3- وتعرف السياسة المالية أيضاً بأنها "تحريك أدوات الموازنة من نفقات وإيرادات للتأثير على الاستثمار وتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة<sup>4</sup>، نلاحظ أنه تم التركيز في التعريف للسياسة المالية على أهمية الوصول إلى الاستثمار الأمثل باستخدام الأدوات المالية لتحقيق الأهداف المرجوة في الاقتصاد.

<sup>1</sup>- الطالب بهاء الدين طويل-2016-ص41 دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي - اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة: الحاج لخضر-باتنة - ص41.

<sup>2</sup>- محمود حسين الوادي، و زكريا أحمد عزام 2007 - مبادئ المالية العامة- دار الميسرة- عمان- ص. 212

<sup>3</sup>- كنعان. علي- 1997 - اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، الطبعة الأولى ، منشورات دار الحسنين، دمشق/ سوريا - ص13

<sup>4</sup>- كمال يوسف محمد-1993- فقه الاقتصاد النقدي،- دار الصابوني- القاهرة/ مصر - ص 293

- 4- يعرف الكلاسيكيون السياسة المالية بأنها: "عملية تغيير حجم الإنفاق الحكومي، أو الإيراد العام وذلك في حالة عدم التوازن بين جانبي الميزانية العامة للدولة، أو بالأحرى عند وجود تباين بين حجم النفقات العامة وحصيلة إيرادات الدولة، تقوم الدولة بتغيير أحد جانبي الميزانية لغرض خلق التوازن بينهما"<sup>5</sup>
- 5- الكنزير عرفوا السياسة المالية بأنها: "الأدوات التي تتدخل الدولة من خلالها لتوجيه الاقتصاد الوطني وإحداث تغيرات واضحة، بحيث تؤدي (لزيادة حجم الإنتاج والتشغيل ومعدلات النمو الاقتصادي"<sup>6</sup>

### ثانيا - أهمية السياسة المالية

- إن السياسة المالية في الوقت الحاضر برزت وتأكدت أهميتها وبشكل واضح في كافة الدول، سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية وسواء كانت متقدمة أو نامية، ونتيجة لاتساع دور الدولة وزيادة درجة تدخلها في النشاطات الاقتصادية، وزيادة أهمية ماليتها العامة ونشاطها المالي بالشكل الذي تحقق معه إدماج السياسة المالية في إطار السياسة الاقتصادية و الذي جعلها جزء مهما وأساسياً فيها، ويمكن توضيح أهمية السياسة المالية من خلال النقاط الآتية:<sup>7</sup>
- التدخل في آلية فرض الضرائب بأنواعها والإنفاق الحكومي بأنواعه خاصة في مجال الصحة والتعليم.... إلخ؛
  - التعامل مع الضرائب والإنفاق العام كوسيلة لضمان النمو الاقتصادي
  - العمل جنباً إلى جنب والسياسة النقدية لتحقيق معدلات التشغيل والاستقرار النسبي في الأسعار.

<sup>5</sup>المهر خضير عباس- 1981 - التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية - عمادة شؤون المكتبات - جامعة الرياض، الرياض/السعودية - ص 1

<sup>6</sup> كنعان علي- 2003 - المالية العامة والإصلاح المالي في سورية، الطبعة الأولى- دار الرضا للنشر، دمشق/سوريا - ص 19

<sup>7</sup>فليح حسن هلف- 2008 - المالية العامة - جدارا للكتاب العالمي- عمان - ص.236

### المطلب الثاني : تطور السياسة المالية :

إن تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتشعبها، وظهور دور الدولة، وتدخّلها الفعال والمؤثر، في الشؤون والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، قد اظهر عوامل جديدة دعت إلى وجوب تحديد معنى للسياسة المالية ولذا فقد مر الفكر المالي في تطوره بحثا عن المقصود بالسياسة المالية بمرحلتين التقليديّة ( الفكر الكلاسيكي) والحديثة ( الفكر الكينزي).

### اولا : السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي

احتلت السياسة المالية مكانها بارزا في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال الربع العشرين نتيجة التطورات التي تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي، فقد انبثقت النظرية المالية التقليدية عن المذهب الاقتصادي الكلاسيكي الذي كان من أهم افتراضاته أن النظم الاقتصادية تتجه نحو التوظيف الكامل اتوماتيكيا، و بالتالي لا حاجة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للمجتمع وحصر وظائفها في الدفاع والأمن وتوفير بعض الخدمات الأساسية وعلى هذا أصبح من الضروري في نظر هذا المذهب المحافظة على توازن الميزانية العامة للدولة، بمعنى أن تتساوى الإيرادات مع النفقات دون أن يكون لها أثر في تحقيق أهداف معينة وكانت الميزانية بهذا المعنى ميزانية محايدة . لذلك كانت الدولة لا توسع في نفقتها وتعتمد على الضرائب فقط لمواجهة هذه النفقات دون اللجوء إلى الاقتراض الداخلي أو الخارجي. و بات دور الموازنة العامة تامين التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة ما دفع التقليديين إلى رفض اللجوء إلى عجز الموازنة حتى من خلال استخدام القروض لتمويل النفقات العامة إلا استثناء، إذ حينما يخصص هذا العجز لتغطية نفقات استهلاكية سوف يؤثر بشكل سلبي على الاستثمارات الخاصة ويخلق التضخم، كما يرفض التقليديون تكوين فائض مالي لأن ذلك سوف يدفع الدولة إلى تحصيل مبالغ من الأفراد يمكنهم استثمارها في مجال الإنتاج ولهذا اعترفوا بضرورة الإنفاق العام بقدر المستطاع وبالنتيجة أصبح توازن الموازنة في ظل الفكر المالي التقليدي هو المبدأ الثاني الذي ينبغي تحقيقه بين الإيرادات العامة والنفقات العامة.<sup>8</sup>

ومن أهم دعائم الفكر الكلاسيكي قانون ساي للأسواق ومدلول اليد الخفية لأدم سميث وبيئة تسود فيها كافة مقومات الحرية الاقتصادية و المنافسة التامة، قانون ساي للأسواق و الذي عادة ما يصاغ في العبارة الشهيرة "العرض يخلق طلبه"<sup>9</sup> ومعنى هذا القانون هو أن زيادة الإنتاج لن تؤدي فقط إلى زيادة العرض بل ستؤدي أيضا إلى زيادة الطلب في نفس الوقت و بنفس النسبة حيث لا يوجد عجز عام في الطلب أو فائض عام في العرض، ويؤكد العلاقة السببية

<sup>8</sup> محمد جمال ذنبيات. - 2003 - المالية العامة والتشريع المالي الطبعة الاولى- الدار العلمية الدولية دار الثقافة للنشر والتوزيع -عمان ص 43-44

<sup>9</sup> حامد عبد المجيد دراز - 2000-السياسة المالية مركز الإسكندرية للكتاب- الإسكندرية /مصر ص21

مباشرة بين الإنتاج والإنفاق، فأى زيادة في الإنتاج (العرض) سوف تخلق زيادة معادلة لها في الدخل النقدي ولما كان الناس وفقا لهذا الفكر لا يحملون النقود لذاتها ولكن كوسيلة للتبادل ليس إلا، فان أي زيادة في الدخول النقدية سوف تتحول إلى زيادة معادلة لها في الإنفاق على السلع والخدمات، و كل زيادة في الإنتاج سوف تخلق تلقائيا زيادة معادلة لها في الإنفاق لشراء هذا الإنتاج الجديد ولكي ترتفع مستويات الإنتاج والدخل والعمالة فلا بد إذن من زيادة الإنتاج بغض النظر عن الطلب القائم في السوق وقتئذ سيخلق العرض الجديد طلبه، فإذا ما ترك الفرد القطاع الخاص حرا في بيئة تتوافر فيها كل ضمانات الحرية الاقتصادية يسعى لإشباع حاجاته ورغباته وتعظيم ثرواته و تحقيق مصلحته الشخصية فانه لن يتوقف عن زيادة الإنتاج إلا عند مستوى العمالة الكاملة حيث تصبح كافة الموارد الاقتصادية المتاحة موظفة توظيفا كاملا<sup>10</sup> ولقد كان الاقتصاديون الكلاسيك أمثال دافيد ريكاردو، وجون ستيوارت ميل، والفريد مارشال، يؤمنون بميل الادخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة و عند مستوى التشغيل الكامل دائما<sup>11</sup>، وان موارد المجتمع كافة ستستغل بأقصى درجة وبشكل مستمر إذا لم تتدخل الدولة في المجال الاقتصادي، ومن ثم كانوا يؤمنون بمبدأ حيادية السياسة المالية وضرورة الاحتفاظ بموازنة للدولة متوازنة، فالضرائب يجب فرضها بحيث تكون لها أقل أثر على الإنتاج والائتمان، الاستهلاك والتوزيع و الإنفاق لا يتعدى نطاقا ضيقا محدودا.

و بقيت هذه حال السياسة المالية إلى أن تنالت الأزمات الاقتصادية وعلى الأخص الأزمة العالمية التي اجتاحت أرجاء العالم في سنة 1930 وتوالت الحروب وتضخمت موازنات الحكومات بسبب هذه الحروب وانتشرت الروح الديمقراطية وسادت المبادئ الاشتراكية كثيرا من بقاع العالم وطالب الأفراد حكوماتهم بضرورة التدخل في الميدان الاقتصادي لرفع مستوى المعيشة.

مما سبق نجد أن الافتراضات التي بنى عليها الفكر الكلاسيكي السياسة المالية قد أثبتت فشلها و عدم فعاليتها في معالجة الأزمات الاقتصادية، بل وقد كانت سببا في تفاقمها وازدياد حدتها، ومن ثم إلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني

### ثانيا: السياسة المالية في الفكر الكينري

لما كانت السياسة المالية ذات صلة وثيقة دائما بالنظرية الاقتصادية فأثرت كثيرا بالفكر الاقتصادي الحديث الذي نبع من نظرية كينز العامة التي ترى ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وتطوير دورها وإنهاء حالة الحياد التي قامت عليها النظرية التقليدية<sup>12</sup>.

<sup>10</sup>حامد عبد المجيد دراز- السياسة المالية - مرجع سبق ذكره -ص ص 22.21

<sup>11</sup>عبد المنعم فوزي - بدون ذكر سنة النشر - .المالية العامة و السياسة المالية - دار النهضة العربية بيروت/ لبنان - ص 21

<sup>12</sup>محمد مروان السمان وآخرون-2008 - مبادئ التحليل الاقتصادي(الجزئي والكلي)، الطبعة الأولى،-دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-

افتراض كينز أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائيا كما اعتقد الكلاسيك و إنما لابد من ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسات الملائمة للوصول إلى الوضع التوازني المرغوب وركز كينز على مفهوم الطلب الكلي والتغيرات فيه كمحدد أساسي للتغيرات التي تحدث في المستوى التوازني للدخل القومي، وقد اعتقد كينز أن العجز في الطلب الكلي كان مسؤولا بدرجة كبيرة عن وجود حالة الكساد التي سادت العالم في بداية الثلاثينات من هذا القرن، و بالتالي فان زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي لزيادة حجم العمالة والتوظيف ومن ثم الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل<sup>13</sup>.

وأوضح كذلك أن الادخار والاستثمار يميلان إلى التعادل عن طريق التغييرات في الدخل الأهلي، ولكن ليس بالضرورة عند مستوى التشغيل الكامل، بل عند أي مستوى من مستويات العمالة والدخل ولقد أشار كينز في نظريته إلى أن ميزانية الحكومة إنما تمثل قطاعا حيويا له أهميته الكبرى وآثاره البالغة على القطاعات الأخرى التي تنطوي عليها ميزانية الاقتصاد القومي فأدلى بأهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و كيف أن هذه السياسة بتكيفها لمستويات وأنواع النفقات والإيرادات الحكومية تستطيع أن تؤثر في مستويات الدخل القومي والعمالة . كما أوضح أن العبرة ليست بتوازن ميزانية الحكومة بل والأهم من ذلك هو توازن ميزانية الاقتصاد القومي، ولو أدى هذا إلى عدم توازن ميزانية الدولة في المدة القصيرة على الأقل<sup>14</sup>.

وينتهي كينز إلى أن مستوى العمالة و بالتالي مستوي الدخل القومي يتحدد بمستوى الطلب الكلي الفعال. هذا الأخير يتكون من الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الإنتاجية، يتحلل كل من هذين الطلبين إلى طلب خاص ينتج عن إنفاق الأفراد، وطلب عام ينتج عن إنفاق الدولة بمختلف هيئاتها، ومن ثم يمكن القول أن الطلب الكلي الفعال يتكون من<sup>15</sup>:

- طلب خاص على السلع الاستهلاكية، وطلب عام على السلع الاستهلاكية ،

- طلب خاص على السلع الإنتاجية، وطلب عام على السلع الإنتاجية

لقد كان هجوم الكينزيين على الأسس الكلاسيكية للسياسة المالية امتدادا منطقيا لهجوم كينز على معظم المبادئ الاقتصادية للمدرسة الكلاسيكية ولقد انتقد كينز قانون ساي للأسواق لتجاهله دور الطلب في تحديد حجم الإنتاج و الدخل ومستوى التوظيف ولقد أوضح كينز خرافة اليد الخفية وأكد وجود كثير من التناقض و التعارض بين مصلحة

<sup>13</sup>محمد فوزي أبو السعود- 2004 - مقدمة في الاقتصاد الكلي- الدار الجامعية، الإسكندرية/مصر - ص 176  
<sup>14</sup>عادل احمد حشيش-1997- أصول الفن المالي للاقتصاد العام( مدخل لدراسة أساسيات المالية العامة)- دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية/مصر

ص46

<sup>15</sup>محمد دويدار-1996- دراسات في الاقتصاد المالي-دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية،مصر - ص،ص:38 39

الفرد ومصصلحة المجتمع، فالفرد في سعيه لتحقيق مصلحته الخاصة قد يخطئ أكثر مما يصيب فهو ليس دائما بالرجل الرشيد الذي افترضه الاقتصاديون الكلاسيك، الدولة قد تكون أكثر رشدا بحكم كونها لا تسعى لتحقيق مصلحة شخصية أكثر قدرة على تحقيق مصلحة المجتمع<sup>16</sup>

مما سبق يمكن القول بأن كينز قد قضى إلى حد كبير على مبدأ حيادية السياسة المالية والفكرة القائلة بضرورة الإبقاء على توازن ميزانية الدولة

<sup>16</sup>حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مرجع سابق، ص،ص:29-30

### المطلب 3 : اهداف و اثار السياسة المالية :

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالسياسة العامة من خلال استخدام الإيرادات والنفقات العامة من طرف الحكومة، فالسياسة المالية تساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية وتحقيق العدالة الإجتماعية وتحقيق الاستقرار الإقتصادي عن طريق تكييف أدواتها

#### أولاً: أهداف السياسة المالية:

تسعى السياسة المالية باستخدام أدواتها لتحقيق ما يلي:<sup>17</sup>

#### 1 - تصحيح مسار عملية التنمية الإقتصادية والاجتماعية:

بما أن السياسة المالية تستطيع التدخل بكل مرحلة من مراحل دورة الإقتصاد، وتستطيع أن تؤثر فيها تأثيراً كبيراً، فإنه من الممكن استخدام أدواتها للقضاء على بعض العيوب والأمراض التي تشوب مراحل هذه الدورة ومنها:

#### أ- في مرحلة الإنتاج :

يمكن استخدام السياسة المالية لزيادة الإنتاج وزيادة الثروات المادية والبشرية بغية تحقيق المصالح الاجتماعية للدولة، حيث تستطيع الدولة تخفيض الضرائب والرسوم على بعض القطاعات والأنشطة التي لا يقدم عليها القطاع الخاص أو القطاعات المتعثرة، كما يمكن إعفاء بعض الفروع بشكل كامل من الضرائب مثل القطاع الزراعي وذلك لتأمين المزيد من السلع والخدمات الغذائية، وتوجيه الموارد إلى القطاعات التي تريد الدولة تطويرها، وعلى العكس يمكن رفع الضرائب والرسوم على بعض المجالات التي تريد الدولة الحد منها مثل قطاع المشروبات الروحية والتبغ وغيرها.

#### ب- وفي مرحلة التوزيع:

يمكن توجيه السياسة المالية توجيهاً صحيحاً من شأنه أن يستأصل أسباب العيوب التي تشوب نظام التوزيع، حيث يمكن للدولة زيادة الضرائب على السلع والخدمات الراجعة وتخفيضها على السلع والخدمات التي يتسم سوقها بالجمود.

#### ج - وفي مرحلة الإنفاق:

يمكن للسياسة المالية أن توجه الادخار والاستهلاك والاستثمار نحو الاستعمالات الأكثر فائدة من الناحية الإقتصادية والاجتماعية، فتشجع الاستثمار مثلاً في القطاع الزراعي وتقدم المزايا والإعفاءات، أو تقدم المزايا للاستثمارات في قطاع الصناعات الثقيلة لما لها من دور تشابكي وتداخلي مع الصناعات الأخرى، كما يمكنها أن تحد من عملية استهلاك المصنوعات الأجنبية المستوردة برفع الرسوم الجمركية عليها وزيادة أسعارها<sup>18</sup>

<sup>17</sup>كنعان علي-المالية العلة والإصلاح المالي في سورية،-مرجع سبق ذكره ،ص 162-163

<sup>18</sup>كنعان علي-اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية - مرجع سابق، ص 220.- 221.

### 2- التأثير على الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد:

تستطيع الحكومة باستخدام أدوات السياسة المالية التأثير على الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، ففي حالة الرواج تعتمد الحكومة إلى زيادة الضرائب ورفع سعر الفائدة الذي يخفض الطلب على الاستثمار وبالتالي تهدأ الحركة التضخمية التي تسير نحوها البلاد، أما في حالة الكساد فتقوم الدولة بتخفيض الضرائب لتشجيع الاستهلاك وزيادة الدخل وتخفيض سعر الفائدة الذي يشجع الطلب على الاستثمار وبالتالي يعود الاستقرار والتوازن إلى الاقتصاد الوطني.

### 3-زيادة معدلات النمو الاقتصادي:

تعتبر زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي من أهم الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها باستخدام أدوات السياسة المالية، ولتحقيق هذا الهدف لا بد من اختيار التركيبة المناسبة لمفردات السياسة المالية، بحيث تخدم هدف زيادة معدل النمو، حيث أن مفردات السياسة المالية غير المتجانسة قد تؤدي إلى أهداف معاكسة، لذلك لا بد من دراسة الحالة الظرفية للاقتصاد واختيار الأدوات المالية المناسبة التي تساهم في تنشيط حجم الطلب الكلي الأمر الذي يدفع لزيادة العرض الكلي في الاقتصاد الوطني.

ولزيادة معدلات النمو الاقتصادي يمكن القيام بالآتي:

أ. **تخفيض الضرائب** التي تطال الطبقات ذات الدخل المحدود، وذات الميل الحدي المرتفع للاستهلاك، هذا يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الاستهلاكي الذي ينشط الطلب الكلي، كما يمكن تخفيض معدلات الضرائب لتشجيع المنتجين على زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة حجم العرض الكلي.

ب. **يمكن زيادة حجم الإنفاق العام** على الخدمات الاجتماعية التي تساهم في زيادة الدخل للطبقات الفقيرة، كما يمكن زيادة حجم الإنفاق العام الاستثماري على مشاريع القاعدة الأساسية التي تساعد على توفير مناخ استثماري ملائم يشجع على الاستثمار، ويجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية للقطاعات التي ترغب الدولة بتطويرها.

### 4- تحقيق العدالة الاجتماعية:

تستطيع السياسة المالية المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك باستخدام أدواتها مثل الضرائب، الإنفاق العام، وغيرها. فمثلاً تستطيع الدولة القيام بزيادة الضرائب على الطبقات الغنية وتخفيضها على الطبقات الفقيرة، أو زيادة الإنفاق العام على المشروعات الخدمية والقطاعات غير الإنتاجية في الاقتصاد مثل الصحة، التعليم، الرياضة، الثقافة وغيرها، والمرافق الأخرى التي يستفيد منها الفقراء وأصحاب الدخل المحدود بشكل مباشر، كما يمكن أن تقدم الدولة

المساعدات للعائلات كثيرة العدد، أو العائلات التي لا تجد عملاً، أو بشكل عام للعاطلين عن العمل وكذلك للكبار والمسنين وغيرهم، وبذلك تكون الدولة قد سعت إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة

ثانياً: آثار السياسة المالية:

لقد عرفت المالية العامة بأنها دراسة الآثار القانونية والسياسية والاقتصادية لإيرادات ونفقات الموازنة العامة لذلك هناك عوامل متعددة تؤثر في السياسة المالية منها ما يؤثر بالتشجيع ومنها ما يؤثر عكس ذلك، لهذا ينبغي مراعاة هذه الآثار المتنوعة وذلك على النحو الآتي:<sup>19</sup>

### 1- إعادة تخصيص الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي:

كما هو معلوم نجد أن النشاط الإقتصادي الحكومي يتطلب استخدام جزء من موارد المجتمع فعند قيام الحكومة ببناء وإقامة البنى التحتية أو تعبيد الطرق العامة، فإنها تحتاج إلى موارد بشرية وغيرها. مما يمكن للقطاع الخاص استخدامها في إنتاج سلع وخدمات إستهلاكية وكان يمكن للقطاع الخاص أيضاً أن يستخدم هذه الموارد لتقديم خدمات بعض المرافق التي تديرها الدولة، ولكن من المؤكد أن الكميات التي تقدمها الدولة من تلك الخدمات تختلف اختلافاً جوهرياً عن تلك التي كان يمكن أن يقدمها القطاع الخاص، مما يبرز تحويل خدمات بعض الموارد إلى القطاع الحكومية

### 2- إعادة توزيع الدخل الوطني:

وذلك من أجل التخفيض من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل عن طريق زيادة نسبة الدخل لشرائح الدخل الدنيا بتخفيض الضرائب المفروضة عليهم، وزيادة الإنفاقات التي تعمل على تحسين مركزهم الداخلي، والعكس بالنسبة لشرائح الدخل العليا بزيادة العبء الضريبي عليهم والتقليل من أوجه الإنفاق التي لها صلة بمركزهم الداخلي

### 3- تغيير مستوى النشاط الإقتصادي العام:

من المؤكد أن تأثير النشاط الحكومي على تخصيص الموارد وتوزيع الدخل والثروات سيؤدي إلى تغيير حجم الإنتاج، ومستويات الأسعار ويراقد المستثمر الخاص النشاط الحكومي من جهتين، الأولى (أي الحكومة) تنافسه في طلبه على الموارد المتاحة وأنها تطالبه دوماً بدفع ضرائب عن نشاطه الإقتصادي، وذلك لتمويل مختلف المشروعات التي تقوم بها، أي أنها تقوم بها، أي أنها تقوم بمنافسته في الحصول على الموارد الإقتصادية بأمواله التي تكون جزءاً من إيراداتها، أما الجهة الثانية فهناك من ينظر إلى النشاط الحكومي، بالنسبة لمشروعات المرافق العامة، وإقامة شبكة من طرق المواصلات البرية أو السكك الحديدية إلى جانب اهتمامها بتنمية مصادر الطاقة.

<sup>19</sup> - سمير محمود معتوق. امينة عز الدين عبد الله- 2000- المالية العامة- دون ذكر دار النشر - القاهرة/ مصر-ص. 335

إلى أنه يساعد المنتجين في قيام بعملياتهم الاستثمارية، والتي تستفيد كثيرا من هذه المشروعات الحكومية، ومن ثم فإن قيامها بالاشتراك في تمويل النشاط الحكومي بدفع الضرائب المستحقة يعود عليهم بفوائد أكبر لأنه ليس في مقدورهم القيام بهذه المشروعات الحكومية ذات الفائدة العامة

المبحث 2 : اساسيات السياسة المالية :

المطلب 1 : انواع السياسة المالية :

أولاً: السياسة المالية التوسعية (المتتمثلة بالتمويل بالعجز)

عندما يعجز الطلب الكلي عن امتصاص العرض الكلي المتاح من السلع والخدمات في الإقتصاد (التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل)، يعني ذلك ضرورة تحفيز الطلب الكلي لسد الفجوة القائمة، وهنا تقوم الحكومة بتفعيل السياسة الضريبية وزيادة حجم الإنفاق العام لرفع مستوى الطلب من خلال الطرق الآتية:<sup>20</sup>

### 1-التوسع في النفقات العامة:

تتمثل في زيادة الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمية وعلى المشروعات العامة، كما تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في الإعانات على ذوي الدخل المحدودة أو العاطلين عن العمل أو الأطفال. وتأخذ هذه الإعانات الحكومية شكلاً نقدياً أو عينياً مثل: الملابس، الحليب وخدمة الصحة. وهذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق مما يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار وزيادة العمالة

### 2-التسريع في سداد جزء من القروض العامة:

حيث أن قيام الدولة بسداد قروضها قبل موعد الاستحقاق يدفع بالقوة الشرائية للمجتمع، ويكون ذلك عن طريق إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من الاحتياطي النقدي لها ومقدرتها على التوسع في الائتمان المصرفي.

### 3-تخفيض الإيرادات الضريبية:

الهدف من وراء هذا التخفيض هو بعث قوة شرائية جديدة في المجتمع، حيث يشير علماء المالية إلى أن تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي وبالتالي من زيادة الإنفاق الإستهلاكي، وهذا بشرط أن يتفق هؤلاء الأشخاص الذين مسهم التخفيض تلك الزيادة في صافي الدخل على السلع الإستهلاكية والخدمات ولا يكتفوا بإضافتها إلى أرصدهم النقدية. ومن هنا يتضح ان فعالية زيادة حجم الإنفاق العام أكثر فعالية من تخفيض الضرائب، لأن مضاعف الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب.

<sup>20</sup>أياد عبد الفتاح النصور-2013 - المفاهيم و النظم الاقتصادية الحديثة -التحليل الاقتصادي الجزئي-دار صفاء للنشر و التوزيع- عمان ص271-

ثانيا: السياسة المالية الانكماشية (التمثلة بالتمويل بالفائض)

عندما يكون الطلب الكلي أكبر من مستوى العرض الكلي ويكون الإقتصاد في حالة التشغيل الكامل، عندها يتولد في الإقتصاد ضغوط تضخمية ترفع المستوى العام للأسعار نحو الأعلى، وهنا تقوم الحكومة المتمثلة في وزارة المالية بمحاولة امتصاص هذه الضغوطات عبر عدة تدابير منها<sup>21</sup>:

### 1-زيادة الإيرادات الضريبية:

يستعمل هذا الأسلوب خاصة في أوقات التضخم الإقتصادي، حيث يهدف إلى امتصاص جزء من القوة الشرائية للأفراد، والحد من الإستهلاك (تقليل الميل الحدي للإستهلاك) لتخفيض مستوى الطلب الكلي، وقد يكون التخفيض مقصود نحو سلع معينة غير أساسية للحد من الاستهلاك ، وهنا نقع في أثر سلبي آخر حيث أن المتأثر بهذه الزيادة في الإيرادات تكون فئة الدخل المتدنية .

### 2-التوسع في إصدار القروض العامة:

يعني ذلك أن تقترض الحكومة من الجمهور عن طريق إصدار أوراق مالية وبيعها للجمهور، ويكون ذلك الاقتراض إما اختياريا أو إجباريا .

### 3-الحد من الائتمان المصرفي :

يكون ذلك عن طريق سياسة البنك المركزي المتمثلة في بيع الأوراق المالية في السوق المفتوحة، رفع نسبة الاحتياطي وسعر إعادة الخصم، وكل هذا للتأثير على كمية النقود المعروضة وسعر الفائدة، وبالتالي التأثير على حجم الاستثمار

<sup>21</sup>عبد المجيد قدي-2004 - المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر ص.29

المطلب 2 : ادوات السياسة المالية و فعاليتها :

أولاً- أدوات السياسة المالية:

تقوم السياسة المالية على استخدام ثلاثة أدوات رئيسية: الأولى هي النفقات العامة، الثانية هي الإيرادات العامة، خصوصاً الضرائب بجميع أنواعها، أما الثالثة فهي الموازنة العامة للدولة، حيث سنسلط الضوء على كل أداة وفق ما تتطلبه، في ما يلي:

**1- النفقات العامة:**

**أ- مفهوم النفقات العامة:**

يمكن تعريف الإنفاق العام على أنه: مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة.<sup>22</sup>

**ب- ظاهرة تزايد الإنفاق العام وأسبابها:**

وتبين هذا من خلال الدراسة التي أجراها الألماني أدولف فاجنر بخصوص تطور الإنفاق العام في الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر، حيث صاغ القانون الاقتصادي (قانون فاجنر)، والذي يشير إلى أنه كلما حقق معدل معين من النمو الاقتصادي، فإن ذلك يستتبع باتساع نشاط الدولة (النامية أو متقدمة)، ومن ثم زيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد في الناتج القومي وقد لوحظ أن ظاهرة تزايد الإنفاق العام قد ترجع إلى ما يلي<sup>23</sup>:

**1- الأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق العام**

- انخفاض قيمة النقود

- اختلاف طرق المحاسبة الحكومية

- التزايد السكاني

- التوسع الإقليمي

<sup>22</sup> عبد المطلب عبد الحميد 2002- السياسة الاقتصادية علا مستوى الاقتصاد القومي /تحليل كلي /ضمن سلسلة الدراسات الاقتصادية الطبعة الأولى -مجموعة النيل العربية -القاهرة -مصر -ص 55

<sup>23</sup> -علي زغود 2005- المالية العامة - ديوان المطبوعات الجامعية -الساحة المركزية بن عكنون -الجزائر - ص 38..41.

### 2- الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق العام:

- زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي
- اتساع الدور الاجتماعي للدولة
- تغيير الدور السياسي للدولة
- أثر الحرب

### ج- أنواع النفقات العامة:

تقسم النفقات العامة وفقا للمعايير التالية:

### 1- النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية:

تعني النفقات الحقيقية استخدام الدولة لجزء من القوة الشرائية للحصول على السلع والخدمات المختلفة، لإقامة المشاريع التي تشبع الحاجات العامة وتؤدي إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني، أما النفقات التحويلية فهي تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى أخرى في المجتمع، دون أن تؤدي إلى زيادة في الإنتاج الوطني بل إعادة توزيعه فقط، لأن هذه النفقات ليس لها مقابل مباشر، وقد اعتمد في التفريق بين النفقات العامة الحقيقية والتحويلية على معايير وهي<sup>24</sup>:

- معيار المقابل المباشرة
- معيار الزيادة المباشرة في الناتج القومي
- معيار من يقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع

### 2- النفقات العادية والنفقات غير العادية:

في الحقيقة يعود سبب تقسيم النفقات إلى عادية وغير عادية إلى الحاجة لتحديد مدى الالتجاء إلى الموارد غير العادية لتغطية النفقات العامة، أي أن فكرة النفقات غير العادية قد استخدمت لتبرير اللجوء إلى الموارد غير العادية (القروض والإصدار النقدي)، وهناك عدة معايير للفرقة بين النفقات العادية وغير العادية هي<sup>25</sup>:

- الانتظام والدورية
- طول فترة الإنفاق
- معيار توليد الدخل

<sup>24</sup> - امين رفعت المحجوب -المالية العامة -مكتبة النهضة العربية -القاهرة -مصر -1992-ص92

<sup>25</sup> - على لطفى - أصول المالية العامة - مكتبة عين الشمس - القاهرة -مصر -1997-ص25

- معيار الإنتاجية

- معيار المساهمة في تكوين رأس المال العيني

### 3-التقسيم الوظيفي للنفقات العامة:

هناك ثلاثة أنواع للنفقات تندرج تحت التقسيم الوظيفي، وهي<sup>26</sup>:

- النفقات الإدارية للدولة

- النفقات الاجتماعية للدولة

- النفقات الاقتصادية للدولة

### 2- الإيرادات العامة :

#### 1- مفهوم الإيرادات العامة:

تمثل الإيرادات العامة مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والمالية<sup>27</sup>

#### ب- أنواع الإيرادات العامة:

تتعدد أنواع الإيرادات العامة وتتنوع لتشمل التالي:

#### 1. الإيرادات الاقتصادية:

##### 1.1. إيرادات أملاك الدولة (الدومين):

يقصد بأموال الدومين: الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة، سواء كانت ملكية عامة أو ملكية خاصة<sup>28</sup>

##### 2.1. الثمن العام:

يعرف الثمن العام بأنه: مبلغ يدفعه بعض الأفراد اختياريًا مقابل انتفاعهم ببعض الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة، مثل خدمات مرافق السكك الحديدية، مترو الأنفاق، المياه... الخ.<sup>29</sup>

#### 2. الإيرادات السيادية:

هي تلك التي تحصل عليها الدولة من خلال سلطتها السيادية مثل الضرائب و الرسوم و الغرامات و الاصدار النقدي

<sup>26</sup> - السيد عبد المولى -المالية العامة -دار النهضة العربية -القاهرة -مصر -1993-ص 78-80

<sup>27</sup> عبد المطلب عبد الحميد- مرجع سبق ذكره -ص 63

<sup>28</sup> زينب حسين عوض الله- 1994 - مبادئ المالية العامة - الدار الجامعية بيروت /لبنان -ص 95

<sup>29</sup> عبد المطلب عبد الحميد- مرجع سبق ذكره -ص 64-65

### 1.2. الرسوم:

الرسوم هي مبالغ تحصلها الحكومة من بعض الأفراد مقابل خدمات من نوع خاص تؤديها لهم، أو مزايا تمنحها لهم مثل أموال رسوم استخراج جواز السفر وغيرها<sup>30</sup>.

### 2.2. الضرائب:

حيث تعرف الضريبة: "بأنها اقتطاع مالي في شكل مساهمة نقدية من الأفراد في أعباء الخدمات العامة، تبعا لمقدرتهم على الدفع ودون النظر إلى تحقيق نفع خاص يعود عليهم من هذه الخدمات، وتستخدم حصيلتها في تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية، مالية،... الخ، وتقوم الدولة بتحصيلها لذلك<sup>31</sup>

### 1.2.2. تقسيمات الضرائب:

يمكن في هذا المجال الاتفاق على التقسيمات التالية:<sup>32</sup>

### 1.2.2.2، الضرائب على الأفراد والضرائب على الأموال :

في العصور الوسطى كانت تسمى الضرائب على الأفراد ضريبة الرؤوس، ومن مزاياها تناسبها مع طبيعة العصور التي فرضت خلالها، وسهولة فهمها وجبايتها وكذا عدالتها وصعوبة التهرب منها؛ لكن بعد ظهور النظام الرأسمالي وسيادة الحرية الاقتصادية، ظهرت الضرائب على الأموال وأصبحت هي الأساس، بعد أن أصبحت الأولى عاجزة عن مد الدولة بما تحتاج إليه، بل وفقدت عدالتها.

### 2.2.2.2. الضرائب التوزيعية والضرائب القياسية:

الضرائب التوزيعية هي تلك التي تحدد السلطات المالية مقدارها الكلي، على أن توزع تكاليفها على الممولين تبعا لمقدرتهم على الدفع دون تحديد سعر الضريبة، أما الضرائب القياسية فهي تلك التي تحدد السلطات المالية سعرها دون تحديد مقدارها الكلي

### 3.2.2.2. الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة:

من المستحيل نقل عبئ الضرائب المباشرة، ودافعها هو الذي يتحملها (ضرائب الدخل)، وتفرض دوريا (سنويا) على المركز المالي للممول الذي يتكون من عناصر ثابتة ودائمة لفترة طويلة، ويتم تحصيلها بناء على أوراق وقوائم اسمية يوضح

<sup>30</sup> زين العابدين ناصر - 1971 - علم المالية العامة و التشريع المالي - دار النهضة العربية - القاهرة - مصر - ص 135

<sup>31</sup> علي لطفى - أصول المالية العامة - مرجع سبق ذكره - ص 61. 63

<sup>32</sup> عبد المطلب عبد الحميد - مرجع سبق ذكره - ص 67- 71

فيها اسم الممول ومقدار الضريبة المفروضة عليه. أما ما يخص الضرائب غير المباشرة فيمكن نقل عبئها، فدافع الضريبة هو الذي يتحملها (الضرائب الجمركية، ضريبة المبيعات)، كما وتتوقف على درجة مرونة العرض والطلب على السلعة محل الضريبة، ونوع العنصر الخاضع ومدى توافر أو انعدام المنافسة، وغالبا ما تفرض على وقائع خاصة أو أعمال متقطعة (كلاستهلاك، التداول، الإنتاج والاستعمال)، ويتم تحصيل الضرائب غير المباشرة دون الحاجة إلى إصدار قوائم ودون البحث عن حالة الممول الشخصية، وإنما يتم تحصيلها عند حدوث وقائع معينة كإنتاج سلعة أو استيرادها أو بيعها للمستهلك.

### 4.2.2.2. الضرائب العينية والضرائب الشخصية:

الضرائب العينية لا تراعي مصدر الدخل، وتصيب العنصر الخاضع للضريبة بأكمله (دخل أو ثروة) مهما بلغت قيمته، وتفرض دون مراعاة ظروف الممول الشخصية بسعر موحد (ضرائب نسبية) على إجمالي الدخل أو رأس المال، أما الضرائب الشخصية فتأخذ مصدر الدخل في الاعتبار، وتتعدد بتعدد مصادر الدخل (العمل، رأس المال والعمال)، ولا تصيب كل الدخل أو الثروة وإنما تترك للممول قدرا يسمح له بتحقيق الحد الأدنى للمعيشة أو حد الكفاف، وتفرض عادة بأسعار متزايدة (تصاعدية)، ولا تفرض إلا على الصافي فقط، أي أنها تأخذ في الاعتبار تكاليف الحصول على الدخل وأعباء الديون

### 5.2.2.2. الضريبة الموحدة والضرائب النوعية:

الضريبة الموحدة تغطي الإيرادات التي يحصل عليها الممول في وعاء واحد وتفرض سعرا معينا وهي ناجحة أكثر في الدول المتقدمة، لتمييز بالاقتصاد في نفقات الجباية وتحقيق العدالة الضريبية، وتمكن من معرفة الضريبة المستحقة بسهولة، فيما الضرائب النوعية تفرض على كل مصدر من مصادر الإيراد والدخل التي يحصل عليها الممول، كل على حدا وبسعر معين، ومن مزاياها أنها يمكن أن توفر حصيلة معقولة وخاصة في الدول النامية التي تكثر فيها ظاهرة التهرب الضريبي، لكن من عيوبها ارتفاع تكاليف جبايتها .

### 3. الإيرادات الائتمانية:

وتلجأ الدولة لهذا النوع من الإيرادات في حالتين: الأولى حينما تصل الضرائب إلى حدها الأقصى، والثانية عندما يكون للضرائب ردود فعل عنيفة لدى الممولين، لهذا نحاول أن نتطرق وباختصار إلى موضوع القروض العامة كمصدر من مصادر إيرادات الدولة الائتمانية من خلال النقاط التالية:<sup>33</sup>

<sup>33</sup> عبيد علي احمد الحجازي - 2000 - مصادر التمويل - دار النهضة العربية - القاهرة - مصر - ص 72-75

### 1.3. مفهوم القروض العامة:

يمكن تعريف القروض العامة بأنها: "مبالغ نقدية تقترضها الدولة أو الهيئات العامة من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الوطنية أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية، مع الالتزام برد المبالغ المقترضة بفوائدها طبقاً لشروط القرض".<sup>34</sup>

### 2.3. أنواع القروض:

تنقسم القروض إلى ثلاث أنواع رئيسية هي:

#### 1.2.3. تقسيم القروض من حيث حرية المكتتب:

##### 1.1.2.3. قروض اختيارية:

هي القروض التي يكتب فيها طوعية الأفراد والهيئات الوطنية العامة والخاصة

##### 2.1.2.3. قروض إجبارية:

هي تلك القروض التي يكتب فيها جبرياً الأفراد والهيئات الوطنية العامة والخاصة، علماً أن هذا النوع من القروض يكون داخلية فقط

#### 2.2.3. تقسيم القروض من حيث فترة السداد :

##### 1.2.2.3. قروض قصيرة الأجل:

فترة سدادها لا تزيد عن خمس سنوات، وتلجأ لها الدولة لمعالجة العجز في الموازنة، ولها صورتان هما:

##### - حالة العجز النقدي:

وهنا يكون توازن الميزانية متحققاً لكن بعض الإيرادات متأخرة، وعليه تصدر الدولة قروضا قصيرة الأجل تسمى السندات القصيرة

##### - حالة العجز المالي:

في هذه الحالة تزيد النفقات العامة عن الإيرادات العامة، وعليه تصدر الدولة قروضا قصيرة الأجل لفترة أطول من الأولى، وتسمى سندات الخزينة غير العادية.

#### 2.2.2.3. قروض متوسطة الأجل :

تتراوح مدتها من ثلاث إلى عشر سنوات.

<sup>34</sup> عبد المطلب عبد الحميد- مرجع سبق ذكره ص 73

### 3.2.2.3. قروض طويلة الأجل:

هي تلك التي تزيد مدتها عن عشر سنوات، وتعتمد أجال القروض على حالة السوق والمدة التي تحتاج فيها الدولة للأموال ومركزها المالي، وكذلك طبيعة المشاريع المعنية بالقروض.

### 3.2.3. تقسيم القروض من حيث مصدرها:

#### 1.3.2.3. القروض الداخلية:

القروض الداخلية هي القروض التي تحصل عليها الدولة من طرف الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين داخل إقليم الدولة، ويؤدي هذا النوع من القروض إلى إعادة توزيع الدخل.

#### 2.3.2.3. القروض الخارجية:

وهي القروض التي تصدرها الدولة خارج حدودها الإقليمية، أي تحصل عليها من الخارج سواء كانت حكومية أجنبية أو شخص طبيعي أو معنوي أو المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي أو البنك العالمي، وتلجأ الدولة لهذه القروض بسبب نقص المدخرات الوطنية أو عجز في ميزان المدفوعات، وهي على عكس القروض الداخلية من حيث أنها:

- تؤثر في الثروة الوطنية بالزيادة عند الإصدار، غير أنها تؤثر بالنقص عند السداد.

- تحسن من سعر الصرف وحالة ميزان المدفوعات عند الإصدار، ولكنها تعمل العكس عند السداد

- القرض الخارجي يمكن أن يؤدي إلى تدخل الجهة الدائنة في شؤون البلاد المدينة، سواء كانت هذه الجهة إحدى البلدان الأجنبية أو منظمة دولية.

### 3- الموازنة العامة للدولة:

#### أ- مفهوم الموازنة العامة:

يمكن تعريف الموازنة العامة للدولة بأنها: تقدير مفصل ومعتمد المصروفات الدولة وإيراداتها لسنة مالية مقبلة، وهي الأداة الرئيسية التي تستخدمها السياسة المالية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية<sup>35</sup>

#### ب- القواعد الأساسية للموازنة العامة:

يمكن القول إن الفكر المالي استقر فيما يتعلق بالموازنة العامة للدولة على خمس قواعد رئيسية هي:<sup>36</sup>

<sup>35</sup> - حمدي أحمد العناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي الاقتصادي، الدار المصرية اللبنانية،

القاهرة، مصر، 2003م، ص109-110

<sup>36</sup> نفس المرجع، ص111-115

### 1- قاعدة السنوية:

وتستلزم هذه القاعدة أن تكون فترة الموازنة العامة التي يتم العمل بها هي مدة عام، وهذا أنسب للمراقبة على الانفاق العام من جهة، وتحصيل الضرائب من جهة أخرى؛ وفي الدول التي تتبع نظام التخطيط الشامل، تكون موازنتها لمدة عام، ارتباطا بالخطة المالية السنوية المرتبطة بدورها بالخطة العينية السنوية.

### 2- قاعدة الوحدة:

وتقتضي هذه القاعدة بإدراج إيرادات ونفقات كل الأجهزة و المؤسسات والمصالح التابعة للدولة في موازنة عامة واحدة، ورغم ذلك فإن عددا من الحكومات تهدف إلى تفادي الرقابة البرلمانية، وتخرج عن هذه القاعدة لتنشئ موازنات مستقلة تماما لبعض أوجه النشاط.

### 3- قاعدة الشمول:

تستلزم هذه القاعدة أن تدرج الإيرادات والمصروفات جميعها، مهما قل شأنها وبدون إجراء مقاصة بينهما، كما ل تجوز المقاصة بين الإيرادات والمصروفات لوزارة أو مصلحة ما.

### 4- قاعدة عدم التخصيص:

وتقتضي هذه القاعدة بعدم تخصيص إيراد معين لمواجهة مصروف معين، بل تجمع كل الإيرادات دون تخصيص في قائمة واحدة، تقابلها قائمة المصروفات التي تدرج بها كل النفقات.

### 5- قاعدة التوازن:

وتشير هذه القاعدة إلى ضرورة أن تتعادل نفقات الدولة مع إيراداتها، وذلك مع استبعاد القروض وخلق وسائل دفع جديدة.

### ج- المراحل المختلفة للموازنة العامة:

يطلق على هذه المراحل دورة الموازنة، وتنقسم من حيث الاجراءات إلى أربع مراحل هي<sup>37</sup>:

#### 1- مرحلة الاعداد والتقدم بها إلى السلطة التشريعية:

يتم إعداد مشروع الموازنة العامة عن طريق وزارة مختصة يطلق عليها وزارة المالية أو الخزانة، حيث تعد المشروع وتعرضه على مجلس الوزراء، ثم تقدمه الحكومة إلى البرلمان لاعتماده و اقراره وهناك أسلوبين يتبعان في تقدير أرقام الموازنة العامة،

<sup>37</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص91-91.

الأول يأخذ في اعتباره ما تم إنجازه في العام الماضي والتغيرات المتوقعة استنادا إلى تقديرات المسؤولين أو برنامج الحكومة، أما الثاني يستمد تقديرات الموازنة من الخطط التي نفذت بالفعل

### 2- مرحلة اعتماد الموازنة العامة:

لا يعتبر مشروع الموازنة العامة موازنة تلتزم الحكومة بتنفيذها إلا بعد اعتماده من السلطة التشريعية، ويمر اعتماد الموازنة داخل البرلمان بإجراءات معينة تختلف باختلاف دستور كل دولة وقانونها المالي واللائحة الداخلية لمجلسها التشريعية.

### 3- مرحلة تنفيذ الموازنة العامة:

تتولى الحكومة تحصيل الإيرادات المقدره في الموازنة، والانفاق على أوجهه الموجودة بها، وفتح الحسابات اللازمة لذلك.

### 4- مرحلة الرقابة:

الرقابة على الموازنة ضرورية بسبب ما تحدثه من آثار اقتصادية واجتماعية، ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع للرقابة وفقا للجهة التي تقوم بذلك، حيث توجد رقابة السلطة التنفيذية للتأكد من سلامة تنفيذ الاجراءات المالية، ورقابة السلطة التشريعية والتي تتم عادة عن طريق جهاز ينشئه البرلمان لهذا الغرض، إضافة الى الرقابة السياسية والشعبية وتمارسها النقابات والمنظمات السياسية.

### د- هيكل الموازنة العامة وأسس تبويبها:

يمكن القول إن تبويب وتقسيم الموازنة العامة يتوفر على معايير عديدة، لعل من أهمها:<sup>38</sup>

\* قد يكون هناك تقسيم حسب الاساس الاداري، وبالتالي يتم ترتيب بنود الموازنة حسب الوزارات والمصالح والمؤسسات، وهذا التقسيم يستمد أهميته من تنفيذ الموازنة وما يرتبط به من مراقبة إدارية داخل الحكومة.

\* وقد يكون التقسيم حسب الوظيفة وينطبق على النفقات أكثر، فتقسم إلى الوظائف المختلفة

التي يخدمها مثل التعليم، الصحة والانشطة الاخرى، ويعتبر هذا التقسيم ذا أهمية كبيرة

لتحقيق التوازن بين البنود المختلفة في الموازنة، من زاوية تحقيق أقصى استفادة ممكنة من

الموارد المتاحة.

<sup>38</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 52-53

\*من زاوية تقييم آثار الموازنة العامة على الاقتصاد القومي، يجب أن يكون هناك تقسيم حسب النوع، أي يقسم الانفاق مثلا إلى مجموعات مثل: تحويلات المستهلكين، شراء وخدمات لاغراض استهلاكية، شراء سلع وخدمات لاغراض استثمارية؛ ويمكن أن يساعد ذلك على التعرف على الآثار الاقتصادية الكلية لموازنة معينة.

### ثانيا -فعالية أدوات السياسة المالية:

تكمن فعالية السياسة المالية في مدى قدرة الدولة على التأثير في النشاط الاقتصادي ومواجهة المشكلات والأزمات المالية باستخدام كل من الضرائب التي تقوم الحكومة من خلال فرضها إلى إعادة توزيع الدخل سواء كانت مباشرة (على دخل) أو غير مباشرة (على مبيعات)، وإعادة توزيع النفقات الحكومية في مجالات الخدمات والسلع وتوزيع الدين العام والقروض عن طريق بيعها بسندات، أما تتوقف كثيرا على مدى الترابط والتناسق بينها وبين أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى ( كالسياسة النقدية والمصرفية وسياسية الأجور والأسعار وسياسة ميزان المدفوعات). كما تكمن فعالية أدوات السياسة المالية من خلال استعمال الوسائل الآتية:<sup>39</sup>

#### 1- فعالية سياسة الانفاق العام:

تسيطر فكرة الرقابة الضريبية على أهم بنود نظرية الضريبة كجزء من السياسات المالية في التحكم بعوامل الإنفاق العام وذلك لأن الضريبة أصبحت تقوم في العصر الحديث بوظائف متعددة أهمها أنها وسيلة التمويل الأولى لميزانيات معظم دول العام ومن ثم فإنها تؤثر تأثيرا حقيقيا في حجم الإنفاق الكلي، ومن ثم في معدل النشاط الاقتصادي، وبهذا تدخل الضريبة في معالجة التضخم مع تخفيض تيار الإنفاق الحكومي بغرض تخفيض الأسعار من خلال الضرائب المباشرة وغير مباشرة

#### 2. فعالية سياسة الدين العام: وتشتمل الآتي :

- فعالية الاقتراض من الأشخاص والمشروعات: إن الهدف منها امتصاص الفائض من دخول الأفراد وتقليل انفاقهم في سوق السلعة "سندات حكومية"
- فعالية الاقتراض من الجهاز المصرفي: إذا تم تمويل القروض العامة عن طريق الأموال المعدة للاستثمار فان ذلك سيقبل من حجم الإنفاق الاستثماري الخاص

<sup>39</sup>عبد السلام أبو فحف- 2000 - إقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي - مكتبة مطبعة الإشعاع الفنية- الإسكندرية / مصر- ص.248

### 3. فعالية الرعاية على الأسعار والأجور:

ترتبط فعالية سياسية الدخل "السياسية الأجرية" بالتضخم الناجم عن زيادة التكلفة أو تضخم الأجور والذي ينبع أساساً من الزيادة السريعة في أجور العمال في الوقت الذي لا تحقق فيه إنتاجية نفس معدلات الزيادة في الأجور فينبغي في هذه الحالة لتجنب نفس معدلات الزيادة في الأجور الإنتاجية لتجنب هذه الآثار لابد من اتباع سياسة الأجور اللامركزية أو سياسة الدخل، أما فعالية الرقابة على الأسعار فهي مرتبطة أساساً بحرص الحكومات على علاج التضخم وذلك بوضع القيود التي تمنع إرتفاع الأسعار بحكم القانون خاصة وان استمرار ارتفاع الأسعار بسبب إزعاجا للحكومة.

المطلب 3 : آلية عمل السياسة المالية :

آلية عمل السياسة المالية Fiscal Policy Mechanism :

يمكن توضيح آلية عمل أدوات السياسة المالية عندما تستخدم إما لمعالجة فجوة ركودية يعاني منها الإقتصاد أو فجوة تضخمية في الإقتصاد<sup>40</sup>

### 1- حالة الكساد الإقتصادي :

يظهر الكساد في الإقتصاد حينما يعاني من حالة إنخفاض مستوى الطلب الكلي والمقترن بعجز تصريف المنتجات، مما يعني أيضا عدم وجود فرص عمل كافية ووجود بطالة بأنواعها، أي أن النشاط الاقتصادي يمر بحالة تباطؤ وفي مثل هذه الحالة فإن السياسة المالية تستخدم على النحو الآتي:

#### أ- زيادة مستوى الإنفاق الحكومي العام:

ولعل هذا يذكر بما نادى به كينز لدى حدوث الكساد الكبير في بريطانيا، فهنا يأتي دور الدولة التي تعمل على زيادة الإنفاق، وبالتالي دوران عجلة الاقتصاد، فإنفاق الدولة هو بمثابة دخول للأفراد وبالتالي يؤدي زيادة دخول الأفراد إلى زيادة الطلب الكلي، وتؤدي زيادة الطلب بالمؤسسات إلى زيادة إنتاجها ومنه الاحتياج إلى أيدي عاملة جديدة وزيادة التوظيف مما يؤدي إلى علاج مشكل البطالة والكساد ودفع عجلة التنمية إلى الأمام.

#### ب- تخفيض الضرائب:

كما قد تلجأ الحكومة إلى تخفيض الضرائب بدلا من زيادة الإنفاق العام أو إعطاء إعفاءات ضريبية للمواطنين مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي، لأن تلك الضرائب التي كانت تقتطع من المواطنين بنسبة معينة قد تم تخفيضها أو التخلي عنها، وبالتالي تصبح نسبة الاقتطاعات قليلة مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي المخصص للإنفاق الاستهلاكي والادخار، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بما فيه الطلب الاستثماري والطلب الاستهلاكي

#### ج- المزج بين الحالتين :

وقد تستخدم الحكومة الاثنين معا أي زيادة مستوى الإنفاق العام وتخفيض الضرائب وذلك بما يخدم الإقتصاد من أجل دفع عجلته والخروج به من حالة الكساد كما هو مبين في الشكل أدناه .

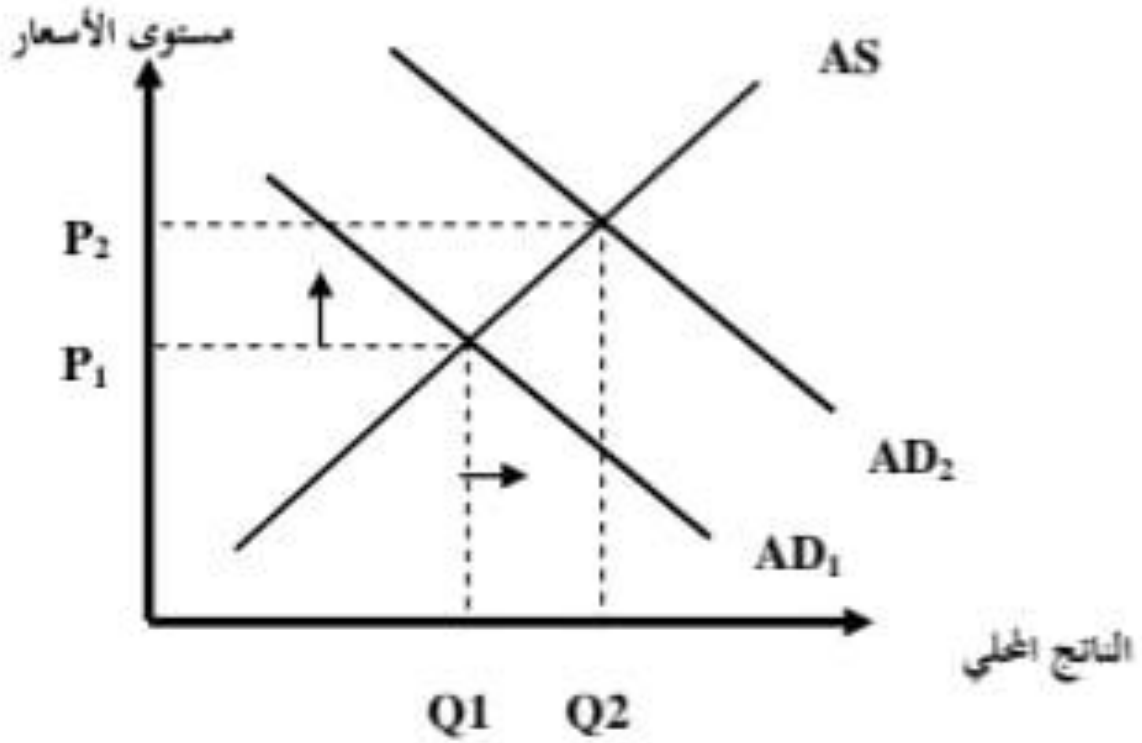
<sup>40</sup> خالد واصف الوزني و أحمد حسين الرفاعي- 2005 - مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظري والتطبيقي - دار وائل للنشر- الأردن - ص.327

AS: العرض الكلي

AD<sup>1</sup>: الطلب الكلي قبل إتباع سياسة توسعية

AD<sup>2</sup>: الطلب الكلي بعد إتباع سياسة توسعية

الشكل رقم (1-1): السياسة المالية التوسعية



2- حالة التضخم الإقتصادي:

والمتمثل في ارتفاع متواصل في المستوى العام للأسعار ويتمثل دور السياسة المالية أساسا في محاولة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية، وذلك عن طريق إتباع سياسة مالية انكماشية والتي تعتمد على:<sup>41</sup>

<sup>41</sup> خالد واصف الوزني و أحمد حسين الرفاعي/مرجع سبق ذكره/ ص.328-329

أ- تخفيض مستوى الإنفاق العام:

والذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك مما يؤدي إلى نقص الطلب الكلي الذي بدوره يكبح مستوى الأسعار.

ب- رفع مستوى الضرائب:

مما يؤدي إلى تخفيض الدخل التصرفي وبالتالي تخفيض الطلب و يؤدي تخفيض الطلب إلى كبح مستوى الأسعار؛

ج- المزج بين الحالتين :

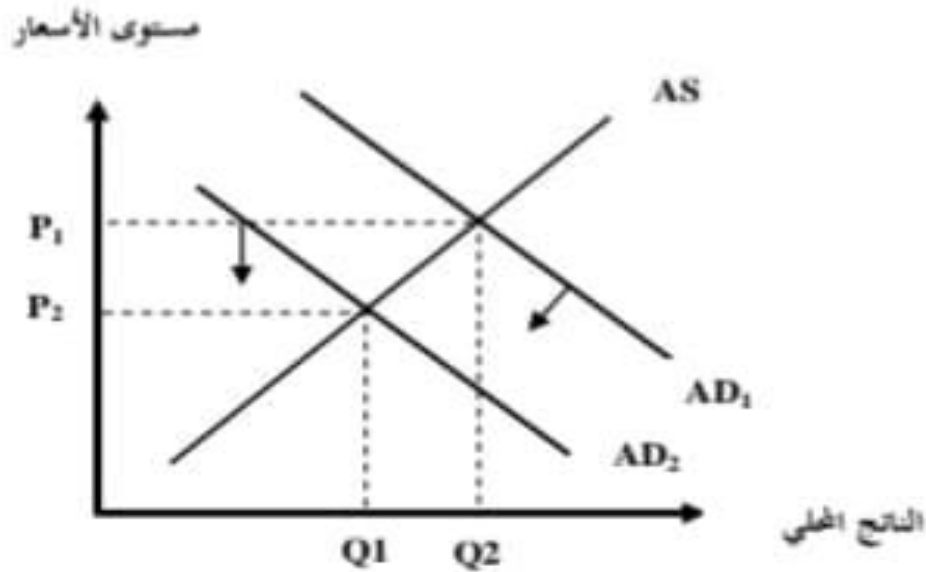
أي تخفيض مستوى الإنفاق العام وزيادة الضرائب من أجل الخروج من حالة التضخم. ويبين الشكل الآتي السياسة المالية الانكماشية في حالة التضخم من خلال الرسم البياني :

AS: العرض الكلي

$AD^1$ : الطلب الكلي قبل إتباع سياسة إنكماشية

$AD^2$ : الطلب الكلي بعد إتباع سياسة إنكماشية

الشكل رقم (1 - 2): السياسة المالية الإنكماشية



### المبحث الثالث :العوامل المؤثرة في السياسة المالية

لقد عرفت المالية العامة بأنها دراسة الآثار القانونية و السياسة والاقتصادية لإيرادات و نفقات الموازنة العامة لذلك هناك عوامل متعددة تؤثر في السياسة المالية منها ما يؤثر بالتشجيع و منها ما يؤثر عكس ذلك، لهذا ينبغي مراعاة هذه الآثار المتنوعة و ذلك على النحو التالي:

#### المطلب الأول :العوامل السياسية المؤثرة في السياسة المالية

أن كل نظام ضريبي هو ناتج عن قرار سياسي، حيث أن هذا التأثير للسياسة على الضريبة وجد منذ قديم الزمان، و قد مس كل من الدول المتقدمة و المتخلفة.

كانت السياسة المالية حتى سنوات قليلة خلت هي الخادمة للسياسة المسؤولة عن إمدادها بالأموال لنفقاتها و في الحاضر أصبحت السياسة المالية هي المعاون للسياسة بالإضافة إلى الوظائف الاجتماعية و الاقتصادية التي أسندت لها. إن التأثير المتبادل بين السياسة المالية و العوامل السياسية يظهر بوضوح لأن الاقتطاع العام من الدخل الوطني جد هام، كما أن تحديد قيمة هذا الاقتطاع و تحديد توزيعه و قرارات استعماله تثير مشكلات سياسية هامة، و يمكن توضيح الأثر المتبادل بين السياسة المالية و العوامل السياسية في نقاط ثلاث<sup>42</sup>

#### 1-تأثير الظواهر المالية على السياسة الداخلية:

يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على الحياة السياسية سواء عن طريق النظم السياسية، حيث أن كل نظام سياسي يمارس اختصاصات مالية يستخلص من هذا الواقع سلطة سياسية أعلى من السلطة النابعة عادة من الأحكام القانونية التي تحدد نظامه و خير دليل سلطة البرلمان و اختصاصه المالي و تفوق وزير المالية لأنه الوحيد المسؤول عن تحقيق التوازن بين نفقات و إيرادات الدولة ، كما له الحق في الإطلاع على جميع القرارات التي يمكن اتخاذها من طرف زملائه و المتعلقة بالنفقات ، و من أجل السماح له بإنجاز عمله المالي اعترف له بامتيازات قانونية اشتق منها زيادة سلطته السياسية. كما يمكن للسياسة المالية أن تمارس تأثيرها على الحياة السياسية من خلال تأثيرها على الأحداث السياسية ذات الأصل المالي أي الناتجة عن أسباب مالية ضريبية كوطأة العبء الضريبي على الطبقات الفقيرة.

<sup>42</sup> عطية عبد الواحد-1993 - دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادي للدخل، التنمية الاجتماعية، ضبط النظم، دار النهضة العربية، القاهرة، ، ص ص 143- 144

### 2- تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية:

يمكن أن ينظر لهذا التأثير من ناحيتين: فمن ناحية تأثر البنيات السياسية نجد ان الطبقة الحاكمة في اي تاريخ تمثل عنصرًا هامًا للتوجيه المالي للدولة، أي أن السياسة المالية و حجم توزيع النفقات و تحصيل الإيرادات مكيفة بقدر كبير حسب النظام السياسي السائد، أي أنَّ الفئة ذات التفوق السياسي تستعمل سلطتها المالية للمحافظة على سيطرتها في الدولة سواء عن طريق السياسة الضريبية أو حتى عن طريق النفقات العامة التي أصبحت تستخدم كوسيلة تأثير اجتماعي و اقتصادي قوية مثل ما هو معروف بالنفقات الحكومية و الإعانات.

أما من ناحية تأثير الوقائع السياسية، هو أن الأحداث السياسية الهامة لها انعكاسات على السياسة المالية لما لها من تأثير على إمكانيات الإيرادات و ما تحدثه من تغيرات في قيمة و محل النفقات العامة، و من هذه الوقائع السياسية نجد الأحداث العسكرية و ما لها من تأثير واضح على السياسة المالية، و يمكن تتبع تطور السياسة المالية من خلال تطور الظواهر العسكرية، فميلاد الضريبة مثلا مرتبط بظهور الحملات العسكرية، هذا من جهة، و من جهة أخرى أن الحروب عادة تترك خلفها آثار مالية، مثل عبئ القروض و نفقات إعادة التعمير، لذلك يجب معالجة هذه النفقات الاستثنائية بطرق استثنائية كالقروض القهريّة أثناء الحرب ، زيادة عن الحروب نجد كذلك الاضطرابات الاجتماعية التي هي الأخرى لها انعكاسات على السياسة المالية. و عادة تؤدي هذه الاضطرابات إلى عرقلة عمل المصالح الضريبية الذي ينعكس هو الآخر على التحصيل الضريبي.

نجد في الوقت المعاصر ملامح التدخل بين الاعتبارات السياسية و السياسة المالية تظهر جليًا أثناء الحملات الانتخابية، قد يأخذ البرنامج طابعًا ماليًا مثل المطالبة بتخفيض الضرائب، أو إلغاء نوع معين من الضرائب، حيث تنفيذ أي برنامج سياسي يكون عن طريق نفقات جديدة.

### 3- التأثير المتبادل بين الموازنة العامة و العوامل السياسية

الميزانية هي ذلك التصريح الدوري الممنوح من البرلمان إلى السلطة التنفيذية بتحصيل الإيرادات و صرف النفقات، و من هذا يظهر جليًا التفوق التشريعي على السلطة التنفيذية الناتج عن تطور تاريخي طويل ، كما توجد علاقة وثيقة بين الموازنة و البرلمان ، فقد ظهرت الموازنة أحيانًا كعامل لدعم البرلمان و أحيانًا أخرى عامل لاندثاره.

و أخيراً إن المتتبع للعلاقات المتبادلة بين الاعتبارات السياسية و السياسة المالية يلاحظ أنَّهما سياستان لا يمكن الفصل بينهما ، فمن الناحية التقنية نجد أن القرار الخاص بكمية الإنفاق و القرار الخاص بتمويل هذا الإنفاق ، فلا يمكن اعتبارهما قرارين منفصلين.

وأخيراً نخلص إلى أن إمكانيات عمل السياسة المالية على الوجه الصحيح تكون أكبر في النظم السياسية ذات الحكم الديمقراطي، كما أن فعالية أداء السياسة المالية في الدول المستقلة تكون أكبر منها في الدول المستعمرة.

### المطلب الثاني : العوامل الإدارية المؤثرة في السياسة المالية

من العوامل الهامة التي تؤثر في السياسة المالية نجد العوامل الإدارية فهي تؤثر في السياسة المالية و تتأثر بها ، و من أهم جوانب السياسة المالية تأثيرًا بالجهاز الإداري هو الجانب الضريبي ، لذلك فإن النظام الضريبي يجب أن يتكيف حتما مع الهياكل الموجودة، حيث أن الجهاز الإداري الكفؤ يهيئ للسياسة المالية فعالية كبيرة في تحقيق أهدافها. تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية تأثير متبادل فكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر وذلك على النحو التالي:

#### 1- تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية

إن هذا التأثير هو تأثير مزدوج فهناك أثر البنات الإدارية، وكذلك تأثير السياسة الإدارية وذلك على النحو التالي:

#### 1-1- تأثير البنات الإدارية على السياسة المالية

هناك بعض البنات الإدارية تحتاج إلى نفقات كبيرة لأنها تحتوي على عدد كبير من المرافق وما تتطلبه من عنصر بشري ومالي قد لا يكون متوفرًا في الدولة المعنية، كذلك في حالة اعتماد الأسلوب اللامركزي على نحو موسع فإنه يؤدي إلى زيادة النفقات لأن الهيئات المحلية ذات الاستقلالية المالية تميل عادة إلى المبالغة في نفقاتها، كما أن هناك اتجاه<sup>43</sup> مفاده أن الإدارة المحلية أقل صلاحية من الإدارة المركزية من ناحية تحصيل الضرائب، ويرجع ذلك لندرة الكفاءات الإدارية في الهيئات المحلية بالإضافة إلى المرتبات الأقل والوضع الأدنى، لكن هذه النتيجة ليست حتمية لأنه يمكن اعتبار الهيئة المحلية إدارة سيئة بل قد تكون أفضل من الإدارة المركزية.

#### 1-2- تأثير السياسة الإدارية على السياسة المالية

للسياسة الإدارية مظاهر عديدة لها انعكاسات مالية كالمؤسسات والمنشآت الإدارية، فبناء المصانع والمنشآت العامة في جهة ما تكون مصدر موارد مالية هامة لما يفرض على المصنع من ضرائب مختلفة، كما أن هذا المصنع يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي للناحية عن طريق تنمية الاستهلاك ومنه زيادة الموارد المالية، وهذا ما لا نجده في المناطق التي تنعدم بها المصانع ومؤسسات العمل لما تعانیه من صعوبات مالية جمّة، لأنه مع غياب الأنشطة الاقتصادية فمن الصعب فرض ضرائب هامة.

<sup>43</sup> عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادي للدخول، التنمية الاجتماعية، ضبط النظم، مرجع سابق، ص 173

### 2- تأثير السياسة المالية على المؤسسات الإدارية

كما تؤثر العوامل الإدارية في السياسة المالية فهذه الأخيرة هي الأخرى تؤثر في الكيانات الإدارية تأثير مزدوج فهناك تأثير على المؤسسات الإدارية، وكذلك تأثير على السياسة الإدارية وذلك كما يلي:

### 2-1 تأثير العمليات المالية على المؤسسات الإدارية

نجد على الساحة الإدارية أن أي جهاز يمارس اختصاصات مالية فإنه يستمد من ذلك تدعيما لسلطاته كما أن الحكم على مدى استقلالية الهيئات اللامركزية يتبع مدى استقلالها المالي أي على مدى السلطات المالية الممنوحة لها ولهذا لا يكون الاستقلال حقيقيا إلا إذا كان للهيئة المحلية إيرادات مستقلة مثل إيرادات أملاكها (الدومين) مع التمتع بحرية الإنفاق دون اللجوء إلى السلطة التشريعية للحصول على التصريح بالإنفاق، وفي حالة انعدام الحرية المالية للهيئة المحلية تكون اللامركزية صورية حتى وإن كانت لها اختصاصات قانونية واسعة ومنه يمكن القول أن استقلال المالية هو مقياس حقيقي للامركزية.

إضافة إلى ما سبق نجد كذلك وظيفة المحاسب العمومي (أمين الخزينة) الذي يقوم بمراجعة صحة عملية الإنفاق قبل إجراء عملية ولهذا يصبح المحاسب والمراجع لأعمال المدير الذي يأمر بالصرف دون أية ضغط من طرف هذا الأخير على الأول، ومنه يتضح أن الاختصاص المالي للمحاسب والمسؤولية التي يتحملها في حالة ارتكاب أخطاء يستخلص منها المحاسب سلطة إضافية ولهذا أصبح بفضل اختصاصاته المالية أحد الموظفين الأكثر نفوذا في الدولة.

### 2-2 تأثير العمليات المالية على السياسة الإدارية

إن تأثير السياسة المالية على السياسة الإدارية يتضح بالنسبة للجماعات المحلية والمنشآت العامة حيث إن السياسة الإدارية لهذه الهيئات محكومة باعتباريات مالية ففي حالة توفر الموارد المالية الناتجة من أملاكها أو ضخامة الوعاء الضريبي، فعندئذ تكون سياسة توسعية فهناك نفقات مختلفة واستثمارات عديدة تسمح بتحسين التنمية المحلية لما توفره من مرافق عامة جديدة، أما إذا كانت الموارد المالية غير كافية حينئذ يجب على الهيئات المحلية إتباع سياسة مالية انكماشية أي محدودة أي أنها تكتفي بالمرافق الضرورية فقط دون تجديد أو جديد.

مما سبق يتضح أن حياة الهيئات المحلية مكيفة كثيرا بأحوال السياسة المالية

ونخلص في الأخير أنه هناك تأثير متبادل بين السياسة المالية والعوامل الإدارية، بحيث أن كلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر وحتى تحقق السياسة المالية أهدافها فلا بد أن يتوفر الجهاز الإداري الكفاء الذي تتوفر فيه الإمكانيات البشرية والفنية وإلا كان جهازا جامدا ويكون معوقا فعليا لفعالية السياسة المالية وهذا ما نجده في الدول المتخلفة وأخيرا يمكن القول أن

## الفصل الأول السياسة المالية : الأهداف الأثار و العوامل المؤثرة فيها

الجهاز الذي يساعد السياسة المالية في أداء مهامها هو ذلك الجهاز الإداري المقتصد في نفقاته البسيط في تكوينه، سريعا في مهامه.

### المطلب الثالث : اثر النظام الاقتصادي على السياسة المالية

ينبغي أن تنسق السياسة المالية في طبيعتها وتكوينها وأهدافها وطريقة عملها مع النظام الاقتصادي الذي تعمل من خلاله (في إطاره)، لهذا تختلف السياسة المالية في النظام الرأسمالي عنها في النظام الاشتراكي، فإذا كانت طبيعة الاقتصاد الرأسمالي تفسح مكانا للضريبة، فان الاقتصاد الاشتراكي يصل إلى تجاهلها أو على الأقل اضمحلال دورها<sup>44</sup>. لذلك فإننا سنحاول أن نقف هنا في إيجاز على طبيعة السياسة المالية في الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية على التوالي:

#### 1 - السياسة المالية في النظام الرأسمالي

كان النظام الرأسمالي في بدء نشأته يقوم على أساس النظرية الكلاسيكية التي تنادي بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ومن الطبيعي أن يؤدي اقتصار الدولة على الوظائف التي حددتها النظرية التقليدية إلى أن تكون كل من نفقاتها وإيراداتها قليلة متواضعة كما كان على السياسة المالية أن تكون محايدة، ومن وجهة أخرى نجد أن السوق والثروة تكون بين أيدي الأفراد والجماعات الخاصة والدولة حسب طبيعتها لا تملك إيرادات خاصة، نتيجة لذلك فان النفقات العامة لا يمكن أن تغطي إلا لا بواسطة الاقتطاع الضريبي الذي يتم على الإيرادات الخاصة، وقد سمحت الحياة الاقتصادي للنظرية التقليدية أن تعيش فترة من الزمن إلا أن الظروف وتغيرات وتطور دور الدولة بسرعة فلم يعد يقتصر على وظائف

وما شابه ذلك، بل تعداه إلى جميع مجالات الحياة الاقتصادية وأصبح حجم تدخل الدولة أكبر، وهذا ما أدى إلى تزايد مستمر في النفقات العامة، ومن خلال هذا التزايد للأعباء يمكن تصور ميلاد رأسمالية اجتماعية وهذا التحول في الرأسمالية أدى هو الآخر إلى الزيادة المتلازمة للعائد الضريبي ومع التحول الضروري في النظم الضريبية ساعد ذلك تطور مفهوم الضريبة التي أصبحت تقوم في المالية المعاصرة بوظائف هامة أخرى منها الوظيفة الاقتصادية للضريبة أي أنها أصبحت أداة جوهرية لتدخل السلطة العامة في المجال الاقتصادي والاجتماعي مثل العدالة الاجتماعية وكذلك تشجيع التنمية الاجتماعية.

وما سبق يمكن القول أن التغير في النظام الضريبي تعدد وظائف الضريبة سببه تطور النظام الرأسمالي وبصفة عامة نخلص إلى أن المجتمعات الرأسمالية هي تلك التي تبرز فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص كعامل متحرك في ميزانية الاقتصاد الوطني ومن ثم ينحصر دور السياسة المالية في المجتمعات الرأسمالية في تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار

<sup>44</sup> عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادي للدخل، التنمية الاجتماعية، ضبط النظم، مرجع سابق، ص 185

الخاص ونموه من جهة، وفي العمل على التخفيف من حدة التقلبات التي قد تطرأ على مستوى النشاط . الإقتصادي الكلي<sup>45</sup>

أخيرا وبصفة عامة أن الضريبة تتحل مكانة هامة كأداة للتدخل الاقتصادي والاجتماعي ولم يعد دورها محصورا في تمويل خزينة الدولة

### 2- السياسة المالية في النظام الاشتراكي

تختلف ماهية وأهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في الدول الرأسمالية عنها في الدول النامية، عنها في الدول الاشتراكية، فكما عرفنا أن السياسة المالية في البلدان الرأسمالية يتوقف دورها على تهيئة البيئة المواتية لازدهار القطاع الخاص ونموه من جهة والعمل على التخفيف من حدة التقلبات التي تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي الكلي والعمل على تأمين استقرار مستوى الأسعار والتشغيل الكامل فيما إذا تعرض الاقتصاد إلى تقابلات حادة يعصف بالتوازن الاقتصادي. أما المجتمعات الاشتراكية التي تتخذ من الملكية العامة لأدوات الإنتاج أساس لاقتصادها ومن التخطيط المركزي الشامل أسلوبا لإدارة الاقتصاد الوطني أمرا لازما، كما تتولى الخطة الوطنية مسؤولية المواءمة بين الموارد المادية والموارد الإنسانية(البشرية)، وتوجيه هذه الموارد بين مختلف الأنشطة والمجالات وذلك لتحقيق النمو المتوازن لمختلف فروع الاقتصاد الاشتراكية وهكذا تكون السياسة المالية في هذه الدول أكثر تدخلية وفي نظرهم تكون أكثر إيجابية وتلعب دور أكثر أهمية، وذلك أن العامل الفعال في ميزانية الاقتصاد الوطني لتلك البلاد هو الاستثمار العام وليس الاستثمار الخاص، ومن ثم يبرز ذلك أهمية إنفاق القطاع العام وكذا إيرادات هذا القطاع في الارتقاء بمستوى النشاط الاقتصادي والاجتماعي مما سبق يمكن القول أن للسياسة المالية في الدول الاشتراكية لها خصائص متميزة، وهي نتيجة منطقية لطبيعة الاقتصاد الاشتراكي وهذه الخصائص هي:<sup>46</sup>

-المصدر الرئيسي للإيرادات العامة هو القطاع العام وليس الضرائب لأن الملكية لعناصر الإنتاج للدولة كما أسلفنا؛

-كبر حجم النفقات الاستثمارية وذلك للحصول على إيرادات مع العلم أن النفقات الاستثمارية للدولة أيضا؛

-القروض الداخلية شبه إجبارية أما القروض الخارجية فهي من الدول الاشتراكية؛

<sup>45</sup> - عادل أحمد حشيش- 1992 أساسيات المالية العامة- دار النهضة العربية بيروت- ص 50

<sup>46</sup> طارق الحاج- 1999 - المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع-عمان - ص 34

ومما يؤكد توافق السياسة المالية مع طبيعة الاقتصاد الذي من خلاله أن ، القروض لا تلعب دورا كبيرا كمصدر الإيرادات الميزانية في البلاد الاشتراكية<sup>47</sup> حيث أن توازن الميزانية يؤمن دائما بواسطة المصادر الغزيرة والتخطيط الحريص للمصروفات.

في الواقع أن أهمية السياسة المالية في هذه البلدان أصبحت تضعف تدريجيا في الوقت الحالي، بل يمكن القول أن الاقتصاد الاشتراكي الذي يقوم على سيطرة الدولة لعناصر الإنتاج وعدم الاعتراف بالملكية الخاصة للقطاع الخاص، وقد بدأ يغير من هذه النظرة نظرا للفشل والإفلاس اللذين أصابه، وطبيعي أن تفشل السياسة المالية عن معالجة الانهيار الاقتصادي الذي أصابه في الآونة الأخيرة والذي يتجه الآن إلى نظام السوق والاعتراف تدريجيا بالملكية الفردية باعتبارها جزءا من آلية النظام الاقتصادي.

أخيرا ومهما كان الدور الذي تقوم به السياسة المالية في كل من الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية، فإنه تجدر الإشارة هنا إلى أن السياسة المالية هي إحدى السياسات الاقتصادية ومنه يجب التنسيق بينها وبين غيرها من السياسات الأخرى، وخاصة السياسة النقدية حتى تدعم كل منهما الأخرى بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة

### 3- اثر درجة النمو لاقصادي

إن السياسة المالية مثلها مثل السياسات الأخرى فهي انعكاس للنظم السائدة ومستوى التنمية الاقتصادية للدولة، وكما أن الفوارق بين مختلف الدول المتقدمة، والنامية تنعكس هي الأخرى على السياسة المالية وبالتالي تختلف طبيعة السياسة المالية بين الدول تبعا لطبيعة اقتصاديات هذه الدول ولهذا نحاول أن نبين طبيعة السياسة المالية في كل من الدول المتقدمة والدول النامية على النحو التالي:

### 3-1- السياسة المالية في الدول المتقدمة

تتميز اقتصاديات الدول المتقدمة باكتمال جهازها الإنتاجي وبنيتها الأساسية وتنظيماتها المؤسسية ومقومات نموها الاقتصادي ومنه تكون أهم وظيفة للسياسة المالية في هذه الدول هو البحث عن وسائل العلاج والإصلاح لما يتعرض له هذا الكيان الناضج من مشاكل واختلالات.<sup>48</sup>

- نلاحظ في هذه الدول بشكل عام ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وجود جهاز إنتاجي قوي ومرن ذو إنتاجية عالية مما يجعل الطلب الفعال الكلي قاصرا عن عرض السلع والخدمات، كما أن الادخار أكبر من الاستثمار<sup>49</sup> في حالات

<sup>47</sup> عطية عبد الواحد - دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية- التوزيع العادي للدخل، التنمية الاجتماعية- ضبط النظم، مرجع سابق، ص 199

<sup>48</sup> - عبد الفتاح قنديل-سلوى سليمان-1979 - الدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة- ص350

الكساد تنتشر في هذه الدول البطالة و يتراجع الإنتاج رغم وجود موارد إنتاجية متعطلة وذلك نتيجة نقص الطلب الكلي عن مستوى التشغيل الكامل، في حين نجد حالة الحروب وحالة الانتعاش أن الطلب الكلي يزداد ليفوق قدرة الاقتصاد على الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل فتظهر الاندفاعات التضخمية.<sup>50</sup>

تهدف السياسة المالية في هذه الدول إلى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية المتاحة للمجتمع لتخليصه من البطالة والتضخم، فتقوم بتعويض عن تقلبات الإنفاق الخاص بزيادة أو خفض الإنفاق العام، أو زيادة أو خفض الضرائب لكبح الفجوة بين الادخار والاستثمار<sup>51</sup> أي السماح لميزانية الدولة بالتقلب تبعاً لأوجه الدورة الاقتصادية المختلفة، فإذا حدث وكان الإنفاق الكلي على الناتج الوطني أقل مما هو ضروري للاحتفاظ بمستوى العمالة الكاملة، صار لزاماً على الحكومة أن تكيف مستوى إنفاقها وتجنّب من ضرائب وما نحصل عليه من إيرادات أخرى. وقد تلجأ الدولة<sup>52</sup>

إلى طرق مختلفة لتمويل عجز الموازنة كي ترفع الدخل القومي إلى مستوى العمالة الكاملة، كذلك تلجأ الدولة لإحداث فائض في الموازنة إذا زاد الطلب الكلي على السلع والخدمات، زيادة كبيرة لا تقابلها زيادة في الدخل الحقيقي للمجتمع تلافياً لحدوث تضخم نقدي.

بين كينز في نظريته العامة أن النظرية الكلاسيكية غير قادرة على حل مشاكل البطالة، وأثار الدورات الاقتصادية، التضخم والحلل في الاستقرار الاقتصادي<sup>53</sup>، وقد ركز على حل مشكلة البطالة والكساد على زيادة الطلب الفعال عن طريق زيادة الاستثمارات الحكومية العامة لملء الفجوة بين الدخل والاستهلاك، وبعد كينزيين علماء اقتصاديين آخرين أن تناقض كينز يظهر في أن سياسته في الطلب الفعال ستؤدي إلى توازن الادخار مع الاستثمار عند مستوى دخل أقل من مستوى التوظيف الكامل ودليل ذلك أن الميل الحدي للاستهلاك في الدول المتقدمة يكون منخفضاً لصالح الميل الحدي للادخار، وعليه فإن زيادة الإنفاق العام الاستثماري لن يؤدي إلى زيادة كبيرة في الاستهلاك كما أن زيادة حجم الاستثمار هذا سيؤدي إلى انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال، وعليه فسيكون هناك قصور في الطلب الكلي يجعل توازن الادخار مع الاستثمار عند مستوى دخل أقل من مستوى التوظيف الكامل<sup>54</sup>.

<sup>49</sup> بوشهولز، توبج، أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين، ترجمة: نزيهة الأفندي وعزة الحسيني، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1996، ص 262

<sup>50</sup> - العبادي عبد الناصر - مبادئ الإقتصاد الكلي - بدون معلومات، ص 19

<sup>51</sup> - بوشهولز توج، مرجع سابق، ص ص 262-263

<sup>52</sup> عبد المنعم فوزي - 1992 - المالية والسياسة المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية - ص 3

<sup>53</sup> نياهانز جورج - 1997 - تاريخ النظرية الاقتصادية، ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ص 512

<sup>54</sup> خليل سامي - 1982 - النظريات والسياسات النقدية والمالية، شراة اكازمة للطباعة والترجمة والتوزيع، الكويت، ص 232

وبصفة عامة فإنه يمكننا القول إجمالاً أن الدول المتقدمة هي تلك التي تبرر فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص ومن ثم فإن السياسة المالية في هذه الدول تتجه نحو مساندة الاستثمار الخاص ومحاولة سد أي ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي الفعال في الإقتصاد، مع قيام الدولة عادة بالمرافق الاقتصادية والاجتماعية الهامة وذات المنفعة العامة.

### 3-2- السياسة المالية في الدول النامية

لقد ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية دول متقدمة تمتاز بالتقدم والتطور الاقتصادي والرفاه الاجتماعي وارتفاع مستوى المعيشة ودول متخلفة أو ما يطلق عليها بدول العالم الثالث أو الدول النامية هذه الأخيرة امتازت بما يلي<sup>55</sup>

تدني متوسط دخل الفرد ومنه تدني في الدخل الوطني، عدم مساهمة القطاع الصناعي إلا بنسبة ضئيلة جداً من الناتج الوطني، عدم وجود نظام اقتصادي واضح المعالم إذ نجد نظام خليط يجمع بين خصائص النظام الرأسمالي إلى جانب بعض خصائص النظام الاشتراكي، كما تعتمد هذه الدول على المساعدات المالية والفنية الخارجية مما أدى إلى التبعية للخارج، انخفاض الاستثمار الإنتاجي، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك مع انتشار البطالة والامية... الخ.

تتميز اقتصاديات هذه الدول بضعف وعدم مرونة جهازها الإنتاجي وعدم قدرته على تشغيل مواردها الإنتاجية العاطلة وبالتالي فإن هذه البلدان تفتقر إلى جهاز إنتاجي قوي يتمتع بالكفاية والمرونة مما يقتضي أن التوسع في الطلب النقدي سينعكس تضخماً، كما أن الادخار يعاني من انخفاض شديد<sup>56</sup>.

كما تعاني اقتصاديات الدول النامية من معدلات كبيرة في عجز موازنتها العامة، وتعود هذه العجز إلى ضعف الموارد المالية الضريبية نتيجة سيطرة حالة الركود وكثرة الإعفاءات والتهرب الضريبي من جهة وإلى نمو الإنفاق العسكري وعدم ترشيد الإنفاق العام من جهة أخرى، إلى جانب ضعف الطاقات الضريبية وزيادة أعباء الديون الخارجية مما حتم التمويل بالعجز.

ولما كان بناء جهاز إنتاجي قوي هو جوهر عملية التنمية يعتمد أساساً على تراكم رأس المال المنتج في الإقتصاد، فإن تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لبناء الطاقة الإنتاجية أو تمويل التنمية الاقتصادية لا بد وأن يحتل المكان الأول بين أهداف السياسة المالية وغيرها من السياسات الاقتصادية في هذه البلدان<sup>57</sup>.

<sup>55</sup> طارق لحاج-1999- المالية العامة - دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان - ص ص 35. 36.

<sup>56</sup> العبادي عبد الناصر-مبادئ الإقتصاد الكلي، بدون معلومات، بدون تاريخ - ص 196

ومنه فإن السياسة المالية تركز جل اهتماماتها في تمويل الموازنة العامة فضلا عن تمويل التنمية الاقتصادية، هذا لا يعني إهمال هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث أن جزء من النجاح في معركة بناء المجتمع اقتصاديا، إنما يعود بالدرجة الأولى إلى مدى مساهمة السياسة المالية مساهمة فعالة في التغلب على أية موجة تضخمية عند ظهورها، بل أن المسألة لا تعدو أن تكون ترجيحاً للأهمية النسبية لهدف على هدف آخر مما تملية ضرورات التطور الإقتصادي<sup>58</sup>. وللإشارة فإن أدوات السياسة المالية كما جاءت في الفكر الكنزى لا يمكن تطبيقها بسهولة في الدول النامية، لأن الخصائص والظروف والأوضاع الاقتصادية التي تسود في هذه الدول تختلف في تلك التي تسود في الدول الصناعية المتقدمة. ولهذا فإن هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية لا يتطلب اتخاذ سياسات لخفض الادخار وزيادة الاستهلاك كما يحدث في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، وإنما يتطلب اتخاذ سياسات لزيادة الادخار وتراكم رأس المال المنتج في الاقتصاد لإمكان تقليل البطالة والحد من التقلبات في آن واحد، ويكاد يتفق الجميع على أهمية السياسة المالية في مواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية عموماً بسبب ضخامة المسؤوليات التي يلقيها تدعيم التنمية على عاتق حكومات البلدان النامية، وقصور الجهات الخاصة عن مواجهة التحديات الجسيمة التي تفرض تقدمها، مع ضعف الجهاز النقدي بها وعدم استجابة اقتصادياتها كثيراً لأدوات السياسة النقدية كتغيير سعر الفائدة مثلاً. إلى جانب تعبئة الموارد الرأسمالية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية كهدف أساس السياسة المالية في البلدان النامية، تهدف كذلك إلى تقليل التفاوت الشديد في توزيع الدخل والثروات ومستويات الاستهلاك بين الأفراد. زيادة الإنفاق العام وما يترتب عليه من تشغيل للطاقات المعطلة ورفع كفاءتها الإنتاجية، وتقديم الإعفاءات الضريبية في سبيل تشجيع القطاع الخاص للدخول في العملية الإنتاجية بما يتوفر لديه من أموال، كل هذه الإجراءات بلا شك تساعد في أحداث التنمية الاقتصادية، كما أنها تلعب دوراً كبيراً في السيطرة على حدة التقلبات الاقتصادية التي قد تحدث وتؤثر في عملية التنمية وتعرقل مسارها.

نخلص مما سبق أن السياسة المالية تعد هامة جداً لمواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية نتيجة قصور الجهود الخاصة في هذه البلدان عن مواجهة التحديات الاقتصادية الجسيمة من جهة وضعف الأجهزة النقدية فيها، وهكذا تستطيع الدول النامية أن تستخدم السياسة المالية إلى جنب بعض السياسات الأخرى كالسياسة النقدية مثلاً لتطور البنيان الاقتصادي وفي إطار برنامج متكامل للإصلاح الاقتصادي يهدف أساساً إلى زيادة الاستثمار والإنتاج وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة والقضاء على البطالة تدريجياً ومن ثم الانطلاق في طريق التنمية.

<sup>57</sup> - عبد الحميد القاضي-اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مطبعة الرشاد، الإسكندرية، بدون . تاريخ نشر، ص 32

<sup>58</sup> - عبد المنعم فوزي- 1992 - المالية العامة و السياسة المالية -منشأة المعارف الإسكندرية- ص 45

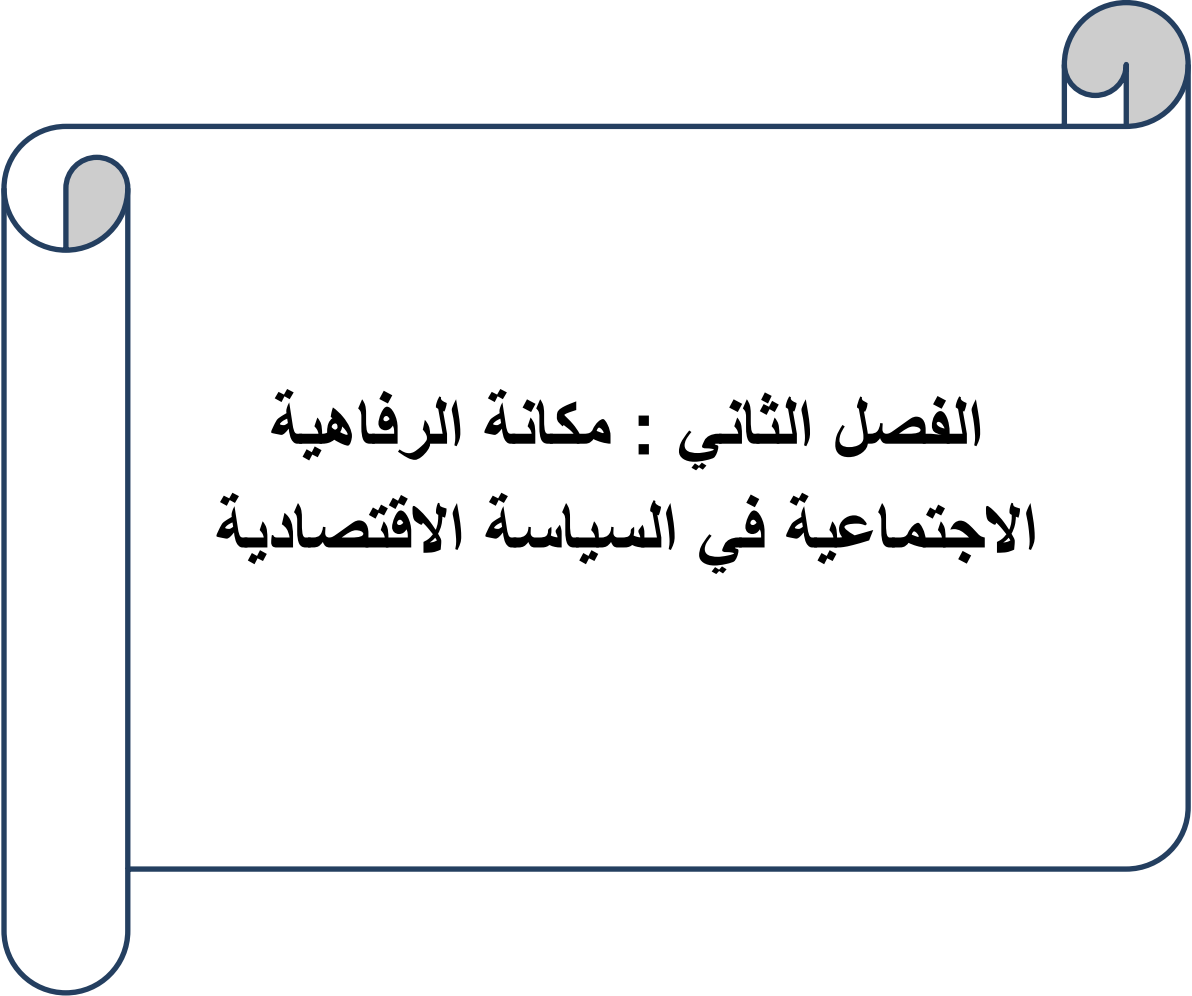
### خلاصة الفصل

ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل هو ان موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مر بعدة مراحل اختلف هذا الدور في كل مرحلة منها، حيث ان الاتجاه العام في مسار هذه المراحل كان زيادة دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي لما تملكه من إمكانيات مالية ومؤسسية.

ان تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي انعكس على السياسة المالية التي عرفت هي الأخرى تطورا كبيرا. ففي الفكر الكلاسيكي كانت السياسة المالية محايدة، شأنها في ذلك شأن الفكر الذي تعمل من خلاله ولذلك كانت تمتد لتشمل مرافق محدودة ومعدودة، أما الفكر المعاصر فقد أصبحت السياسة المالية متدخلة في كافة المجالات، وذلك بسبب التطورات الاقتصادية والإيديولوجية والأحداث المتعددة التي أجبرت السياسة المالية على التخلي عن مفهوم الحياد.

تلعب السياسة المالية دورا كبيرا في مختلف النظم الاقتصادية، ففي النظام الاشتراكي تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في حين تتجه في النظام الرأسمالي إلى تحقيق الاستقرار لان تدخل الدول في هذا النظام أقل منه نوعا ما في النظام الأول غير أنه يمكن القول ان السياسة المالية في كلا النظامين وجهان لعملة واحدة وهو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة.

ومنه نجد ان السياسة المالية المعاصرة قد شهدت تطورات جوهرية أين أصبحت أداة الدولة لتوجيه الإنتاج والإشراف على النشاط الاقتصادي دون تعرضه لمراحل الكساد والرواج التي تعصف به بين الحين والآخر. وأخيرا ان مصطلح السياسة المالية كان ولا يزال محطة أنظار المهتمين بالحياة الاقتصادية كونها من أدوات الدولة للتدخل والتحكم وكذا التوجيه لمختلف قطاعاتها بهدف تحقيق التوازن على المستوى الداخلي والخارجي ومن ثم التوازن الاقتصادي العام.



**الفصل الثاني : مكانة الرفاهية  
الاجتماعية في السياسة الاقتصادية**

### مقدمة الفصل

تسعى الدول إلى تحقيق أقصى درجة أو مستوى ممكن من الرفاهية لمجتمعاتها، والرفاهية هي الرضا والارتياح المعاشي للأفراد أو هو الاستمتاع الذي يجنيه الفرد من شتى صنوف استهلاكه السلعي والخدمي، أي من مأكّل وملبس ومسكن ومستوى الرعاية الصحية والتعليم والترفيه والأمن والاستقرار.

بما إن الرفاهية ترتبط بالمقاييس النقدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وكذلك بالمكانة الاجتماعية والتحصيل العلمي والمنفعة والإشباع وعوامل أخرى (الحريات، عوامل بيئية، أمنية، صحية،... الخ

إذن تحقيق الرفاهية في المجتمع ترتبط بمقدار الدخل الكلي أو الناتج الكلي، وعليه يمكن ترجمه الهدف النهائي للجهد الاقتصادي في أي مجتمع بالسعي للارتقاء بنصيب الفرد من السلع والخدمات أو بمستوى الدخل الحقيقي للفرد إلى أعلى مستوى ممكن

على هذا الأساس نتناول في هذا الفصل المتكون من ثلاثة مباحث النقاط التالية :

\* المبحث الأول : الاطار النظري للرفاهية الاجتماعية

\* المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية

\* المبحث الثالث : السياسة الاقتصادية ذات الطابع الاجتماعي

المبحث الأول : الاصر النظري للرفاهية الاجتماعية

- المطلب الأول : مفهوم الرفاهية الاجتماعية

### 1- الرفاهية لغويا:

الرفاهية لغويان وهي الرفاهة وتعني رغد الخصب ولين العيش<sup>59</sup>. وذكر ( رفه ) أي فلان في رفاهية من العيش أي سعة ورفاهية<sup>60</sup>

ويعرف بعض الكتاب الرفاهية بأنها حالة تعمل حياة الفرد والجماعة وتعمل على اشباع الحاجات البيولوجية الأساسية للإنسان عن مأكلا ومليم ومسكن والحاجات التي تتطلبها الحياة الاجتماعية مثل التعليم والخدمات الطبية والأمن الاجتماعي و هناك من يوجز هذه المتطلبات كلها بالقول إن الرفاهية في تحقيق مستوى لائق للمجتمع في وجوه حياته جميعا إذن فالرفاهية بشكل عام مصطلح يعبر عن السعادة ورغد العيش<sup>61</sup>

### 2- الرفاهية اقتصاديا :

يعني اقتصاد الرفاهية النتائج الاحصائية التي يمكن قياسها موضوعا وتناولها في النظرية الاقتصادية في الدخل القومي أي تدفق السلع والخدمات يقترن مباشرة بالرفاهية وكلما زاد الدخل القومي وازدادت المساواة في توزيعه ازدادت رفاهية المجتمع . إن تعرف الرفاهية الاقتصادية بأنها تلك الجزء من الرفاهية الاجتماعية التي تعكسه وتؤثر به العوامل الاقتصادية في ضوء الإمكانيات الاقتصادية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة وتحقيق أقصى إشباع ممكن من السلع والخدمات كافة لعموم أفراد المجتمع ويتصح عن هذا التعريف جنبان الأول إن الرفاهية الاقتصادية جزء من الرفاهية الاجتماعية تحدده العوامل الاقتصادية. إما الجانب الآخر فهو آلية تحقيق ذلك الجزء من الرفاهية ويتم ذلك عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة وتحقيق أقصى إشباع ممكن من السلع والخدمات لعموم أفراد المجتمع<sup>62</sup>

وكذلك يعني اقتصاد الرفاهية دراسة وتقييم الكفاءة الاقتصادية والنظم المتعلقة في توزيع الموارد بما يؤدي إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة الاجتماعية وتوفير الظروف التي يمكن عن طريقها تقوم السياسات الاقتصادية في تحقيق الرفاهية للمجتمع وتستدعي هذه السياسات التدخل لتشجيع المشروعات المنتجة وعدالة التوزيع للضرائب بما يزيد من الإنتاج ومن إشباع

<sup>1</sup> - ابن منظور - 1999 - لسان العرب - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان ، ص 492

<sup>60</sup> - الطويحي فخر الدين - 1970 - مجمع البحرين - دون ذكر دار النشر - طهران . إيران ص 346

<sup>61</sup> - طارق العكيلي، - 2000 - الاقتصاد الجزئي، - دار الكتب و الوثائق ببغداد - العراق - ص 270

<sup>62</sup> - طارق العكيلي، - الاقتصاد الجزئي - مرجع السابق ص 270

الحاجات . كما يعرفه آخرون ذلك الجزء من الرفاهية الاجتماعية التي يتناولها المقياس النقدي بصورة مباشرة وغير مباشرة

63

ويتضح من التعريف سالف الذكر إن الرفاهية الاقتصادية جزء من الرفاهية الاجتماعية مع افتراض إمكانية قياس مستوى الرفاهية عن طريق النقود وهذا الافتراض لا يمكن قوله لعدم إمكانية قياس الرفاهية أو تقدير مستواها بالنقود. إذ إن المنفعة ليست الإشباع لان المنفعة هي قابلية الشيء الإشباع حاجة ومن ثم تكون علاقتها بالإشباع كعلاقة السبب بالنتيجة كما إن المنفعة خاصة بالشيء إما الإشباع فمرتبط بالفرد ومعنى ذلك أن الرفاهية الاقتصادية تستند إلى المنفعة<sup>64</sup>

وعليه يسكن تعريف الرفاهية مقدار المنفعة والسعادة التي تكفي الفرد بالشعور بالرضا والاكتفاء والإشباع عن استهلاك مجموعة من السلع والخدمات والمتعة والتسلية و عليه تكون المنفعة دالة في كمية السلع والخدمات المستهلكة اذا افترضنا ثبات العوامل الأخرى . وكذلك يمكن تعريف الرفاه الاقتصادي بأنه عدم جعل الإنسان أسيراً لحاجاته الأساسية بحيث لا يتمكن من إشباع حاجاته الأخرى والأكثر أهمية التعليم و الرقي الفكري ثانيا .

### 3- مفهوم الرفاهية الاجتماعية

بشكل عام ، تسمح كلمة الرفاه بالتصريح بأن الدولة تمر بمرحلة الفرد والتي تتميز بالرضا والسعادة. من الشائع أيضاً أن يتم استخدام مفهوم الرفاهية للإشارة إلى الوضع الاقتصادي المريح الذي يعاني منه الشخص والذي يسمح له ، في كل حالة ، بالحفاظ على نفسه دون مشاكل ، وكذلك ، على سبيل المثال ، القيام برحلات وشراء البضائع ، من بين أمور أخرى. الآن ، في هذا المعنى ، من المهم أن نسلط الضوء على أنه في مفهوم الرفاهية ، فإن الذاتية يجب أن تفعل الكثير ، وهذا يعني أنه ليس لدينا جميعاً نفس الأذواق والميول ،

يشير الرفاه الاجتماعي إلى مجموعة العوامل أو العناصر التي تشارك في تحديد نوعية حياة الشخص والتي هي في نهاية المطاف تلك التي ستسمح له بالتمتع والحفاظ على وجود سلمي ، دون حرمان ومع وجود ثابت في حالة الرضا. تشمل هذه العوامل ، وستؤثر بنفس الطريقة تقريباً ، على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. على الرغم من أنه صحيح أن ما يُفهم بالرفاهية له شحنة ذاتية مهمة يطبعها كل فرد بتجربته الفريدة ، لأنه من الواضح أن ما هو صالح لشخص ما

<sup>63</sup> - منى يونس - 2010 - الوصول إلى الرفاهية - دار الخلود-، الطبعة الأولى- بيروت. لبنان -ص 4

<sup>64</sup> متى يونس - المرجع السابق نفسه -ص 40

قد لا يكون لآخر ، إلا أن هناك عوامل موضوعية لتحديد ذلك و هم الأشخاص الذين سيسمحون لنا بالتحدث والتميز عندما يكون هناك أو لا يوجد وضع رفاهية.<sup>65</sup>

لذا ، فإن مفهوم الرفاه الاجتماعي يشمل بشكل أساسي كل تلك الأشياء التي لها تأثير إيجابي حتى يتمكن الشخص أو الأسرة أو المجتمع من تحقيق هدف الحصول على نوعية حياة جيد

<sup>65</sup> - <https://ar.facts-news.org/taaryf-alfah-alagtmayy> تمت الزيارة بتاريخ 2021/05/02 على الساعة 16.00

### المطلب الثاني اهداف و مبادئ الرفاهية الاجتماعية

أن الهدف الأساس من نظام الحماية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية هو العنصر الاجتماعي و هو ضمان الحق الدستوري للجميع في الإقامة والعناية والتي لا غنى عنها بما يتفق مع كرامة الحياة الإنسانية وتوفير الخدمات الاجتماعية و ضمان الدخل الأمن وتقديم الدعم والرعاية إلى الأفراد والأسر المحتاجة

كما تهدف الرفاهية الاجتماعية إلى تمكن أفراد المجتمع من المشاركة في الحياة العملية والمساهمة في صنع القرارات السياسية والاقتصادية و ضمان المساواة بين الجنسين . وكذلك الوقاية ومعالجة التهميش الاجتماعي التي تشكل جزءاً أساسياً من الرفاهية الاجتماعية وتلعب الحكومات دوراً قوياً في تحديد وتوجيه المبادئ الأساسية للرعاية الاجتماعية ورصد تنفيذها والحفاظ على الرفاه الاجتماعي وكذلك وضع خطط لمعالجة المشاكل الاجتماعية الناجمة من الفقر والبطالة مما يتطلب النظر للجوانب الاجتماعية في جميع القرارات التي لها تأثير اجتماعي , كالسياسة البيئية وسياسات الإسكان وسياسة العمالة سياسة التعليم<sup>66</sup> .

كما تحقق السياسة الاجتماعية مستويات عالية للتعاون بين مختلف أجهزة الرعاية الاجتماعية والتخطيط لتنمية المجتمع تنمية شاملة , اذ يمكن بواسطة السياسة الاجتماعية تحقيق افضل استثمار ممكن للامكانيات والموارد البشرية والمادية والتنظيمية المتاحة في المجتمع , وكذلك اشباع اقصى قدر ممكن من احتياجات افراد المجتمع وحل مشكلاتهم و تحقيق افضل معدلات للرفاهية الاجتماعية لجميع افراد المجتمع وبواسطة السياسة الاجتماعية يمكن تحقيق النمو المتوازن بين قطاعات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والمادي في المجتمع . وتحقيق الأمن والسلام الاجتماعي<sup>67</sup>

<sup>66</sup> - سعدون رشيد خضير الزبيدي - رسالة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية - كلية الإدارة والاقتصاد قسم الاقتصاد - تحليل الأثر المتبادل بين الانفاق الحكومي الاجتماعي والنمو الاقتصادي في العراق - سنة 2013 - ص 26-27

<sup>67</sup> - طلعت مصطفى السروجي, راضي امين حمزاوي- 1998-اساسيات الرعاية الاجتماعية والحاجات الانسانية دار العلم , دبي /الامارات ص31

### - المطلب الثالث: الرفاهية و النمو في الفكر الاقتصادي

مند نشوء الإنسان ومجتمعه وهو يفكر في تحقيق نظام سياسي و اقتصادي لمجتمعه يكفل السعادة والطمأنينة لجميع أفراد المجتمع . وما زال الفلاسفة يخرجون إلى الناس ثمرة تفكيرهم وخلاصة آرائهم من شتى النظريات السياسية والاقتصادية التي يرون فيها صلاح الفرد والمجموع , والسعادة التي ينشدها الإنسان لا تتحقق إلا في مجتمع صالح فالإنسان مدني في طبعه ورفاهيته وسعادته رهينة برفاهية المجتمع منذ بداية البشرية والإنسان مع تطور مداركه تتطور وسائل المعيشة له مما يتطلب القدرة على هذا التكيف مع شروط الحياة المادية وتطور وسائل الإنتاج . ولأن تطور قوى الإنتاج أفسح المجال لظهور فائض في الإنتاج يزيد عن الحاجة ولأن هذا الفائض هو العمل ارتفعت قيمة العمل ارتفاعا كبيرا مما أدى إلى توسع نطاق العبودية وهكذا انتشر نظام الرق وعندها ظهرت فجوات الرفاهية بين الأفراد بسبب التمايز بين الطبقات .

بعد انهيار نظام الرقيق ( الذي جاء نتيجة تطور المجتمع عما كان عليه في العصور الوسطى فهروب الرقيق إلى المدن اذ كانوا يجدون الحرية والرزق ) ازدادت أهمية المدن ولذلك اتجهت اغلب المدن إلى تحرير نفسها , وأن التطور الذي حدث قد غير الهيكل الاجتماعي ونتيجة لذلك التطور ( كانت الحاجة إلى مدرسة جديدة )<sup>68</sup>

#### 1- مدرسة التجارين :

وقد امتدت من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر ( لم يتفق هؤلاء الأنصار جميعا على النقاط كافة ) ولم نجد لدى التجارين تحليلا اقتصاديا واسعا . ان الهدف الأساسي الذي وضعته الماركنتيلية إمامها كان يتلخص في اجتذاب أكبر كمية من الذهب والفضة إلى داخل البلاد . فالثروة كانت بالنسبة للتجارين تقتصر على ما تحوزه الدولة من ذهب وفضة وليس ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات تفي بالحاجات الإنسانية<sup>69</sup>

وقد حدث تطور كبير اذ انتشرت فكرة القانون الطبيعي التي كانت أصولها موجودة عند أرسطو وانتقلت منه إلى كتاب القانون الروماني ثم إلى المدرسين في القرون الوسطى وقد طبقت تلك الفكرة في عصر الطبيعيين ولكن تطبيقها لم يكن قد انتشر بعد في العلوم الاجتماعية<sup>70</sup>

<sup>68</sup> -ليبب شقير- 1986 - تاريخ الفكر الاقتصادي- دون ذكر دار النشر - الكويت - ص 108

<sup>69</sup> -إبراهيم مشورب - 2002-الاقتصاد السياسي - دار المنهل لطباعة والنشر-،الاردن، الطبعة الأولى- ص 37

<sup>70</sup> -ليبب شقير - تاريخ الفكر الاقتصادي- مرجع سبق ذكره - ص 138

اذ يرى الطبيعيون إن الظواهر الاقتصادية تخضع لقوانين طبيعية لا دخل لإرادة الإنسان في إيجادها وتقوم في انطباقها وتنظيمها للحياة الاقتصادية على مبدئين مهمين هما مبدأ المنفعة الشخصية ومبدأ المنافسة . فكل فرد يسعى لتحقيق منفعته الشخصية ولكنه يدخل في تنافس مع بقية الأفراد في المجتمع<sup>71</sup>

### 2- المدرسة الكلاسيكية :

بدء النتاج الفكري في القرن الثامن عشر مضطربا و عرضية على الرغم من المقدمات البارعة التي جاء بها الكثير من المفكرين وأن الفكر الكلاسيكي نقل الاقتصاد من مجرد أفكار ترد على هامش كتابات المفكرين والفلاسفة إلى علم قائم بذاته تحكمه قوانين شأنه في ذلك شأن العلوم الأخرى<sup>72</sup>

وقد رافق هذه المدرسة ثورتان أساسيتان هما الثورة العلمية والثورة الصناعية واللذان كانتا عاملين في دعم الأفكار الاقتصادية لهذه المدرسة مما جعل المؤسسات الإقطاعية والقيود المركنتيلية غير ضرورية . فإذا كانت الإرادة الإلهية قد خلقت آلية تعمل بتناغم وبشكل آلي دون الحاجة إلى تدخل فان سياسة عدم التدخل في الحياة الاقتصادية هي أعلى شكل من اشكال الحكمة في القضية الاجتماعية اذ إن القوانين الطبيعية سوف تقود النظام الاقتصادي وتصرفات الناس , وان خدمة المجتمع تتم عبر حرية الأفراد في إتباع القانون الطبيعي للمنفعة الشخصية . ظهرت القوى العاملة ذات الأجور المنخفضة وتلاشت السيطرة والرقابة على العمالة والأجور . اذ فقد الحرفيون مركزهم مع تطور نظام المصانع مما دفعهم إلى العمل في المصانع<sup>73</sup> .

ومن أهم نتائج الثورة الصناعية هو الانفصال التام بين أصحاب رؤوس الأموال في المشروعات الإنتاجية وبين طبقة العمال الذين يعيشون على بيع مجهودهم كسلعة من السلاح ومن ناحية أخرى أخذت تظهر مشكلة جديدة وهي مشكلة البطالة لإحلال الآلات محل العمال ولكن ظهر نوع آخر من البطالة وهو القوى الإنتاجية الضخمة ففي كثير من الأحيان تبقى كميات من المنتجات دون تصريف ولأن أصحاب المشروعات ينتجون لغرض تصريف إنتاجهم وتحقيق أكثر ربح ممكن لذا يترتب على ذلك طرد العمال ووقوعهم في مشاكل البطالة<sup>74</sup>

<sup>71</sup>- طارق العكيلي - الاقتصاد الجزئي - مرجع سبق ذكره - ص 138

<sup>72</sup>- عبد علي المعموري - 2007- تاريخ الأفكار الاقتصادية- مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى العراق - ص 2

<sup>73</sup>- مدحت القرشي - 2011 - تطور الفكر الاقتصادي - دار وائل لنشر، الطبعة الثانية - العراق - ص 119

<sup>74</sup>- لبيب شقير - تاريخ الفكر الاقتصادي- مرجع سبق ذكره - ص 162

لقد حاز موضوع النمو الاقتصادي على اهتمام الاقتصاديين الكلاسيك ولذلك ركزوا على العوامل المسببة له , وأهمها تقسيم العمل , وتراكم رأس المال والربحية . واهتموا بالبيئة التي تتفاعل فيها العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية ( الاجتماعية والسياسية ) . ونادي الكلاسيك بمبدأ الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة إلا بغرض فرض بعض الضرائب لتمويل نفقاتها في الدفاع والقضاء والأمن . كما ركز التحليل الكلاسيكي على إن المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي هو تكوين راس المال المتأتي من الأرباح . ونتيجة لزيادة الأرباح يزداد الادخار , ومن ثم يؤدي لرفع معدل تكوين راس المال فيرتفع حجم الناتج الكلي .

ولقد بنى الكلاسيك تحليلهم الاقتصادي على فلسفة عامة تعتمد على ثلاثة أركان وهي :

1- إن الفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادي ويخضع في قيامة بالنشاط الاقتصادي بدافع المصلحة الخاصة وهي المحرك الأساس لهذا النشاط

2- يسعى كل فرد لتحقيق مصالحه الخاصة للحصول على أكبر نفع شخصي وهذا تطبيق للمبدأ النفعي ( لبينشام ) وبسبب هذا السعي يقوم التنافس بين الأفراد جميعا ولأن المبادلات تحصل في النظام الاقتصادي في مقابل اثمان وان هذه الأثمان تتغير طبقا للعرض والطلب فجهاز الثمن يلعب دورا مهما في النظام الاقتصادي الرأسمالي بحيث يمكن القول بأن هناك يد خفية توجه المصالح الخاصة في تضاربها وتفاعلها نحو تحقيق المصلحة العامة .

3- اعتقد الكلاسيك وجود قوانين طبيعية تحكم النشاط الاقتصادي , ومهمة الاقتصاديين تكمن في البحث عن هذه القوانين<sup>75</sup>

وقد حلل ادم سمث ( 1723-1790 ) النمو الاقتصادي اذ تصدى ودافع بقوة عن سياسات التجارة الحرة , وكان سمث اول عالم أكد ان الهدف الرئيس السياسة اقتصادية سوية هو راحة المستهلك<sup>76</sup> .

وكان ادم سمث قد رسم صورة جميلة لمجتمع يسوده التجانس ويسعى إلى التقدم لتحقيق رفاهية البشر وذلك بفعل يد خفية تحركهم وتحفظ تماسك المجتمع . ولكن بعض الاقتصاديين أعلنوا إن المجتمع المثالي لا يعدو أن يكون سرايا<sup>77</sup>

<sup>75</sup> - لبيب شقير - تاريخ الفكر الاقتصادي- مرجع سبق ذكره - ص 174  
<sup>76</sup> - فردريك شرر - 2002- نظرة جديدة الى النمو الاقتصادي وتأثيره بالابتكار التكنولوجي - تعريب علي ابو عمشه , العبيكات, السعودية, الطبعة الأولى - ص 18

<sup>77</sup> - مدحت القرشي - تطور الفكر الاقتصادي - مرجع سبق ذكره - ص 122

لعل أبرزها على الإطلاق التساؤل الذي دفعة مالثوس إلى ريكاردو ، والذي لم يرد عليه في المراسلات التي وجدت فيما بعد ، عن ( النقص في الطلب ) والذي وفر فيما بعد الأرضية المناسبة للاقتصاد البريطاني ( جون مينارد كنز ) للولوج إلى أزمة الرأسمالية - الكساد العظيم - 1929-1933 .<sup>78</sup>

اما فيما يتعلق بافكار ريكاردو عن عملية النمو فانه يرى أن الزراعة تعد اهم القطاعات الاقتصادية ، لتوفيرها الغذاء للسكان الذين تتزايد أعدادهم ، الا انها تخضع لقانون الغلة المتناقصة ، وجاء هذا الافتراض عند ريكاردو نتيجة لعدم اعطائه اهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي<sup>79</sup> ان ريكاردو يولي العوامل غير الاقتصادية أهمية في عملية النمو الاقتصادي ، كالعوامل الفكرية والثقافية والاجهزة الادارية وغيرها ، فضلا عن أهمية الاستقرار السياسي الناتج عن وجود حكومة قوية وشجع ريكاردو حريه تقوم بتمويل النمو الاقتصادي في المجتمع<sup>80</sup>

اما مالثوس فقد اوضح اهمية التشابك بين القطاعات الاقتصادية ، وعد النمو المتوازن ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي<sup>81</sup> . واما اراء شومبيتر في النمو الاقتصادي فانه رفض وصف التنمية بأنها عملية متدرجة ذات انسجام وتوافق ، وعدها تغير تلقائي وغير مستمر وان التنمية تحدث بشكل قفزات في فترة الازدهار ، تعقبها انخفاضات حادة في أوقات الكساد<sup>82</sup>

ولعل أكثر ما اشتهر به مالثوس هو القانون الذي يحكم نمو السكان ونظريته المتشائمة واللاإنسانية للسكان ، وقد نظر أصحاب المدرسة الكلاسيكية إلى المعادلة التي طرحها مالثوس على أنها قانون طبيعي مستقل عن طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم . وفي هذا الخصوص يقول مالثوس ان السبب الرئيسي للفقير الدائم لا صلة له بطريقة الحكم او بسوء توزيع الملكية فليس بوسع الأغنياء تأمين العمل والغذاء للفقراء ، وليس للفقراء الحق في مطالبتهم بالعمل والغذاء<sup>83</sup> ، كما تأثر مالثوس بفكرة تناقص الغلة التي طورت من قبل على يد سمث وريكاردو .

ومن أنصار هذه النظرية ديفيد ريكاردو وروبرت مالثوس وستيوارت مل وغيرهم اذا ينص هذا القانون على انه مع مرور الزمن ومع تزايد رأس المال والعمل المستخدمين في الإنتاج ينخفض المردود<sup>84</sup> ، وقد وجد هذا القانون أساسه في نظرية

<sup>78</sup> - عبد علي المعموري - تاريخ الأفكار الاقتصادية - مرجع سبق ذكره - ص 33

<sup>79</sup> - فليخ خلف، - 2006- تنمية وتخطيط اقتصادي، الطبعة الاولى - دار جدار للكتاب العالمي عالم الكتب الحديثة- عمان -الأردن-ص115

<sup>80</sup> - فايز الحبيب - 1985 - نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، الطبعة الاولى، جامعة الملك سعود، -، ص28.29

<sup>81</sup> - المرجع السابق - ص 32

<sup>82</sup> -مدحت القرشي - تطور الفكر الاقتصادي - مرجع سبق ذكره - ص 69

<sup>83</sup> - إبراهيم مشورب -الاقتصاد السياسي -مرجع سبق ذكره - ص 64

<sup>84</sup> - مدحت القرشي - تطور الفكر الاقتصادي - مرجع سبق ذكره - ص 122

المنفعة الحدية وهي النظرية التي تستخدم لتبرير السياسة المتبعة من الرأسماليين في توزيع الدخل والتي تقوم على أن القيمة المنتجة تتوزع بشكل عادل وبنسب مساهمة كل عنصر في عملية الإنتاج .<sup>85</sup>

إن النظرية الكلاسيكية لتحليل سلوك المستهلك ، والقائمة على تحليل المنفعة بصورة أساسية قامت على يد الاقتصادي الفرد مارشال وتنطلق هذه النظرية من فرضية أساسية مفادها إن المستهلك يتصف بالرشاد ويسعى جاهدا لتحقيق أقصى إشباع ممكن من السلع والخدمات المتاحة لديه ، ولاسيما انه يواجه عدد كبير من السلع التي تحددت أسعارها مسبقا لا وفقا لآلية السوق وتتوفر لديه معلومات عن السلع وعن أسعارها و عليه أن يختار توليفة من السلع والخدمات تحقق له أقصى إشباع ممكن في ظل دخل معطي أي إن توازن المستهلك يطابق الحالة التي يبلغ فيها رضا المستهلك أقصى حد ممكن مع الأخذ بعين الاعتبار قيد الدخل الذي في حوزته.<sup>86</sup>

ولعدم إمكانية قياس المنفعة بشكل دقيق طرح باريتو فكرة الوضع الأمثل وهو يعني انه لا يمكن تحسين أوضاع احد الأفراد من خلال إعادة تخصيص الموارد والانتاج بدون الإضرار بفرد اخر ، الا ان رفاهية المجتمع تقتضي بتخصيص الموارد الإنتاجية وإعادة توزيع السلع وشرط عدم الإضرار بأي فرد وهو الوضع الأمثل لرفاهية المجتمع وهذا يعني الابتعاد عن التعريفات السابقة التي أجمعت على أنها مجموع المنافع التي يتمتع بها الأفراد وتجنب قياس المنفعة الفردية وعملية مقاربتها مع بعضها البعض . كما إن توزيع الدخل يتم وفق القاعدة التي يختارها المجتمع والتي تخضع لاعتبارات سياسية وأخلاقية<sup>87</sup>

بمعنى إن الوصول إلى الحد الأقصى للإشباع من خلال تحقيق أقصى منفعة ممكنة للأفراد المجتمع والوصول إلى الحد الأمثل في توزيع السلع ، بحيث إن زيادة إشباع احد الأفراد ستكون على حساب انخفاض إشباع فرد آخر ، وإذا أمكن زيادة إشباع احد الأفراد دون التأثير على الآخرين فهذا يعني ، إننا لم نصل بعد إلى أمثلية باريتو يتضح من هذا إن أمثلية باريتو للاستهلاك تتحقق عندما يصل الإشباع الكلي لعموم المجتمع إلى حده الأقصى الممكن .<sup>88</sup>

لقد تعرضت أمثلية باريتو إلى عدة انتقادات منها<sup>89</sup>

<sup>85</sup> - إبراهيم مشورب - الاقتصاد السياسي - مرجع سبق ذكره - ص 69

<sup>86</sup> طارق العكيلي - الاقتصاد الجزئي - مرجع سبق ذكره - ص 67

<sup>87</sup> فريدريك تلون 2008 - مدخل إلى الاقتصاد الجزئي، ترجمة وردية راشد، الطبعة الأولى - مجد الجامعية للنشر - بيروت، لبنان، ص 50

<sup>88</sup> متي يونس - الوصول إلى الرفاهية - مرجع سبق ذكره - ص 48

<sup>89</sup> طارق العكيلي - الاقتصاد الجزئي - مرجع سبق ذكره - ص 271

\* أنها افترضت وضع التشغيل الكامل وسوق المنافسة التامة ، ولكن السائد في الواقع العملي هو وجود موارد عاطلة تجعل المجتمع ينتج في نقطة ما داخل حدود منحني إمكانيات الإنتاج . ظهور حالات المنافسة غير الكاملة وفي هذه الحالة سوف تتغير شروط تعظيم الرفاهية الاجتماعية حيث انه في ظل هذه الأسواق لا يتحقق التوازن .

\* لم يأخذ عنصر الزمن بالحسبان و عليه لم يأخذ في الاعتبار تغير ظروف الطلب والعرض بفعل التقدم التقني وتغير الأذواق واعتمد التحليل على ظروف التأكد التام بالنسبة للمستقبل فنظام السوق لن يضمن تحقيق الرفاهية الاجتماعية على مر الزمن في كل الظروف ( عدم التأكد ) .

\* لم يأخذ في الحسبان مدى المساواة في توزيع الدخل بين الأفراد فهناك عدة أوضاع للرفاهية الاجتماعية المثلى ، وكل وضع يتمشى مع نمط معين لتوزيع الدخل . إن أمثلية باريتو لم تعترف بأي حل يتطلب تضحية من جانب القلة ( الأغنياء ) التحسين مستوى الكثرة ( الفقراء ) حيث يسمح بتدمير فائض الإنتاج اذا كان هذا يمكن رجل الأعمال من منع تدهور إرباحه بدون اضرار المستهلك من خلال ارتفاع السعر<sup>90</sup>

### 3- المدرسة الكنزية :

أدت الأزمة الاقتصادية الحادة التي ضربت العالم الصناعي بعد انهيار سوق الأوراق المالية في وول ستريت عام 1929 م والبطالة الشاملة التي تلتها إلى تغيير جذري في الاتجاه الرأسمالي ولأول مرة كان هناك خطر حقيقي يهدد النظام القائم من قبل العاطلين عن العمل والمشردين الذين أيدوا الحركات السياسية الراديكالية ، كما كان هناك أحساس بان الحلول الاقتصادية التقليدية غير قادرة على حل هذه الأزمة الاقتصادية . إن الحاجة إلى البحث عن توجه اقتصادي يحفظ استقرار الاقتصاد الرأسمالي ، وكذلك الحاجة إلى خلق جهاز رفاهية يحفظ الحد الأدنى من البقاء لمن لا يستطيعون العمل رغما عنهم

ومن الواضح إن مثل هذه البطالة كانت أشد وأقسى من إن تفسرها النظرية الكلاسيكية التي كانت ترى في البطالة دائما عاملا عارضا لا يلبث أن يزول . ومن جراء ذلك فقد حدث تمزق في النسيج الاجتماعي للبلدان الغربية الصناعية الأمر الذي أشار إلى وجود عيب في النظام الرأسمالية<sup>91</sup>

<sup>90</sup> عبد الجبار عبود الحلفي- 2012 بحوث في الفكر الاقتصادي والاجتماعي للسيد محمد باقر الصدر- تموز للنشر - دمشق / سوريا - ص 25

<sup>91</sup> -مدحت القريشي - تطور الفكر الاقتصادي - مرجع سبق ذكره - ص 239

يعتبر كينز من أهم اقتصاديي القرن العشرين وأنه لم يصل إلى حد وضع نموذج في مجال النمو الاقتصادي على غرار النماذج المعروفة ، بل جاءت تحليلاته متمثلة في سياسات وادوات اقتصادية أكثر منها نظرية للنمو ، وساعدت هذه السياسات الكينزيون من بعده وصاغوا نظريتهم في النمو الاقتصادي . وقد اهتم كينز بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الانتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة.<sup>92</sup> وبقي كينز متوافقا مع الكلاسيك من حيث ضرورة سيادة السوق ، مركزا على الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في الاقتصاد القومي ، إلا أنه رفض مبدا حيادية الدولة الذي جاءت به النظرية الكلاسيكية .

لكن كينز رفض من إن حل مشكلة البطالة يتمثل في ترك الأجور تنخفض وبالتالي يعود التوازن إلى العرض والطلب ، و يرى كينز إن العمالة الكاملة ليست إلا حالة خاصة نادرا ما تتحقق في الحياة العملية . ولما كان هذا النظام غير قادر من ذاته إن يصلح الخلل فقد نادي بضرورة تدخل الدولة باعتبارها الجهاز الوحيد القادر على إن يلعب دور الموازن .

وفي مسألة كيفية توزيع ثمار النمو الاقتصادي ، طالب كينز باعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة ، لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك ، وبالتالي فإن زيادة دخول هذه الطبقة ستعمل على زيادة الاستهلاك الكلي في المجتمع . ولتطبيق هذه السياسة يرى كينز ضرورة تطبيق نظام الضرائب التصاعدية ، وكذلك نظام التأمينات الاجتماعية ، وتوفير الخدمات العامة لأفراد المجتمع<sup>93</sup>

وقام هارود دومار بنشر نماذج رياضية للنمو الاقتصادي لمعالجة مسألة استمرار النمو وافترض أن النمو الاقتصادي يعتمد اعتمادا كلياً على زيادة راس المال بالتوافق مع زيادة القوة العاملة ، ومع التطورات التي تزيد من انتاجية العامل<sup>94</sup>

. وقد تبنت غالبية الدول الرأسمالية أفكار كينز وطبقته على الرغم من الانتقادات العديدة التي وجهت إليه وإلى آرائه الاقتصادية فقد تركزت معظم الانتقادات على القول بان الكينزية أدت إلى تعاضد دور الدولة في الحياة الاقتصادية ، وهذا الأمر ينتج عنه زيادة في الإنفاق العام وبالتالي إلى العجز في الموازنة العامة . ثم إن الدولة وجهت جانب من مواردها الاقتصادية لإغراض الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية<sup>95</sup>

<sup>92</sup>- رفيق نزارى - لاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي , دراسة حالة تونس, الجزائر, المغرب, رسالة ماجستير, جامعة الحاج لخضر ,بانتة., 2011 , ص 38

<sup>93</sup>- فايز الحبيب -نظريات التنمية والنمو - مرجع سبق ذكره -ص 32

<sup>94</sup>- فريدريك تلون - مدخل إلى الاقتصاد الجزئي.- مرجع سبق ذكره - ص 39

<sup>95</sup>- إبراهيم مشورب -الاقتصاد السياسي مرجع سبق ذكره - ص 307

وعموما كانت فضيلة كينز هو انه اعترف بالحقيقة , وهي أن الرأسمالية تنطوي على وجود عدم استقرار وميل شديد نحو الركود والقصور المزمع في استخدام الموارد البشرية والمادية وكانت المهمة الاساسية التي انجزها هي انه وصل بالاقتصاد الكلاسيكي الى حافة الهاوية , واثبت ان تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ليس خطيئة لما يتيح تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من قدرات لمعالجة الأزمات والبطالة . وهكذا اعترف كينز بشكل ضمني ان رأسمالية الاحتكارات لا يمكنها أن تستمر الا اذا ساندتها الدولة , وبذلك بشر كينز بملامح عهد جديد هو عهد ( رأسمالية الدولة الاحتكارية ) الذي يحدث فيها التحالف التام بين الدولة والقوى الرأسمالية

#### 4- المدرسة النقودية :

ظهرت المدرسة النقودية ( مدرسة شيكاغو ) ما بين 1954-1978 من مجموعة من الاقتصاديين العاملين في جامعة شيكاغو والتي ارتأت الرجوع إلى الفكر الكلاسيكي ورفض التحليل الكنزوي ومن ابرز هؤلاء ميلتون فريدمان يرى أصحاب هذه المدرسة إن التضخم والذي كان هو الوضع السائد آنذاك هو ظاهرة نقدية بحتة ناتج عن اختلال التوازن بين عرض النقود والطلب عليها , ويرون إن أي محاولة لتحليل أسباب ارتفاع مستوى الأسعار ستنتهي إلى وجود علاقة إحصائية بين ارتفاع مستوى الأسعار وكمية النقود في التداول .<sup>96</sup>

والخلاف بين المدرسة الكنزوية والنقدية هي أي من السياستين ذات فاعلية أكثر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي يرى احد الباحثين إن السياسة المالية كانت وليدة الكساد الكبير وقد دعمت نجاحها الظروف التي كانت سائدة آنذاك ولاسيما الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة كما أنها لم تحمل السياسة النقدية بالرغم من إن أثارها تكون غير مباشرة عن طريق سعر الفائدة وتأثيره على الاستثمار ومن ثم إلى الناتج أو الدخل القومي . أما النقديون فقد ساعدت الظروف التي مرت بها الاقتصاديات الرأسمالية من تضخم وارتفاع معدلاتها فضلا عن إعادة بلورة الأفكار الكلاسيكية باعتبار السياسة المالية عقيمة وان السياسة النقدية هي الضابط الحركة الاقتصاد<sup>97</sup>

يرى النقديون وهم يمثلون مدرسة مهمة داخل المدرسة الليبرالية الجديدة , انه ينبغي إن تنحسر الدولة المتدخلة وان تكف عن محاولة تحقيق الرفاه أو التشغيل الكامل وان تقتصر على عدد من المهام المحدودة للغاية مثل الحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي والمرافق الأساسية وأي وظائف الدولة الحارسة . لكن تطورا مهما لحق بالنظرية الليبرالية نتيجة حتمية

<sup>96</sup> - سلام سميسم - 2010 توازن الاقتصاد العام في النظام الاقتصادي الوضعي والنظام الاقتصاد الإسلامي , الطبعة الأولى , دار مجدلاوي

. للنشر , عمان , ص 229

<sup>97</sup> - كامل علاوي كاظم - قياس فاعلية السياسة النقدية والمالية في العراق -المجلة العراقية للعلوم الإدارية-جامعة كربلاء -العدد

20 - جوان 2008 -ص59

تدخل الدولة لتحقيق الصالح العام , يتعلق بعرض النقود . و يثير النقديون قضية مهمة تتعلق بدور الدولة في إدارة السياسة النقدية إذ أن المعروض من النقود هو المتغير الأهم فيما يتعلق باستقرار الاقتصاد أو عدم استقراره بل أن النقديين يعتبرون أن أزمة الكساد الكبير ( 1929-1933 ) هي أزمة نقدية بمعنى أن البنوك المركزية لو تدخلت بزيادة المعروض من النقود لما حدثت الأزمة .<sup>98</sup>

لكن انتقد الفكر النقودي أذ أدى تخفيض معدل نمو عرض النقد إلى ارتفاع أسعار الفائدة اثر ذلك في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة 1979-1982 فضلا عن ارتفاع معدل البطالة من 6 % حتى وصلت أعلى مستوى 10 % في عام 1982 ولكن التضخم قد انخفض انخفاضاً حاداً في تلك المدة وبذلك أثبتت فاعلية السياسة النقدية في تقليص التضخم ولكن كانت تكاليف هذه السياسة كبيرة على الناتج والعمالة<sup>99</sup> . ولكن تطبيق برنامج النقديين أدى إلى حدوث حالة من الركود الاقتصادي و ارتفاع معدلات البطالة وهذا ما جعل هذه المدرسة تحسر الكثير من التأييد خلال مدة الثمانينات .<sup>100</sup>

مدرسة التوقعات العقلانية تعد التوقعات على جانب كبير من الأهمية في علم الاقتصاد بصفة عامة فمثلاً المنشآت تستثمر في المعدات والمصانع الجديدة إذا توقعت أنها مربحة وكذلك القطاع العائلي فإنه يزيد من استهلاكه عندما يتوقع زيادات في الدخل ولكن مقادير هذه الزيادات يعتمد وبدرجة كبيرة على ما إذا كانت الدخل الأعلى دائمة أو مؤقتة .

ونعني بالتوقعات الرشيدة تلك التوقعات التي تقوم على الاستخدام الكفء لكل المعلومات المتاحة ذات الصلة الوثيقة بالموضوع . ولا يعني هذا أن الأفراد لديهم بصيرة تامة فقد يرتكبون أخطاء قد تكون كبيرة , إلا أنها أخطاء ليست منتظمة الحدوث , وانه بإمكان الأفراد إدخال تحسينات على توقعاتهم بناء على المعلومات المتوفرة لديهم .

وهكذا يرى مؤيدو منهج التوقعات الرشيدة إن للقطاع العائلي والمنشآت حوافز اقتصادية قوية للتنبؤ بدقة عن الأحوال الاقتصادية في المستقبل , حيث أن رفاهيتهم الاقتصادية رهن بهذه المقدرة , ومن ثم سوف يحصلون على المعلومات ويستخدمونها بكفاءة<sup>101</sup>

<sup>98</sup> - عبد الفتاح معتز بالله - 2006 - الأسس الفلسفية للوظيفة التوزيعية للدولة - بيروت لبنان - ص 169

<sup>99</sup> - ساملسون و نوردهاوس - 2006 - علم الاقتصاد ، الطبعة الأولى - مكتبة لبنان ناشرون - بيروت ، لبنان ، ص 505

<sup>100</sup> - مدحت القرشي - تطور الفكر الاقتصادي - مرجع سبق ذكره - ص 297

<sup>101</sup> - مايكل ابدجمان - 2010 - الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ، ترجمة محمد إبراهيم منصور - دار المريخ للنشر - الرياض . السعودية -

وهناك من ينتقد ويرفض هذه النظرية على أساس إذا كانت التوقعات قد تشكلت على نحو رشيد , وإذا كانت الأجور والأسعار مرنة فأنهم يدعون أن الانحرافات عن المستويات التوازنية للناتج والعمالة لا بد أن تكون قصيرة العمر . وبما أن التطبيق يبدو متعارضاً مع التجربة الفعلية , أي أنها لم توضح أو تشرح الفترات الممتدة للبطالة التي نلاحظها أحياناً .

### و- مدرسة اقتصاديي جانب العرض :

إن الأزمات التي حدثت بدءاً من السبعينات كانت نتيجة السياسات التدخلية غير الرشيدة من قبل الدولة أفضى إلى تمويل العجز عن طريق ضحك كميات أكبر من النقود , ما أدى إلى الآفات الأربعة الأساسية وهي : التضخم . انخفاض تراكم رأس المال , تراجع معدلات النمو , زيادة معدل البطالة<sup>102</sup> , لقد برزت من داخل النيو كلاسيك ( النقوديون )

تيار عرف بمصطلح اقتصاديات العرض يؤيد هذا التيار ما جاء في المدرسة النقدية حول كمية النقود وعدم تدخل الدولة<sup>103</sup> , ومن هنا ينبغي أن تتدخل الدول بزيادة سعر الفائدة لامتناع الفئات النقدي المتداول , وترفض السياسات المالية التي تنادي بزيادة الضرائب ما سيؤدي إلى تراجع الادخار والاستثمار والعمل.<sup>104</sup>

إن ما قاله أصحاب مدرسة العرض هو صياغة جديدة لما قاله الاقتصادي الفرنسي ساي في بداية القرن الماضي من إن العرض يخلق الطلب على الإنتاج . وقد بقي هذا القانون حتى الكساد الكبير ولم يعد يتقبله الاقتصاديون والسياسيون إلى أن جاء الكلاسيكيون الجدد وأعادوا إحياءه .

إن أهم ملامح سياسة مدرسة اقتصاديي جانب العرض ( الكلاسيك الجدد ) هي<sup>105</sup>

\* تخفيض عجز الموازنة العامة عن طريق خفض الإنفاق الحكومي الموجه للضمان الاجتماعي والخدمات الصحية التي يستفيد منها الفقراء ومحدودي الدخل .

\* تخفيض الضرائب على المداخيل المرتفعة وارباح الشركات ورؤوس الأموال .

\* الاعتماد المتزايد على القطاع الخاص وقوى السوق .

102 - عبد الفتاح معتز بالله - الأسس الفلسفية والسياسية للتوزيعية للدولة - مرجع سبق ذكره - ص 169

103 - إبراهيم مشورب - الاقتصاد السياسي - مرجع سبق ذكره - ص 312

104 - عبد الفتاح معتز بالله - الأسس الفلسفية والسياسية للتوزيعية للدولة - مرجع سبق ذكره - ص 169

105 - إبراهيم مشورب - الاقتصاد السياسي - مرجع سبق ذكره - ص 315

\* خفض ما يسمى بالحجم الكبير للحكومة من خلال تقليل التوظيف الحكومي وتجميد الأجور وبيع مشروعات القطاع العام إلى القطاع الخاص , لأنه الأكفأ , ونقل الكثير من الخدمات التي كانت تؤديها الحكومة إلى القطاع الخاص ( خدمات التعليم , مرافق المياه , الكهرباء , الصحة , الخ ) .

\*المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية

- المطلب الأول: مفاهيم حول التنمية الاقتصادية:

أصبح إحداث التنمية الاقتصادية من أولويات أهداف جميع الحكومات المتقدمة والنامية على السواء . وإن كانت التنمية نفسها عملية نسبية تختلف سماتها وأهدافها من بلد إلى آخر ، ولذلك فقد تعددت المفاهيم التي تتناول هذا الموضوع ، وللإمام به يجب أن نتطرق إلى ما يلي :

- تعريف التنمية الاقتصادية

**1 / تعريف التنمية الاقتصادية :** تعرف التنمية بأنها مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكليّة في المجتمع ، تحدث نتيجة التدخل الإرادي المقصود لتوجيه التفاعل بين الطاقات البشرية في المجتمع وعوامل البيئة بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو .<sup>106</sup>

ويقصد بها الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين من أجل تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة للوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية . وبذا تغدو التنمية ظاهرة شاملة تتكامل فيها الجوانب التقنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية بحيث تشمل جميع مظاهر الحياة في المجتمع<sup>107</sup> .

وتعرف الجمعية العامة للأمم المتحدة التنمية بأنها عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرّة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها<sup>108</sup> . فالتنمية بطبيعتها عملية شاملة يشكل النمو الاقتصادي محورها الفقري ولكنه لا يستوعبها كاملة فمقاصد التنمية تتجمع في بناء ديناميكي حضاري محددة المعالم والقيم<sup>109</sup>

<sup>106</sup> - سعد طه علام- 2004 -التنمية والدولة- دار طيبة، الطبعة الثانية - القاهرة،مصر ، ص 177.176

<sup>107</sup> - صبري فارس الهيتي- 2007 - التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي- دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى- الأردن- ص12

<sup>108</sup> - عبد الرزاق مقري- 2008 - مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية - دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى - دون ذكر البلد -148.147

<sup>109</sup> - محمد صفوت فايل- 2008 - نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية - دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر- دون ذكر البلد - ص65

وعليه فالتنمية عملية تحويل الهياكل الاقتصادية ، السياسية والاجتماعية التي تساعد على تخفيض نسبة الفقر ، الرفع من المستوى المعيشي ، معدلات الاستثمار وإعطاء المزيد من الفرص للأفراد لأجل ممارسة حرياتهم .

وعليه فعناصر التنمية تتمثل في :

• زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي .

• شمولية التغير المختلف الجوانب الثقافية ، الاجتماعية ، السياسية ، الأخلاقية <sup>110</sup> .

• زيادة الإنتاج السلعي <sup>111</sup> .

• استمرار الزيادة لفترة زمنية طويلة <sup>112</sup> .

• أن تكون الزيادة لغالبية أفراد المجتمع .

### 2/ أنواع التنمية

وللتنمية أنواع مختلفة تتمثل في :

#### التنمية السياسية :

إن مفهوم التنمية السياسية مفهوم حديث وهو يعني تنشئة اليافعين والشباب وتهيئتهم سياسيا للمشاركة الفاعلة في الحياة العامة ، وتمكينهم ليصبحوا مواطنين مدركين لمسؤولياتهم وحقوقهم وواجباتهم ، ملتزمين بالقيم الأساسية والديمقراطية والمبادئ السياسية للمجتمع والدولة ، مالكين للمعارف والمهارات الأساسية اللازمة للمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية

<sup>113</sup>

#### التنمية الاجتماعية :

تعرف بأنها عملية توافق اجتماعي اقتصادي وتنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع ، أو بأنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان ، أو عملية تغيير موجهة يتحقق عن طريقها إشباع احتياجات الفرد . وهي الجهود التي تبذل

<sup>110</sup> - عبد القادر محمد عطية- 2003 - اتجاهات حديثة في التنمية- الدار الجامعية الإسكندرية- مصر - ص 17 -

<sup>111</sup> - محمد أحمد الدوري- 1987 - التخلف الاقتصادي- ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية - دون ذكر البلد ، ص 55

<sup>112</sup> - إسماعيل شعباني- مقدمة في اقتصاد التنمية، الطبعة الثانية- دار الطباعة للنشر والتوزيع- الجزائر- ص50

<sup>113</sup> - عبد القادر محمد عطية- 2003 - اتجاهات حديثة في التنمية- مرجع سبق ذكره - ص 11

لإحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة للنمو المجتمعي ، وذلك بزيادة قدرة أفرادها على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي<sup>114</sup> .

فالتنمية الاجتماعية هي تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع والمتمثلة في الأفراد الذين يتفاعلون معا بطرق مختلفة عن طريق المؤسسات والعمل الجماعي الهادف إلى رفعة الأمة وتقديمها .

### التنمية الثقافية :

هي جهد واع مخطط له من أجل إحداث تغير ثقافي مما يعني - على سبيل المثال - تغيرا في الفكر وأساليب السلوك ، وقدرة التمييز بين العناصر الثقافية التقليدية والعناصر الجديدة المستحدثة ، واستبعاد العناصر التي يثبت عجزها عن التناغم مع الجديد والمستحدث الذي لا يمكن التنكر له أو تجاهله .

### التنمية البشرية :

هي عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر الرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم ، على أساس مشاركتهم النشطة والحرّة والهادفة ، في التنمية وفي العادل للفوائد الناجمة منها . فهدف التنمية البشرية هو تنمية الإنسان من جميع النواحي<sup>115</sup> . فالبشر هم الثروة الحقيقية للأمم ، إذ أن التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات البشر .

### التنمية المستدامة :

تعتبر تغيرا اجتماعيا موجها من خلال إيديولوجية معينة ، وهي عبارة عن عملية معقدة وواعية على المدى الطويل ، وشاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية ، وتجنب دمار الموارد الطبيعية وتطور الموارد البشرية<sup>116</sup> . فالتنمية المستدامة هي فعل تحسين شروط وجود المجتمعات البشرية مع البقاء في حدود قدرة تحمل أعباء الأنظمة البيئية<sup>117</sup> .

<sup>114</sup>- إبراهيم حسين العسل 2006 - التنمية في الفكر الإسلامي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى - لبنان- ص30  
<sup>115</sup>- 1 إسماعيل سراج الدين وآخرون- 2009 - أسس التحديث والتنمية العربية في زمن العولمة - المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى،-  
دون ذكر البلد - ص 31 34  
<sup>116</sup>- ناصر مراد- التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر- مركز دراسات الوحدة العربية، بحوث اقتصادية عربية - عدد 46 - السنة 2009- ص

<sup>106</sup>  
<sup>117</sup>- محمد مرعي مرعي- دور الإدارة الرشيدة للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية المستدامة: المسؤوليات والأليات- جامعة الدول العربية - المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص68

إن التنمية كل لا يتجزأ ، فمن الصعب القول بأنه يمكن أن تكون هناك تنمية في مجال ما وأن تمل التنمية في جوانب أخرى ، فلا يتصور أن تكون هناك تنمية اقتصادية منعزلة عن التنمية الاجتماعية أو بعيدة عن التنمية السياسية .<sup>118</sup>

### 3/ الفرق بين النمو و التنمية الاقتصادية :

إن النمو هو الزيادة في السكان ضمن منطقة محددة أو زيادة في كمية أو قيمة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد المحلي أو زيادة في الثروات المتاحة أو في أي مؤشر آخر وبشكل طبيعي ودون فعل أو تأثيرات مسبقة . حيث اعتبرت المدرسة الكلاسيكية أن النمو الاقتصادي هو مسألة تلقائية تحدث في الاقتصاد دونما حاجة لتدخل الدولة في ذلك<sup>119</sup>

أما التنمية الاقتصادية فتشير إلى تحسن في نوعية الحياة المرافقة للتغيرات ، فهي عملية تغيير هيكلية . إذ لا يتم التأثير فقط على المستوى الكمي لاقتصاد بلد ما ولكن أيضا في استقراره الاقتصادي . وعليه فالنمو الاقتصادي جزء من التنمية الاقتصادية<sup>120</sup>

### 4/ ابعاد التنمية الاقتصادية :

إن مفهوم التنمية الاقتصادية يتضمن أبعادا مختلفة ومتعددة تشمل ما يلي<sup>121</sup> :

#### 1- البعد المادي (الاقتصادي) للتنمية :

يستند هذا البعد على حقيقة أن التنمية هي نقيض للتخلف، وبالتالي فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة. إن المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال. الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية، وعلى النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي، وتكوين السوق الداخلية.

وقد ارتبط مفهوم التنمية بالتصنيع ارتباطا وثيقا. ذلك لأن عملية التصنيع تؤدي إلى تنوع الهيكل الإنتاجي.

<sup>118</sup> - طارق علي جماز- 2010 - التنمية الاقتصادية والبشرية - مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى-القاهرة، مصر - ص130  
<sup>119</sup> - صالح تومي، راضية بختناش- أثر الجبلية على النمو الاقتصادي في الجزائر- مجلة دراسات اقتصادية- دار الخلدونية للنشر والتوزيع- مركز البصيرة، الجزائر- العدد 7- جانفي 2006

<sup>120</sup> - محمد صالح تركي القريشي- 2010 - علم اقتصاد التنمية- مكتبة الجامعة، الطبعة الأولى- دون ذكر البلد - ص 41  
<sup>121</sup> - مدحت القريشي- 2007 - التنمية الاقتصادية- دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى- الأردن - ص36

## 2- البعد الاجتماعي للتنمية:

إن جوانب البعد الاجتماعي للتنمية تتمثل في تغيرات في الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات القومية وتقليل الفوارق في الدخل واجتناب الفقر المطلق.

## 3- البعد السياسي للتنمية:

إن انتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها إيديولوجية، وحلت معركة التنمية محل معركة الاستقلال. إن التنمية تشترط التحرر والاستقلال الاقتصادي. ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة.

## 4- البعد الدولي للتنمية:

إن فكرة التنمية والتعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي وإلى ظهور الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وشهد عقد الستينات نشأة منظمة الغات (GATT) أي الاتفاقية العامة للتجارة والتعريف الجمركية، وكذلك نشأة منظمة الأونكتاد (UNCTAD) أي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، و تهدف هذه المنظمات إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤا.

## 5- البعد الحضاري للتنمية:

إن مفهوم التنمية مفهوم واسع يشمل كل جوانب الحياة ويفضي إلى مولد حضارة جديدة. ويعتبر البعض بأن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية. فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية، بل هي عملية بناء حضري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية.

المطلب الثاني : مقاييس التنمية الاقتصادية و متطلباتها

### 1/ مقاييس التنمية الاقتصادية

بغية الوقوف على مستويات الإنجاز والتنمية المحرز من قبل بلدان العالم المختلفة لابد من وجود مقاييس معينة وقد تطورت مقاييس التنمية المستخدمة خلال العقود الخمسة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. وفيما يلي نبذة عن مقاييس التنمية الاقتصادية.

#### 1-1 الناتج القومي الإجمالي GNP

في البداية اعتبر بأن التنمية إنما تعني زيادة مضطردة في الناتج القومي الإجمالي خلال فترة زمنية طويلة ، إن هذا المقياس يجب أن يستبعد التغيرات الحاصلة في الأسعار ( أي أن يكون ال GNP بالأسعار الثابتة ) . ويؤخذ على هذا المقياس أنه لا يأخذ نمو السكان بنظر الاعتبار ، كما أنه لا يظهر التكلفة التي يتحملها المجتمع من جراء التلوث أو التحضر والتصنيع ، ولا يعكس توزيع الدخل بين فئات السكان ، إضافة إلى صعوبات مفاهيمية في قياس الدخل .

#### 1-2 الناتج القومي للفرد :

أصبح مقياس التنمية هو حصول زيادة في ناتج الفرد لفترة زمنية طويلة ، وهنا يتعين أن يكون معدل نمو الناتج القومي الإجمالي أكبر من معدل زيادة السكان لكي تتحقق زيادة في الناتج القومي للفرد . ومن جهة أخرى يمكن أن يزداد الفقر رغم زيادة الناتج القومي إذ ما ذهب الجزء الأعظم من الدخل إلى فئة محدودة من الأغنياء . وقد بينت الدراسات أن عدم المساواة في الدخل قد ازدادت في البلدان المتخلفة اقتصاديا .

#### 1-3 الحاجات الأساسية Basic Needs

بعد الانتقادات التي وجهت إلى مقاييس دخل الفرد ، اتجه المفكرون إلى استخدام مقاييس إشباع الحاجات الأساسية . فقد تم تبني هذا المقياس في المؤتمر العالمي للتشغيل في عام 1976 وقد تبنت الهند هذا المفهوم التنمية لأول مرة في خطتها الخماسية في 1974 ، أي قبل سنتين من تبني هذا المفهوم من قبل منظمة العمل الدولية / ILO / له . ويؤكد هذا المفهوم على ضرورة توفير الغذاء والماء والكساء والسكن والخدمات الصحية ( أي الحاجات الأساسية للسكان ) وبذلك أصبح مقياس الفقر أو التنمية هو مقدار إشباع الحاجات الأساسية للسكان وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية .

### 1-4 مؤشرات اجتماعية Social indicators :

تم تبني هذا المقياس ليعكس الخدمات الصحية ومستوى التغذية والتعليم والمياه الصالحة للشرب والسكن والتي تمثل مؤشرات اجتماعية عن حياة الأفراد ومستوى الرفاهية لهم .

لكن المشكلة التي يواجهها هذا المؤشر تكمن في تركيب الرقم القياسي للرفاهية ومكوناته والأوزان لكل من هذه المؤشرات الاجتماعية . وقد تبلور مقياسان في هذا المضمار الأول مقياس نوعية الحياة والتي اعتمدها Morris ومقياس التنمية البشرية والذي طوره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

\*مؤشر نوعية الحياة **PQLT** : من المحاولات المعروفة في هذا المجال هي محاولة D.Morris التطوير مقياس جديد للتنمية وهو مقياس نوعية الحياة المادية ، ويتكون هذا المقياس من ثلاث مكونات هي وفيات الأطفال ، وتوقع الحياة عند السنة الأولى للطفل ، والقراءة والكتابة عند العمر 15 سنة . ويقاس هذا المؤشر مقدار الإنجاز المتحقق لإشباع الحاجات الأساسية ورفع مستوى الرفاهية للسكان ويؤخذ متوسط المكونات الثلاث وكل واحد منها يحمل وزناً متساوياً يبلغ 33 % . ويقاس هذا المؤشر إنجاز البلد في مجال التنمية من واحد إلى مئة .

\*مؤشر التنمية البشرية **HDI** : إن آخر المحاولات الطموحة لتحليل أوضاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية بشكل منظم وشامل قد جاءت من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك من خلال تقارير السنوية المعروفة بتقارير التنمية البشرية

وتمثل الجزء المركزي في هذه التقارير ، والذي بدأ في عام 1990 في بلورة الرقم القياسي للتنمية البشرية . وكما هو الحال مع مقياس PQLT السابق ذكره ، فإن هذا المقياس يحاول أن يرتب جميع البلدان على مقياس يبدأ بالصفر وهي المرتبة الأدنى وينتهي بواحد وهي المرتبة الأعلى في مقياس التنمية البشرية .

ويستند هذا المقياس على ثلاثة أهداف من أهداف التنمية وهي طول فترة الحياة وتقاس بتوقع الحياة عند الولادة ، والمعرفة وتقاس بمعدل موزون من تعليم الكبار ( ويمثل ثلثين ) ومتوسط سنوات الدراسة ( ويمثل الثلث الباقي ) ، ومستوى المعيشة ويقاس بمعدل دخل الفرد الحقيقي المرجح معدل القوة الشرائية لكل بلد ليعكس تكلفة المعيشة<sup>122</sup>

### 2- متطلبات التنمية الاقتصادية

تتطلب التنمية الاقتصادية توفر عدة مستلزمات من أبرزها ما يأتي :

**2-1 الموارد الطبيعية :** اختلف الكتاب حول أهمية الموارد الطبيعية في إطار عملية التنمية ، فهناك من يرى بأنها تلعب دورا أساسيا في عملية التنمية ، في حين يرى آخرون أنها لا تلعب دورا حاسما رغم أنها يمكن أن تساعد على ذلك وتيسره ، فهناك بعض الأقطار إستطاعت أن تحقق حالة التقدم رغم افتقارها النسبي للموارد الطبيعية ، فالبلدان المتقدمة بفعل حالة التطور والتقدم التكنولوجي التي حققتها تستطيع تطبيق الإحلال والمبادلة بين عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية ، بحيث يحل العنصر الإنتاجي الوفير لديها محل العنصر الإنتاجي النادر .

أما الأقطار النامية فهي لا تعاني من شحة في الموارد الطبيعية بل تنخفض درجة الانتفاع الاقتصادي منها ، وذلك مرتبط بعدم توفر المعرفة التكنولوجية ونقص رأس المال وانخفاض مستوى القدرات البشرية المتوفرة وما إلى ذلك والتي تمثل المستلزمات الأساسية للتنمية.<sup>123</sup>

إذ يتطلب توفر شرطين في الموارد هما :

\* أن توجد المعرفة والمهارة الفنية التي تسمح باستخراجه واستخدامه .

\* أن يوجد طلب على الموارد ذاته أو على الخدمات التي ينتجها .

أما إذا غاب أحد الشرطين فإن الشيء المادي لا تكون له قيمة كمورد<sup>124</sup>

**2-2 الموارد البشرية :** إن الموارد البشرية تلعب دورا هاما في عملية التنمية ، فالإنسان غاية التنمية ووسيلتها ، فمن المستحيل تصور حصول التنمية بدون الاعتماد على الإنسان كمصمم ومنفذ لها . إذ يعتبر أكثر عناصر الإنتاج أهمية على الإطلاق فهو المستخدم للموارد وهو المنتج للسلع والخدمات وهو المستهلك أيضا . وبالتالي فإن كفاءة أداء الوظائف الاقتصادية من إنتاج وتبادل واستهلاك وما يرتبط من وظائف أخرى من ادخار واستثمار بهدف الوصول إلى معدلات نمو مرغوب فيها ، إنما يتوقف في النهاية على حجم ونوع السكان . وما يتمتع به من عناصر مؤهلة أي مدعمة

<sup>123</sup> - فليح حسن خلف - 2006 - التنمية والتخطيط الاقتصادي - عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولون ذكر البلد - ص 185.184

<sup>124</sup> - محروس إسماعيل- دون ذكر سنة النشر - دراسات في الموارد الاقتصادية الجزء الأول-، شباب الجامعة- الإسكندرية / مصر ص 21

بالمعرفة والخبرة والإرادة والتصميم على تحقيق التطور والتغلب على المشاكل المختلفة وتبني السياسة الاقتصادية التي تعمل باتجاه تحقيق التنمية القومية .<sup>125</sup>

**3-2 رأس المال :** يعتبر رأس المال من حيث توفره ومعدل تراكمه من المحددات الأساسية للطاقة الإنتاجية في المجتمعات ومعدلات تغييرها ، وعليه فهو أحد مظاهر مستوى التقدم الذي بلغته هذه المجتمعات من جهة ، وعامل حاسم في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة تسمى الإضافات إلى رأس المال في المجتمع بالاستثمار الوطني ، وينظر إليه عادة كنسبة من قيمة الإنتاج الموجه فعلا لتكوين رأس المال في المجتمع من جهة ، وقيمة الإنتاج الوطني من جهة أخرى ، ولا شك أن زيادة معدل الاستثمار هذا في دولة ما يعني أن الدولة تبذل مجهودا كبيرا لتوسيع الطاقات الإنتاجية فيها ، وذلك بإقامة مصانع جديدة ، بالإضافة إلى الحصول على المبتكرات والتكنولوجيا الحديثة التي تساعد كثيرا في زيادة إنتاجية العمل ، وهنا تبرز الأهمية القصوى الرأس المال في خلق الطاقات الإنتاجية وشم زيادة ورفع مستوى الإنتاج الوطني

126 .

**4-2 التكنولوجيا :** تعرف التكنولوجيا على أساس أنها الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بالمعنى الواسع الذي يشمل الخدمات والأنشطة الإدارية وذلك بهدف التوصل إلى أساليب جديدة يفترض فيها أنها أجدى للمجتمع . والتكنولوجيا تساهم في

\* زيادة القدر المتاح من الموارد الطبيعية الموجودة عن طريق الاكتشاف والابتكار

\*اكتشاف طرق إنتاج جديدة تتيح زيادة الإنتاج وتحسين النوعية

وقد تزايد الاهتمام بالتكنولوجيا في الوقت الراهن بسبب عوامل عدة منها :

- معدل النمو الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على معدل التطور التكنولوجي .
- اعتماد التطور التكنولوجي كأداة مهمة للمنافسة بين المشروعات التي لا تعتمد على الفروقات في الأسعار كأساس في ذلك فحسب ، بل على القدرة على إنتاج سلع جديدة أو ابتكار وسائل إنتاج جديدة ، التي من شأنها أن ترفع من جودة ونوعية وكمية الإنتاج ، وبالتالي تحقيق فائض معتبر و من ثمة تحقيق التنمية والمساهمة في النمو الاقتصادي .<sup>127</sup>

<sup>125</sup> - أحمد مندور، أحمد رمضان 1990 - اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية - الدار الجامعية- بيروت، لبنان - ص 74

<sup>126</sup> - محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي- التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها، سياساتها- الدار الجامعية - الإسكندرية،مصر - ص42

<sup>127</sup> - فليح حسن خلف - التنمية والتخطيط الاقتصادي- مرجع سبق ذكره - ص 203/202

### - المطلب الثالث: أهداف وأهمية التنمية الاقتصادية

#### 1/ أهداف التنمية الاقتصادية

تسعى كل دولة إلى أن ترفع مستوى معيشة سكانها ، وليس هناك من شك أن أهداف التنمية تختلف من دولة إلى أخرى ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية . حيث يصعب تحديد وبشكل معياري أهدافا للتنمية الاقتصادية يمكن تعميمها على جميع بلدان العالم<sup>128</sup> ، إلا أن هناك بعض الأهداف المشتركة التي يمكن التركيز عليها والسعي لتحقيقها في معظم البلدان النامية من خلال الخطط التنموية التي يضعها متخذوا القرار وذوي العلاقة في هذه البلدان . وقد تم تحديد هذه الأهداف من خلال إعلان الألفية الثالثة فيما يخص موضوع التنمية الذي تبنته الأمم المتحدة في أيلول عام 2000 :

\* توفير الظروف العامة الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار والطمأنينة لتشجيع الاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية .

\* الابتعاد عن السياسات الاقتصادية المالية منها والنقدية التي قد تؤدي إلى حالات اقتصادية غير مرغوبة كالركود الاقتصادي أو التضخم .

\* التوسع في برامج التدريب في الأنشطة الاقتصادية لتحقيق قدر من المهارة لدى المتدربين في هذه الأنشطة مما يؤهلهم للمساهمة الفاعلة في برامج التنمية الاقتصادية .

\* حصر إمكانيات التنمية الاقتصادية وحصر العوائد المتوقعة من استخدام هذه الإمكانيات

\* تنفيذ برامج استثمارية طموحة في مختلف مجالات الاقتصاد وتوظيف كافة عناصر الإنتاج في خدمة هذه البرامج .

\* السعي لتوفير الأساليب الفعالة وإتباع هذه الأساليب في تسريع أنشطة الاقتصاد وصولا لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة .<sup>129</sup>

<sup>128</sup> - وليد الجبوسي- 2009 - أسس التنمية الاقتصادية - دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى -دون ذكر البلد - ص 8

<sup>129</sup> - علي جدوع الشرفات - 2010 - التنمية الاقتصادية في العالم العربي - دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى- دون ذكر البلد - ص 10 /

## 2/ أهمية التنمية الاقتصادية

وللتنمية الاقتصادية أهمية كبرى تتمثل فيما يلي:<sup>130</sup>

\* تحقيق الاستقلال الاقتصادي والابتعاد عن التبعية الاقتصادية .

\* تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع من خلال زيادة المداخيل والعدالة الاجتماعية في توزيعها .

\* زيادة الرفاهية الاقتصادية للفرد من خلال رفع المستوى الصحي والتعليمي وتوفير السلع والخدمات بالكميات والنوعيات المناسبة وتحسين الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين طبقات المجتمع .

أما على مستوى الاقتصاد الكلي فتعمل التنمية الاقتصادية على:<sup>131</sup>

\* تحسين الناتج المحلي وتحقيق التطوير الاقتصادي المنشود .

\* تقليل الفجوة الاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة .

<sup>130</sup> - عمر صقر- 2003 - العولمة وقضايا معاصرة - الدار الجامعية - قطر - ص 62  
<sup>131</sup> - علي جدوع الشرفات - التنمية الاقتصادية في العالم العربي - مرجع سبق ذكره - ص 14

### -المطلب الرابع عوائق التنمية الاقتصادية :

هناك عدة عقبات تتعرض لها التنمية الاقتصادية خاصة للدول المتخلفة نوجزها فيما يلي :

#### 1 / العقبات الاقتصادية :

\* قلة التكوين لرأس المال اللازم لعملية التنمية الاقتصادية .

\* انخفاض مستوى الدخل مما ينجم عنه انخفاض حجم المدخرات وانخفاض مستوى التغذية<sup>132</sup>

\* عدم ظهور فرص الاستثمار المربحة .

\* قلة المهارات العمالية التي تؤدي إلى انخفاض القدرة على التخطيط والتنظيم .

\* عدم توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة توزيعاً أمثلاً .<sup>133</sup>

\* ضعف البنيان الصناعي والزراعي

\* سيادة الإنتاج الواحد .

\* ضعف الموارد الطبيعية والقصور في استغلالها مع عدم القدرة على خلق مصادر جديدة للثروة<sup>134</sup>

#### 2 / العقبات الاجتماعية ، السياسية والفكرية :

تعرض الدول النامية صعوبة التغلب على الكثير من العادات والمفاهيم التي لم تعد تتلاءم ومتطلبات المجتمع الحديث والتي تؤثر تأثير سلبي على التنمية مثل كثرة الإنجاب مقارنة بدخل الفرد ، فيصعب تعليمهم ، علاجهم ، توفير السكن الملائم ، والعادات الاجتماعية المرتبطة بنمط الإنفاق الاستهلاكي . بالإضافة إلى إسراف الحكومات في استخدام موارد المجتمع بما لا يتفق ومقتضيات التنمية .

أما المعوقات السياسية فتتمثل في غياب التنظيم السياسي القادر على تحقيق الاستقرار في الدولة ، الأمر الذي يبعد رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية فيؤثر ذلك مباشرة في التنمية .<sup>135</sup>

<sup>132</sup> - بشار يزيد الوليد- 2008 - التخطيط والتطوير الاقتصادي- دار الراجحة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى- دون ذكر البلد ص119

<sup>133</sup> - حسين إبراهيم عيد -1990- دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي- دار المعرفة الجامعية-الإسكندرية، مصر - ص90

<sup>134</sup> - محمد شفيق-1998- السكان والتنمية القضايا والمشكلات، المكتب الجامعي الحديث- دون ذكر دار النشر -ص77،70

3 / العقبات التكنولوجية والتنظيمية :

حيث هناك مشروعات اقتصادية لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها لوحده ، بل يجب أن يكون هناك تعاون ما بينه وبين القطاع العام في ذلك ، من أجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام حيث يجب التطوير الإداري في شتى المجالات بركب التقدم بما يناسب كل دولة بالنسبة لنقل التكنولوجيا في الجهاز الإداري التكثيف والتركيز على الدورات التدريبية.<sup>136</sup> بالإضافة إلى سوء إدارة المنشآت وعدم كفاءة الجهاز الحكومي وتسرب العمالة الماهرة من كثير من القطاعات الإنتاجية الأساسية .

وللقضاء على هذه العقبات وخاصة العقبات التكنولوجية والتنظيمية يجب التوجه نحو مشاركة القطاع الخاص في المشاريع والاستثمارات المختلفة من أجل الاستفادة من خبراته في التسيير والإدارة ، وضمان النقل التكنولوجي و بالتالي التحكم في الجودة والتكلفة<sup>137</sup>

<sup>135</sup> - فايز إبراهيم الحبيب- 1985 - التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية - مطابع جامعة الملك سعود - الرياض السعودية-ص45

<sup>136</sup> - علاء فرج الطاهر -2011- التخطيط الاقتصادي - دار الراجحة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى- دون ذكر البلد - ص 113

<sup>137</sup> - محمد شفيق- السكان والتنمية القضايا والمشكلات - مرجع سبق ذكره - ص 84-86

\*المبحث الثالث : السياسة الاقتصادية ذات الطابع الاجتماعي

-المطلب الأول : مفهوم السياسة الاجتماعية

للسياسة الاجتماعية معاني عدة منها ما تعني به السياسات الاجتماعية وتعني أهداف وأنشطة الحكومات التي بطبيعتها اجتماعية و على نطاق واسع

لذا فان السياسة الاجتماعية تعرف بأنها الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة الأفراد المجتمع كالتعليم والصحة والوظائف والأمن الاجتماعي ،

ان السياسة الاجتماعية قد تعني أيضا إعادة التوزيع والحماية والعدالة الاجتماعية وتهدف السياسات الاجتماعية مساهمة أفراد المجتمع في عملية صنع السياسات والقرارات من خلال مساهمتهم في تحديد احتياجاتهم التي تولد الاستقرار والتماسك الإجتماعي

وان السياسة الاجتماعية تعرف أيضا بأنها أداة تستعملها الحكومات عملياً لتأمين الدعم الاجتماعي للمواطنين وتطوير النتائج الاقتصادية الإيجابية عن طريق تعزيز رأس المال البشري والوظيفة المنتجة وكذلك تستطيع السياسات الاجتماعية أن تكون دائرة فعالة تربط النمو البشري والاقتصادي والذي على المدى البعيد سوف يقيد الفرد عن طريق تشجيع الطلب المحلي وخلق مجتمعات متماسكة ومستقرة<sup>138</sup>

ومن الأمثلة الكلاسيكية للسياسات الاجتماعية هي أنشطة الحكومات في توفير المال و الخدمات للمواطنين في خمس مجالات رئيسية هي الضمان الاجتماعي و الخدمات الصحية , خدمات التعليم. توفير السكن والإعانات , الخدمات الاجتماعية الشخصية

هناك من اتخذ وثيقة مقارنة معيارية بدلا من تحديد السياسة الاجتماعية وهذه الوثيقة هي قائمة بالموضوعات الرئيسة التي تمت تحت عنوان السياسات الاجتماعية التي اتخذها حزب العمال البريطاني

- <sup>138</sup> برنامج الأمم المتحدة ادارة الشؤون الألمانية السياسة الاجتماعية - نيويورك - يونيو - 2007 .

وقد أشار (الحسن في موسوعة علم الاجتماع ) الى أن مفهوم السياسة الاجتماعية يستعمل في وصف سياسة الدولة المتبعة في تنظيم وإدارة الخدمات الاجتماعية التي تقدمها لأبناء الشعب والخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة لتحقيق المنفعة العامة هي الخدمات الصحية والتربوية والتعليمية وخدمات الإسكان والضمان الاجتماعي ورعاية الأسرة<sup>139</sup>

ويمكن ان تعرف السياسة الاجتماعية بأنها نتائج التفكير المنظم الذي يوجه التخطيط والبرامج الاجتماعية وتتبع السياسة في إيديولوجية المجتمع للتعبير عن أهدافه البعيدة وتوضح مجالات البرامج والتخطيط الاجتماعية وتحدد الاتجاهات العامة لتنظيمها وأدائها<sup>140</sup>

وتعرف السياسة الاجتماعية من حيث النفقات وهي الطريقة الأكثر شيوعاً لقياس فاعلية السياسة الاجتماعية في أي مجتمع هي مقدار الأموال التي تنفق على ذلك. وهذه العملية معقدة إذ أن طرق تمويل السياسة الاجتماعية مختلفة بين البلدان

وقد وضعت الهيئات الدولية والتي تسعى لمقارنة تسب الموارد التي تنفق على السياسة الاجتماعية في بلدان مختلفة طرق متطورة وعلى نحو متزايد لضمان المقارنة بينها.

وان الإنفاق في مجال السياسة الاجتماعية يكون على شقين الأولى النفقات التي تدفع مباشرة من قبل الحكومات ويسمى الإنفاق الاجتماعي العام كالإعانات النقدية والخدمات المقدمة للمواطنين مثل المعاشات التقاعدية وإعانات البطالة والخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية , والأخر النفقات من المنظمات غير الحكومية على فوائد مماثلة وتسمى الإنفاق الاجتماعي الخاص<sup>141</sup>

وتعرف منظمة التعاون والتنمية الإنفاق الاجتماعي قيام مؤسسات القطاعين العام والخاص بفوائد ومنافع للأسر أو الأفراد من أجل توفير الدعم خلال الظروف التي تؤثر سلباً في رفاهيتهم , وتشمل المنافع الاجتماعية والإعانات النقدية (مثل التقاعد استحقاقات الأمومة والمساعدة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية الرعاية الطبية ورعاية الأطفال .. الخ)

وغالبا ما تسمى هذه المزايا والخدمات (بالحماية الاجتماعية) التي تتضمن جميع المشتريات المباشرة للسلع والخدمات مثل (الرعاية الطبية والاجتماعية) من قبل الأفراد والأسر والتي تضاف إلى النفقات الحكومية .

<sup>139</sup> - احسان محمد الحسن- 1999 - موسوعة علم الاجتماع بيروت -الدار العربية للمطبوعات- لبنان - ص 346

<sup>140</sup> - احمد زكي اليبوي - 1978 - معجم المصطلحات والعلوم الاجتماعية بيروت - مطبعة لبنان- لبنان - ص 392

<sup>141</sup> - نفس المرجع السابق .ص 392

نستخلص من ذلك بان رسم السياسة الاجتماعية من قبل الحكومة يتطلب أن ينصب على تقديم وتوفير الحاجات والخدمات الأساسية لأفراد المجتمع سواء أكان الإنفاق على تلك الخدمات إنفاقا اجتماعيا عاما أم خاصا لأن ذلك سيؤدي إلى رفع مستوى رفاهية المجتمع

### -المطلب الثاني : مراحل تطور السياسة الاجتماعية

ويمكن ملاحظة المراحل التي مرت بها السياسات الاجتماعية في البلدان المتقدمة وهي<sup>142</sup>

**المرحلة الأولى :** هي المرحلة التي جاءت فيها تدخلات الدولة في المجال الاجتماعي وكانت عبارة عن خروقات محدودة لمفهوم الدولة الحارسة التي تعمل على مبدأ (دعه يعمل دعه يمر) هذه الخروقات تهدف إلى معالجة بعض المشاكل الاجتماعية التي رافقت عملية التراكم الرأسمالي في القرن التاسع عشر والتي كانت تهدف للتخفيف من معانات الطبقة العاملة والفقراء من جهة وتحسين شروط العمل وظروفه من جهة أخرى.

**المرحلة الثانية :** وهي المرحلة التي جاءت فيها تدخلات الدولة في المجال الاجتماعي بهدف معالجة الأزمات الاقتصادية التي أخذت طابعا حادا بلغت أقصاه مع أزمة عام 1929 واستئناف عملية النمو الاقتصادي وجعلها قابلة للاستمرار والمقصود بهذه التدخلات مجموعة الإجراءات ذات المنحنى الكنزري التي تهدف إلى دفع وزيادة الطلب الفعال وتأمين التشغيل الكامل. أي أن تدخل الدولة في المجال الاجتماعي أصبح يشكّل شرطا ضروريا لاستمرار النشاط الاقتصادي.

وهنا لابد من الإشارة إلى مفهوم (منطقة الفراغ) التي جاء بها السيد مُجّد الصدر في كتابه اقتصادنا لما لها من أثر كبير في حماية التوازن الاجتماعي أي أن تدخل الدولة ملء الفراغ ((من خلال التشريع)) هو وسيلة وليس غاية ولتحقيق الهدف النبيل وهو العدل , الذي يحقق التوازن الاجتماعي من خلال الأمن بكل تفرعاته الأمن الاقتصادي. المجتمعي الغذائي الصحي السياسي<sup>143</sup>

**المرحلة الثالثة:** وهي المرحلة التي يصح فيها عن دولة الرفاه الاجتماعي في أكثر البلدان الغربية تقدما إذ أصبحت فيها وظيفة السياسة الاجتماعية , فضلا عن الوظيفتين السابقتين (معالجة المشاكل الاجتماعية الناتجة من التراكم الرأسمالي وتأمين استمرار عملية النمو الاقتصادي ) وظيفة توزيع ثمار النمو وارتفاع الإنتاجية بالاستناد إلى مفاهيم قيمة من قبيل مفهوم الحقوق الاجتماعية التي أصبحت جزءا من شرعية حقوق الإنسان ومفهوم العدالة وإتاحة فرص متساوية أمام جميع المواطنين ما يجعل دولة الرفاه الاجتماعية تتميز بارتفاع حصة القطاع العام من الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع حصة الإنفاق الخاص من الإنفاق الاجتماعي من الإنفاق العام , فضلا عن اليات لإعادة توزيع الدخل بشكل يقلل من التفاوت بين مختلف الفئات الاجتماعية

<sup>142</sup> - نجيب عيسى - 2006 - دولة الرفاهية الاجتماعية ندوة فكرية - مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت - ص 135

<sup>143</sup> - السيد محمد باقر الصدر - 1987 - اقتصادنا, الطبعة 20 دار التعارف للمطبوعات - بيروت ص 679

وان هذا يعني بان أهمية تطور أنظمة الرفاه الاجتماعي تكمن في قدرتها على تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلد, كونها تظل من الضغوط الاجتماعية وتساعد في إضفاء الشرعية على النظام السياسي و الأمر الذي يوفر بيئة أكثر استقرار ومشجعة على الاستثمارات طويلة الأمد, فالتعويضات التي تدفع للعاطلين تساعد في استقرار مستوى الإنفاق الاستهلاكي ومن ثم تخفف من حدة التقلبات الاقتصادية , كما إن قيام القطاع العام بتوفير الخدمات الصحية والتعليمية المناسبة يرفع من كفاءة الأيدي العاملة ومن ثم يؤدي إلى تطور مستوى الأداء الاقتصادي<sup>144</sup>

<sup>144</sup> - طاهر كنعان - مي حنايه, أنظمة الرفاه في شرق آسيا , حالات منتقاة كوريا الجنوبية, ماليزيا , الصين - كتاب دولة الرفاهية الاجتماعية , بحوث ومناقشات الندوة الفكرية لمركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية - الطبعة الخامسة - بيروت - 2006 - ص 297

- المطلب الثالث : أنواع المؤشرات الاجتماعية<sup>145</sup>

وفقا لدراسة حديثة قام بها عالم الاجتماع كين لاند (ken land) وهو عالم الاجتماع في جامعة ديوك حدد المؤشرات الاجتماعية بثلاثة أنواع وهي :

**1/المؤشرات الرعاية المعيارية normative welfare indicators**

وهذه المؤشرات ترتبط مباشرة بأهداف السياسة الاجتماعية إذ أنها ذات أهمية إحصائية اسهل الحكم من حالة الجوانب الرئيسة في المجتمع وتغييرها بالاتجاه الصحيح وهذا النوع من المؤشرات الاجتماعية الهدف منه محاولة التثير في السياسة العامة وان استخدام المؤشرات الاجتماعية بهذا المعنى يتطلب توافق المجتمع على ما يحتاج إلى تحسينه.

**2/مؤشرات الرضا والسعادة life satisfaction indicators**

إن الرضا عن الحياة (الرفاه الشخصي) أو مؤشرات السعادة هي نوع ثاني من المؤشرات الاجتماعية وهي محاولة لقياس الرضا النفسي والسعادة , ويتحقق ذلك عبر أدوات البحث والمسح والتأكد من الواقع الموضوعي الذي يعيش فيه الناس . ويستند هذا النهج على الاعتقاد بان الرصد المباشر للحالة الاجتماعية والنفسية مفتاح ضروري لفهم التغير الاجتماعي ونوعية الحياة . وثمة من يقول إن العلاقة بين الظروف الموضوعية والذاتية للرفاه يمكن ان تكون متناقضة ومن ثم ينبغي رصد الهدف من حالة الرفاه .

**3/ المؤشرات الاجتماعية الوصفية descriptive social indicators**

وهذا النوع من المؤشرات الاجتماعية يركز على قياس وتحليل الحالات الاجتماعية وتهدف إلى تحسين وزيادة فهمنا للمجتمع وقد يكون هذا النوع من المؤشرات الاجتماعية ذات صلة بأهداف السياسة العامة اذ لا يقتصر استخدام هذه المؤشرات على الاستخدام أعلاه. وتختلف هذه المؤشرات عن المؤشرات الأخرى بمستوى التجريد وهو مؤشر إجمالي الحالة المجتمع . واعمام هذه الأنواع الثلاث للمؤشرات الاجتماعية أعلاه مؤشرات للرصد وكذلك لزيادة وتحسين فهمنا الاجتماعي العام والتنبؤ للحالات الاجتماعية , إذ كان المبدأ الأساسي في تحفيز حركة المؤشرات الاجتماعية المرغوبة في

<sup>145</sup> -Ander sharpe ,A Survey of Indicators of Economic and Social Well-being Paper prepared for Canadian Policy Research Networks, July 22, 1999,p,p.8-9.

رصد التغيير مع مرور الزمن في مجموعة واسعة من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التقليدية , وان هذه الرغبة تأتي من عدد من المصادر بما في ذلك الحكومة والناشطين والأكاديميين والباحثين عن السوق .

والمبدأ الثاني هو الاعتقاد بان التقارير المقدمة للمؤشرات الاجتماعية تمثل شكل من الإشكال التي تؤدي إلى الفهم العام للقضايا الاجتماعية والعمل مع مرور الزمن للتعامل مع هذه القضايا. اما المبدأ الثالث استخدام المؤشرات الاجتماعية للتنبؤ في نقطة التحول في الظروف الاجتماعية.

## -المطلب الرابع : مؤشرات التنمية و الرفاه الاجتماعي

لقد نمت في السنوات الأخيرة المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية على الصعيدين الوطني والدولي إلى حد كبير على سبيل المثال فقد تم إطلاق المؤشرات المركبة للتنمية البشرية من قبل الأمم المتحدة وقد رافق ذلك اهتمام كبير بها. حيث يشار في كثير من الأحيان إلى أوجه القصور للنتائج المحلي الإجمالي كمقياس للرفاه وقد حاول العديد من المجتمعات في كندا والولايات المتحدة إلى تطوير المؤشرات الاجتماعية الرصد الاتجاهات في الرفاه.

وان من أهم وأشهر تلك المؤشرات هي

### 1/ قياس الرفاهية الاقتصادية (MEW) Measure of Economic Welfare

إن الناتج القومي الإجمالي يعني أمور كثيرة فالبعض ينظر إليه كمقياس للرفاهية الاقتصادية والسعادة أو حتى التقدم الاجتماعي وهذه نظرة غير صحيحة لأن الناتج القومي الإجمالي لم يقصد به أبدا قياس مثل هذه المفاهيم الذاتية وغير الموضوعية التي تتأثر بكثير من العوامل غير السلع الاقتصادية . ذلك إن الناتج القومي الإجمالي يركز على إنتاج السلع والخدمات دون أية إحكام على مدى أهمية هذه السلع أو ما الذي يجعل الناس يطلبونها<sup>146</sup>

وفي محاولة للاقتراب من القياس الدقيق لرفاهية المجتمع ابتكر وليم نوردهاوس وجيمس توبن مقياسا للرفاهية الاقتصادية ومن بين ما قاما به إعادة ترتيب مختلف البنود في حسابات الدخل القومي لتتضمن تقديرات وقت الفراغ والإنتاج والاستهلاك العائلي مثل الطهي والتنظيف والإصلاح وكذلك المتاعب الكثيرة المترتبة على التحضر مثل التلوث والفضلات والازدحام والضوضاء وفقدان الأمن

وعلى الرغم من المحاولة الرائعة لنورد هاوس وتوبن . فان مقياسهما يظل معيارا للاستهلاك لا للرفاهية

### 2/ معامل جيني Genuine progress indicator<sup>147</sup>

وهو من المؤشرات البديلة لقياس الرفاهية الاقتصادية ويستخدم لقياس التفاوت في توزيع الدخل والثروة , ويعتمد معامل جيني على منحني لورنز اذ يتم حسابه من خلال قسمة المساحة المحصورة بين منحني لورنز وخط التساوي المطلق على المساحة الكلية تحت التساوي المطلق وقيمة معامل جيني بين الصفر (عند التساوي المطلق في توزيع الدخل ) والواحد

<sup>146</sup> - جيمس جوارتيني- 1999 ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن - الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص - دار المريخ للنشر الرياض/السعودية - ص

182 .

<sup>147</sup> - منى يونس حسين -2010 - الوصول الى الرفاهية - دار الخلود , الطبعة الاولى - لبنان ص 196/195

الصحيح (عند التفاوت المطلق في توزيع الدخل) وكما في الشكل أدناه حيث وكلما اقتربت قيمة المعامل إلى الصفر كان التوزيع أكثر عدالة، وكلما اقتربت قيمة المعامل من الواحد الصحيح كان أكثر تفاوتاً في توزيع الدخل. و يحسب وفقاً للمعادلة الآتية

حيث  $G$  تشير إلى معامل جيني - وقيمتها هي  $1 > G > 0$

$W_i$  تساوي النسبة المئوية لعدد الافراد لفئة الانفاق  $i$

$S_i$  و  $S_{i-1}$  هما قيمة المجتمع الصاعد للنسب المئوية للإنفاق المقابلة لفئة الانفاق  $i$  ولفئة

الانفاق السابق  $i-1$ ، على التوالي

$n$  عدد الفئات

$1000 =$  الحد المعياري للدخل

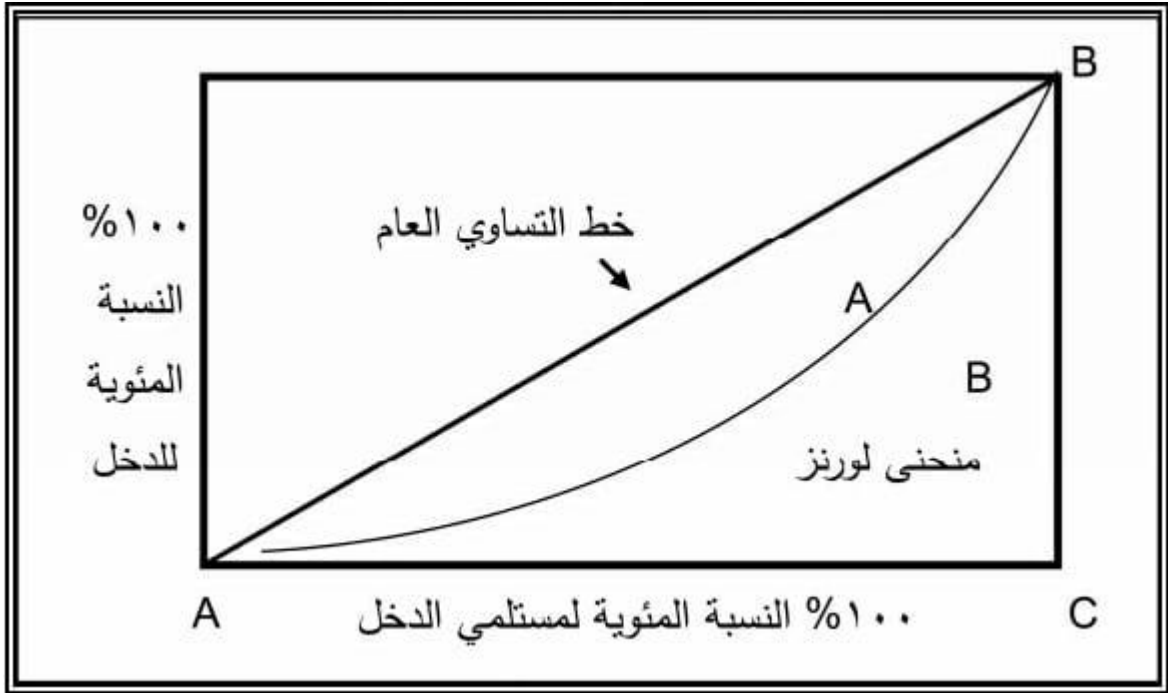
الحد المعياري للدخل يحدد من قبل خبراء التنمية البشرية على أساس أقصى الاحتياجات التي يغطيها هذا الحد من الدخل في ظل المستوى العام للأسعار السائدة كما يمكن أن يمثل هذا الحد بمتوسط الدخل

**3/ منحنى لورنز<sup>148</sup>**

يعد هذا المنحنى من أكثر مؤشرات الرفاهية الاقتصادية استخداماً منذ عام 1950 بسبب السهولة التي يتصف بها . وهو عبارة عن منحنى تكرر متجمع صاعد نسبي يرتبط ارتباطاً مباشراً بفكرة التوزيع التكراري التجميعي، ويقاس العلاقة بين التراكم النسبي للأسر / الأفراد مع التراكم النسبي للدخول / الانفاق كما هو موضح في الشكل 3

<sup>148</sup> - ميشيل تودارو 2006 - التنمية الاقتصادية- تعريب وترجمة أ.د. محمود حسن حسني ود. محمود حامد محمود - دار المريخ للنشر-الرياض/السعودية - ص 203

شكل بياني (3) يوضح منحى لورنز للتفاوت في الدخل



### 3/ مؤشر نوعية الحياة (QOL) Quality of Life Index

إن نوعية الحياة قد لا تنسجم مع التقدم الاقتصادي والتكنولوجي للبلد , لأنها بالأساس تعبير ذاتي ونفسي عن رفاهية الفرد او شعورا بهذا الرفاه ويعبر مؤشر نوعية الحياة عن جملة من الرغبات التي عندما تؤخذ معا تجعل الفرد سعيدا أو راض عن حياته , ولكن من النادر جدا أن يصل الإنسان إلى رضا كامل عن حياته أو إشباع كامل و لذا فان مؤشر نوعية الحياة لا يختلف من شخص لأخر بل من مكان ووقت الأخر<sup>149</sup>

وضع ( اد دينر ) وهو طبيب نفسائي في جامعة الينوي مؤشر التوعية الحياة استنادا إلى مجموعة من القيم ، اذ بني مؤشرين أحدهما مؤشر جودة الحياة الأساسي وهو ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية وهذا المؤشر يتضمن سبعة متغيرات هي : القدرة الشرائية معدل جرائم القتل .الاكتفاء من الاحتياجات الأساسية نسبة الانتحاري معدل الإلمام بالقراءة والكتابة , إجمالي انتهاكات حقوق الإنسان وإزالة الغابات.

<sup>149</sup> - محمد عدنان وديع - 2006 - قياس التنمية ومؤشراتها - المعهد العربي للتخطيط - الكويت - ص 8

والمؤشر الآخر هو مؤشر جودة الحياة المتقدم وهو ذات أهمية للبلدان المتقدمة ويتضمن أيضا سبعة متغيرات الأخطاء للفرد الواحد معدل الادخار نصيب الفرد من الدخل الرفاه الشخصي معدل الالتحاق بالجامعة التفاوت في الدخل , توقيع المعاهدات البيئية.

#### 4 / مؤشر التقدم الاجتماعي (ISP) Index of Social Progress

قام مايكل بورتر بتصميم مؤشر التقدم الاجتماعي وصدر هذا المؤشر في المملكة المتحدة.

يتميز مؤشر التقدم الاجتماعي بأنه يهتم بتصنيف البلدان حسب الأداء الاجتماعي والبنية لها والتي تتضمن الحاجات الأساسية للإنسان وأسمر العيش الكريم والفرص المتاحة ويستند هذا المؤشر إلى 12 معيارا تتضمن التغذية والرعاية الصحية الأساسية وتأمين المأوى والسلامة الشخصية وغيرها .

وهذا يعني بان التقدم الاجتماعي يركز على قدرة المجتمع في تلبية الحاجات الأساسية وتحسين المستوى المعيشي للمجتمع وزيادة رفاهية الأفراد.

### خلاصة الفصل

إن التنمية ليست ظاهرة اقتصادية فحسب بل لها أبعاد مختلفة، حيث تتضمن إحداث تغييرات جذرية في الهياكل الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية والإدارية وكذلك في المواقف الشعبية والعادات والتقاليد. وإن عملية شاملة مثل هذه لا يمكن أن تتم بشكل تلقائي بل يجب أن تكون عملية إرادية مخططة تعمل على إزالة جميع العقبات التي تقف بوجه التنمية. ولا بد من وجود إطار اقتصادي نظري تستند عليه السياسات الاقتصادية التي ترسمها وتطبقها الدولة. فالتنمية الاقتصادية عملية متكاملة ذات أبعاد مختلفة تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية أفراد .

حيث يتضح لنا من خلال ما قمنا بتناوله في هذا الفصل أن الرفاهية حق من حقوق الفرد الأساسية في إشباع حاجاته الإنسانية المتعددة .

الفصل الثالث :ليات السياسة المالية في تحقيق  
الرفاهية الاجتماعية

### مقدمة الفصل

تحديد وجهة الميزانيات العامة لتلبية الطموحات والاحتياجات المتزايدة للسكان هو من الشواغل الرئيسية للحكومات في جميع أنحاء العالم في سعيها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. و على هذا الأساس اتجهت الدول العربية كغيرها من دول العالم نحو تبني خيارات جديدة من أجل تلبية المتطلبات و الحاجات الأساسية المتزايدة في مجتمعاتها سعياً إلى تحقيق تنمية مستدامة تضمن الاستمرارية و الاستقرار الدائم ، و من بين الدول التي أضحت تمثل محورا للنقاش الحديث دول الخليج العربي ، فهذه الدول بتوجهاتها واستراتيجياتها التنموية

الجديدة أصبحت نماذج رائدة في مجال تحقيق التنمية المستدامة و بلوغ الرفاه الاجتماعي لمجتمعاتها. و تعتبر تجربة الإمارات العربية المتحدة و التي هي محور هذه الورقة البحثية من بين التجارب المتميزة في تطبيق مفهوم الاستدامة ، و يتجلى ذلك من خلال الخيارات التي تبنتها خاصة في الفترة الأخيرة ، و ذلك سعياً منها إلى النهوض بمواردها الاقتصادية لأجل تحقيق الرفاه الاجتماعي للمجتمع الإماراتي . فبعد مضي قرابة نصف قرن فقط من قيام الدولة ، أضحت تجربتها في قياس التنمية المستدامة تجربة رائدة تستحق الدراسة ، و التي تكلفت بتبنيها مراكز متقدمة عالمياً في هذا المجال ، و شكلت القفزات النوعية التي حققتها الدولة مصدر الهام لشعوب العالم .

على هذا الأساس نتناول في هذا الفصل المتكون من ثلاثة مباحث النقاط التالية:

- المبحث الأول : الانفاق على التعليم و الصحة في الامارات
- المبحث الثاني : الانفاق على كلاً من الإسكان والمرافق المجتمعية و التدخلات في سوق العمل و الحماية الاجتماعية
- المبحث الثالث : الانفاق الحكومي على البيئة و الانفاق على الثقافة و الرياضة و قياس التنمية المستدامة

### المبحث الأول: الانفاق على التعليم و الصحة في الامارات

#### المطلب الأول: الانفاق على التعليم

يعتبر التعليم السبيل الأهم لتحقيق التنمية المستدامة في أي مجتمع ، و ذلك من خلال إعادة توجيهه نحو سبل التنمية و مجالاتها ، و زيادة فرص التدريب و توعية الطبقات الفقيرة بأهميته<sup>150</sup> حيث تضع دولة الامارات العربية المتحدة التعليم في صلب رؤيتها . ولذلك، فقد عملت وزارة التربية والتعليم في الدولة بالتعاون مع شركائها الاستراتيجيين على إعداد استراتيجية تقوم على أسس متينة تهدف الى تسخير الامكانيات الكاملة لرأس المال البشري الوطني تكفل تحقيق أعلى مستويات المشاركة في التعليم عالي الجودة و تشجيع تنظيم المشاريع و تقديم الرعاية لقادة القطاعين الحكومي والخاص. ومن الجدير بالذكر أن قرار دمج وزارة التربية والتعليم مع وزارة التعليم العالي مكن دولة الامارات العربية المتحدة من التركيز على تحقيق عاملي المساواة والجودة بدءاً من مرحلة رياض الاطفال الي مرحلة التعليم العالي لسد الفجوة بين المتطلبات الاكاديمية ومتطلبات سوق العمل. وعملت وزارة التربية والتعليم أيضاً على تسريع الانجاز بقصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خال إدراج مواد تكنولوجيا المعلومات و الاتصال مثل الذكاء الاصطناعي ضمن نظامها التعليمي باعتمادها لبرنامج التعلم الذكي ومركز البيانات المتخصصة.

و فيما يلي المبالغ المخصصة لقطاع التعليم خلال السنوات 2016، و 2017، و 2018، و 2019 و 2020 وفقاً لمسودة الميزانية الخاصة بكل سنة من تلك السنوات. الوحدة مليار درهم

جدول رقم 1: يوضح الانفاق على قطاع التعليم خلال 2016-2020

السنة	2016	2017	2018	2019	2020
المبالغ المخصصة للقطاع	6.526	10.2	10.4	10.146	10.41

المصدر: البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

<sup>150</sup> - د/ ملاس حسيبة – 2019 - تجارب عربية في قياس التنمية المستدامة - الإمارات العربية المتحدة نموذجاً - جامعة الشاذلي بن جديد الطارف (الجزائر) - ص 40

تمتيز دولة الإمارات بعدة أصول تخلق بيئة جذابة للنمو الاقتصادي من رأس المال البشري والبنية التحتية وتوافر رأس المال وكفاءة الحكومة هي الاله بين هذه الأصول .

و نلاحظ من خلال الجدول رقم 01 تخصصت الحكومة جزئ من ميزانيتها للتعليم حيث نلاحظ زيادة الانفاق من 6.525 مليار درهم سنة 2016 الى 10.41 مليار درهم سنة 2020 وهذا ما يشير الى أن هذا البلد مستعد للاستثمار في رأس المال البشري، ما سيؤدي تلقائيا إلى نمو البلاد. وللبحوث في قطاع التعليم دور رئيسي كأداة للحفاظ على نمو قطاع التعليم. ومن حيث البنية التحتية للبحوث، تتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة بشرف وجود جامعات ومراكز بحثية متخصصة في مجالات مهمة، بالإضافة إلى وجود عدة مختبرات علمية عالية الجودة تشجع البحث العلمي في البلاد. حيث اهتمت وزارة التربية والتعليم بتطوير البيئة التعليمية الذكية لتخدم 25000 معلم ومعلمة، وما يزيد عن 300000 طالب وطالبة، وعلاوة على ذلك، تتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة بعلاقات ممتازة مع العديد من الدول والمنظمات الرائدة عالميا في مجال العلوم والتكنولوجيا. وأدى ذلك إلى إقامة شراكات في مجال البحوث والمشاريع المبتكرة في مجالات عديدة. الإمارات العربية المتحدة لديها عدد كبير من الجامعات العامة والخاصة. وينبغي أن تؤخذ المنافسة في قطاع التعليم كفرصة للبلاد في النمو وفرص المستثمرين لإنفاق استثماراتهم. ويمكن ملاحظة النمو من خلال تطوير التعليم عن طريق خفض معدل البطالة حيث انخفض معدل البطالة من 6.9% سنة 2016 الى 4.2% سنة 2020 حيث يعتبر معدل البطالة أحد المؤشرات الرئيسية للنمو الاقتصادي. فالأشخاص المتعلمون سيكونون أكثر سهولة في العثور على وظائفهم ثم أقل تعليما، وبالتالي فإن معدل البطالة سيكون أقل وسيتم تحسين النمو وفقا لذلك مما يؤدي الى تحقيق الرفاهية الاجتماعية .<sup>151</sup>

و قد انتهجت الامارات سياسة الطفولة المبكرة (2018) الأطفال من الولادة وحتى عمر 8 سنوات بقصد إنشاء إطار وطني يتضمن نهجاً شاملاً ومتكاملاً لرعاية الطفل وتعلمه و يحدد إطار سياسة التعليم الدامج (2018) نموذجاً للمدرسة الإماراتية يركز على توفير التعليم الجيد منذ الولادة وعلى مدار مساراته الخمسة (المسار المتخصص، والمسار العام/ الأكاديمي، والمسار المهني، والمسار المتقدم والمسار المهني المتقدم) حيث اعتمد مجلس الوزراء ميزانية اتحادية قياسية 180 مليار درهم للسنوات الثالث القادمة لغاية عام 2021، منها 60.3 مليار درهم لعام 2019 مع تخصيص 17% منها لقطاع التعليم. حيث وفر هذا القطاع لنجاح السياسة ما يلي

<sup>151</sup> - <https://mediain.com/education-development-can-contribute-bigger-growth-uae> تمت الزيارة في 2021/06/24 - على

- شبكة الإنترنت لأغراض تعليمية

- اجهزة حاسوبية لأغراض التعليم

- بنى تحتية ومواد ملائمة لاحتياجات الطلاب ذوي الإعاقة

- مياه الشروب الأساسية

- مرافق صحية أساسية غير مختلطة<sup>152</sup>

وقد حققت دولة الامارات العربية المتحدة المركز الاول عالميا لمؤشر عدد الطلبة وفقا لتقرير مؤشر تنافسية المواهب لعام 2018 و هذا ما يشير الى نتائج جهود الدولة في زيادة الانفاق على قطاع التعليم مما أدى الى نجاحه مما يضمن تنمية مستدامة

<sup>152</sup> - الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان - 2018 - اجندة التنمية المستدامة 2030 - دولة الامارات العربية المتحدة - ص 35

### المطلب الثاني: الانفاق على الصحة

تعتبر الصحة من الاولويات الوطنية لدولة الامارات. وتسعى وزارة الصحة ووقاية المجتمع لتعزيز صحة المجتمع من خلال توفير خدمات الرعاية الصحية المبتكرة والعادلة وفقاً للمعايير الدولية. وتعمل كذلك الوزارة كجهة تنظيمية للقطاع الصحي بالدولة من خلال نظام تشريعي صحي متكامل. وبالإضافة الى ذلك تطمح الدولة الى إنشاء أحد أفضل أنظمة الرعاية الصحية في العالم .

تخصص حكومة دولة الإمارات حصة كبيرة من ميزانيتها الاتحادية لقطاع الرعاية الصحية كل عام، وذلك من أجل توفير خدمات صحية ذات جودة عالية تلبي احتياجات المواطنين .

فيما يلي المبالغ المخصصة لقطاع الرعاية الصحية خلال السنوات 2016، و2017، و2018، و2019 و 2020 وفقاً لمسودة الميزانية الخاصة بكل سنة من تلك السنوات الوحدة مليار درهم

جدول رقم 02 يوضح الانقاقات الحكومية على قطاع الصحة خلال سنة 2016 - 2020

السنة	2016	2017	2018	2019	2020
المبالغ المخصصة للقطاع	3.835	4.2	4.5	4.4	4.84

المصدر البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ اهتمام حكومة الامارات العربية المتحدة و تركيزها على الانفاق على الصحة انتقل الانفاق على هذا القطاع من مليار درهم 3.835 خلال سنة 2016 الى 4.84 خلال سنة 2020 وهذا ما يوضح بتخصيص جزء مهم من الميزانية في الانفاق على القطاع الصحي وخلال هذه السنوات قام قطاع الصحة بجملة من الاجراء لتحقيق اعلى مستوى كفاءة في القطاع الصحي من بينها

-تنظم وزارة الصحة ووقاية المجتمع، والجهات التابعة حملات مجانية للفحص المبكر عن سرطان ، وتعتبر هذه المبادرة واحدة من سلسلة مبادرات تنظمها الوزارة لتحقيق الحماية المجتمعية

- في عام 2016، أطلقت وزارة الصحة ووقاية المجتمع التطبيق الذكي "أبطال الصحة" الذي يهدف إلى تنمية مهارات الأطفال، وتزويدهم بالمعلومات التي تعزز وعيهم بأهمية تبني أنماط حياة صحية وفقاً للأجندة الوطنية لدولة الإمارات<sup>153</sup>
- تعلن حكومة الإمارات بشكل منتظم عن حملات توفر اللقاحات مجاناً للمواطنين والمقيمين. وفي سبتمبر 2016، أُعطي المواطنون والمقيمون، الذين تتراوح أعمارهم من 19 إلى 34 سنة، الألمانية، لوقايتهم من أمراض الحصبة والنكاف والحصبة الألمانية ومنع انتشارها.
- وبدءاً من 1 يوليو 2016، طبقت دائرة الصحة في أبوظبي تعديلات على برامج التأمين الصحي التي تتناول كل من برنامج ثقة، و برنامج أبوظبي الأساسي. وتهدف هذه التعديلات لاستخدام نظام التأمين الصحي في زيادة مجمل الفعالية عبر القطاع من أجل تلبية المتطلبات الحالية والمستقبلية
- في إطار مبادرة عام الخير 2017، أطلقت وزارة الصحة ووقاية المجتمع مبادرة "عيادات الخير" التي تقدم استشارات طبية مجانية بدءاً من مارس 2017 ولمدة عام كامل، وذلك لكافة أفراد المجتمع في كافة المستشفيات التابعة للوزارة، ويأتي ذلك ترجمة لاستراتيجيتها بتعزيز صحة الفرد والمجتمع في الدولة، وتوفير خدمات شاملة ومميزة في بيئة صحية مستدامة تؤصل مسيرة روح العطاء والتطوع التي تبنتها الدولة منذ تأسيسها<sup>154</sup>
- بلغ عدد المرضى المعالجين بالخارج 1207 مريضاً خلال عام 2018، كما بلغت التكاليف الاجمالية للعلاج في الخارج 331 مليون درهم.
- تنتهج دولة الإمارات سياسة صارمة تجاه استخدام العقاقير المخدرة. ويجرم القانون إنتاج واستيراد وتصدير ونقل وشراء وبيع وحياسة وتخزين المواد المخدرة والمؤثرات العقلية، ما لم يكن ذلك جزءاً من أنشطة طبية أو علمية خاضعة لإشراف ورقابة الجهات المختصة وفقاً للقوانين المطبقة. وقد خصصت الشرطة دوائر معينة للتعامل مع القضايا المتعلقة بالمخدرات
- هناك زيادة في عدد الاطباء والقوى العاملة في عام 2019 مقارنة بعام 2016، فقد بلغ عدد الأطباء المسجلين في إمارة دبي 8901 طبيباً لعام 2019، بنسبة زيادة 9.57% عن عام 2011، وبنسبة زيادة 4.2% عن عام 2016، وبمعدل 9.2 طبيب لكل 1000 من السكان.

<sup>153</sup> - <https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/leaving-no-one-behind/3goodhealthandwellbei> تمت الزيارة في 24-06-2021 - 14.00

<sup>154</sup> - الصحة الجيدة و الرفاهية التامة - البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة - أجندة الأمم المتحدة 2030 - عن دولة الامارات - ص

-أطلقت وزارة الصحة ووقاية المجتمع . ويندرج التطبيق ضمن جهود الوزارة لتطوير الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الأمراض غير السارية خلال السنوات الخمس المقبلة (2017- 2021)، وتعزيز أنماط الحياة الصحية لمجتمع دولة الإمارات للحد من الأمراض المرتبطة بها<sup>155</sup>

- ارتفع إجمالي عدد أسرة المستشفيات على امتداد دولة الإمارات العربية المتحدة ليصل إلى 14000 سرير بحلول نهاية عام 2020 وهو ما يعادل نمواً سنوياً بنسبة 3% على مدى العامين المقبلين، حيث كان يقدر عدد أسرة المستشفيات في عام 2015 بما يقل عن 8000 سرير وهذا ما يضمن الرعاية الصحية الجيدة خاصتنا في ظل جائحة كورونا<sup>156</sup>

و نظرا لسياسة الانفاق الكفؤ لدولة الامارات فقد نجحت في تحقيق المرتبة الأولى خليجيا وعربيا وعلى مستوى دول شرق المتوسط في حصة الفرد من إجمالي الإنفاق الصحي و هذا ما يساهم في زيادة تحقيق الرفاهية الاجتماعية من خلال سياسة الانفاق المتبعة

<sup>155</sup> - حكومة دبي - التقرير السنوي الإحصاء لامارات دبي - هيئة الصحة بدبي - ص 14

<sup>156</sup> - <https://www.aetoswire.com/ar/news/%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%B3%D8%B1%> - تمت الزيارة في

2021/06/24 - على الساعة 14.53

المبحث الثاني : الانفاق على كلا من الإسكان والمرافق المجتمعية و التدخلات في سوق العمل و الحماية الاجتماعية

المطلب الأول : التدخلات في سوق العمل وخلق فرص العمل

لتحقيق التنمية المستدامة، تم إدراج أولوية تحول الدولة الى ”الاقتصاد المعرفي ليكون أحد من الأوليات الوطنية ضمن اجندة الامارات ومن الناحية العملية فان هذه الخطوة تبرز أهمية تحفيز الابتكار والبحث، ودعم القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وتعزيز إطار العمل التنظيمي للقطاعات الرئيسية. تتولى وزارة الموارد البشرية والتوطين مسؤولية تحويل سوق العمل بدولة الامارات العربية المتحدة الى سوق جاذبة للمواهب الاماراتية. وحتى تتمكن الوزارة من بلوغ هذا الهدف، فقد ركزت جهودها على وضع نظام للسياسات والمعايير، عاوة على التركيز على إقامة شركات مؤسسية لتمكين القوى العاملة الاماراتية وحماية بيئة العمل مع تعزيز الابتكار فيها.

توجد لدى الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات جهتان مسؤولتان عن تطوير وتنمية الموارد البشرية ووضع اللوائح التنظيمية للوظائف على مستوى الدولة. تنظم وزارة الموارد البشرية والتوطين الوظائف وشؤون التوظيف في القطاع الخاص، بينما تنظم الهيئة الاتحادية للموارد البشرية وظائف الجهات الحكومية الاتحادية. يبين الجدول التالي الموازنات المخصصة لكل جهة منهما لتنظيم عملية التوظيف وتطوير وتنمية الموارد البشرية

جدول رقم 03 : يوضح الموازنة الاتحادية المخصصة للتوظيف في دولة الإمارات خلال الأعوام 2016، 2020، الوحدة مليون درهم

السنة	2016	2017	2018	2019	2020
وزارة الموارد البشرية والتوطين	601.91	648.097	984.132	948.122	826.097
الهيئة الاتحادية للموارد البشرية	82.321	82.035	82.035	82.035	82.035

المصدر :البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تطور و زيادة ميزانية وزارة الموارد البشرية و التوظيف من 601.91 مليون درهم سنة 2016 الى 826.097 مليون درهم و بالمقابل نلاحظ ثبات نسبي قيمة الميزانية في الهيئة الاتحادية للموارد البشرية حيث من سنة 2016 ال 2020 كان يتراوح بين 82.321 مليون درهم و 82.035 مليون درهم حيث نلاحظ تركيز دولة الامارات على القطاع الخاص

وقد اتبعت الامارات العربية سياسة كفو و التي شملت عدت نقاط منها<sup>157</sup>

- سياسة إعادة توزيع المواطنين 2018 وهي آلية معتمدة للتدوير الوظيفي بين القطاعين العام والخاص تهدف الى تعيين موظفين ذوي خبرة وكفاءة من القطاع العام لتولي المناصب القيادية في مؤسسات القطاع الخاص

- توظيف الوظائف

أطلقت الحكومة الاتحادية في دولة الإمارات مبادرة التوظيف، لزيادة انخراط المواطنين الإماراتيين في سوق العمل، وبشكل خاص في القطاع الخاص

- حرية التنقل بين الوظائف

أصدرت الحكومة مجموعة من القوانين الجديدة، والتي يسمح بموجبها للعاملين بالانتقال بحرية إلى عمل آخر. كما نظمت هذه القوانين كافة الجوانب المتعلقة بالتوظيف في الدولة بما في ذلك التعيين، والإسكان. وتهدف هذه القوانين إلى ضمان المعاملة اللائقة للعاملين، وتمكينهم من الإبلاغ عن أي مضايقات أو شكاوى بسهولة

- اعتماد نموذج عقد العمل الموحد

في ضوء الإصلاحات العمالية الجديدة في الدولة، ولتحسين الشفافية من حيث فرص العمل وعقود العمل، اعتمدت وزارة الموارد البشرية والتوظيف نموذجاً موحداً لعقد العمل، وطلبت من أصحاب العمل الالتزام به بشكل كامل. ويعد العقد الموحد شرطاً أساسياً لإتمام عملية التوظيف في الدولة، ويطبق على العاملين القادمين من خارج الدولة والمقيمين بها. وعند اختيار مرشح معين لوظيفة شاغرة، يقوم صاحب العمل بتوقيع عرض العمل وفق النموذج المعتمد من الوزارة، وإرساله إلكترونياً إلى العامل لتوقيعه. ويحتوي العرض على وصف شامل لحقوق وواجبات كل طرف من طرفيه، وفقاً

<sup>157</sup> - البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة - اجندة الأمم المتحدة - العمل الائق و نمو الاقتصادي - 01-نوفمبر 2020

لقانون العمل في الدولة، إضافة لشروط وظروف العمل. بعد وصول العامل، يوقع هو وصاحب العمل على عرض العمل، ليتم تسجيله بعد ذلك رسمياً لدى الوزارة، وبعد ذلك يمكن لصاحب العمل استكمال إجراءات اصدار تأشيرة عمل للعامل. ولا يسمح باستبدال أو تعديل أيا من بنود العقد إلا بعد تحقق ما يلي:

عدم إخلال التعديل بحقوق العامل

موافقة الطرفين

موافقة الوزارة على هذا التعديل

-اقتصاد دولة الامارات

تتمتع دولة الإمارات باستقرار اقتصادي شامل، مما أدى إلى وجود فرص عمل كثيرة للعاملين المواطنين ووالوافدين. ففي عام 2016، بلغت قيمة التحويلات التي قامت بها العمالة الوافدة المقيمة في الدولة إلى بلدانهم مبلغ 1.9 مليار دولار، حيث يستفيد من هذه المبالغ بعض المجتمعات الأكثر فقراً في العالم، مما يساهم في رفع مستوى المعيشة في البلدان المتلقية. وتسعى الدولة ضمن رؤية 2021 لبناء اقتصاد متنوع وقائم على المعرفة والابتكار، لتوفير فرص عمل مميزة، وللحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية، وتعزيز الموقع التنافسي للدولة في الأسواق العالمية. وتم ترشيح دولة الإمارات العربية المتحدة لاستضافة معرض إكسبو العالمي 2021 في دبي. ومن المتوقع أن يوفر المعرض 275,000 فرصة عمل، ويعزز العديد من القطاعات منها السياحة، والطيران، والبنية التحتية. كما تسعى " استراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء " التي أطلقت في عام 2012، إلى تعزيز القدرة التنافسية للدولة، وتحقيق التنمية المستدامة. وفي عام 2016، قامت الدولة باستثمار 300 مليار درهم في عام 2016 لتعزيز اقتصاد المعرفة القائم على الابتكار، وذلك لتهيئة البلاد لاقتصاد ما بعد النفط. كما قامت الدولة بإطلاق عدة استراتيجيات لتنويع مصادر الدخل، انطلاقاً من اقتصاد مستدام وقائم على المعرفة، ومن تلك الاستراتيجيات رؤية أبو ظبي 2030، وخطة دبي 2021. وتعتبر وزارة الموارد البشرية والتوطين (المعروفة سابقاً بوزارة العمل) الجهة المسؤولة عن تنظيم علاقات العمل، وحماية حقوق العاملين في القطاع الخاص.

-حماية حقوق العاملين

يعتبر التحسين المستمر لحقوق العاملين وحمايتهم من الأولويات الوطنية لدولة الإمارات، حيث اعتمدت العديد من القوانين لحمايتهم، بما في ذلك القوانين الخاصة بمجالات التوظيف، والأجور، والسكن، والبيئة والصحة والسلامة. وتم

التأكيد على تطبيق هذه القوانين، مع فرض عقوبات مشددة على الممارسات التي تخل ببيئة العمل وحقوق العاملين من خلا اتباع دولة الامارات هذه السياسات المحكمة حققت ما يلي :

حصلت دولة الامارات على المرتبة الاولى عالميا في مؤشر سهولة التوظيف وفقا لتقرير تنافسية المواهب العالمية الصادر عن معهد انسياد لعام 2018 ، كما حصلت دولة الامارات على المرتبة الثانية عالميا في مؤشر زيادة الاعمال وفقا للكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الادارية لعام 2018، كما حصلت أيضا حصلت دولة الامارات على المرتبة الحادية عشر عالميا تقرير سهولة ممارسة أنشطة الاعمال لعام 2019 ، و من المتوقع أن يستحدث معرض إكسبو 2021 حوالي 275000 فرصة عمل . وهذا ما جعل الامارات دولة رائدة من حيث تحقيق الرفاهية الاجتماعية من هذا الجانب<sup>158</sup>

<sup>158</sup> - الصحة الجيدة و الرفاهية التامة - البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة - أجندة الأمم المتحدة 2030 - عن دولة الامارات ص

### المطلب الثاني : الإسكان والمرافق المجتمعية

يأتي إنشاء برنامج الشيخ زايد للإسكان تنويجاً للسياسة الحكيمة التي اعتمدها المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وترجمها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء والتي وضعت الأسس الكفيلة لتوفير المسكن المناسب واللائق للأسر المواطنة على اختلاف مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية مع مراعاة الأولوية للحالات الخاصة مثل الأيتام والأرامل وكبار السن وأصحاب الاحتياجات الخاصة.

يحرص البرنامج على توفير المساكن للمواطنين على أرض الدولة ، لذا فهو يعمل على تحقيق هذه الغاية الوطنية النبيلة في ظل دولة الاتحاد انطلاقاً من أن توفير المسكن الملائم للمواطن ضرورة من ضرورات الحياة وركيزة أساسية لتحقيق التقدم والتنمية الشاملة في البلاد و تقوم الامارات العربية المتحدة بتخصيص جزء من ميزيتها لبرنامج الشيخ زايد للإسكان الوحدة مليار درهم

جدول رقم 04 : موازنة برنامج زايد للإسكان الوحدة

السنة	2016	2017	2018	2019	2020
المبالغ المخصصة لبرنامج زايد للإسكان	1.084	1.084	1.084	1.084	1.084

المصدر: البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة و الملحق رقم 1.2.3.4

بلغ إجمالي قيمة الأموال التي خصصت لدعم برنامج الشيخ زايد للإسكان ضمن الميزانية الاتحادية لدولة الإمارات 1.081 مليار درهم خلال 5 سنوات الأخيرة، الأمر الذي يعكس مدى حرص القيادة الرشيدة على توفير السكن والعيش الكريم للمواطنين . وتشمل الأجندة الوطنية التي تركز عليها رؤية الإمارات 2021 الهادفة إلى أن تكون دولة الإمارات ضمن قائمة الأفضل في العالم من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجموعة من المؤشرات ومنها مؤشر خاص بالإسكان إضافة إلى قطاعات التعليم، والصحة، والاقتصاد، والأمن، والبنية التحتية، والخدمات الحكومية ويتضح من خلال الرصد أن مخصصات دعم برنامج الشيخ زايد للإسكان باتت بندا ثابتا في ميزانية دولة الامارات، وعلى نحو

## الفصل الثالث أليات السياسة المالية في تحقيق الرفاهية الاجتماعية

ينسجم مع أولويات الحكومة الاتحادية بالاهتمام بحياة المواطنين ورفاههم، باعتبارهم العنصر الرئيسي في التنمية الشاملة. وفي ميزانية العام 2019 جرى تخصيص 1.084 مليار درهم لدعم برنامج الشيخ زايد للإسكان وهو المبلغ نفسه تقريبا الذي تم رصده في الميزانية للعام 2018 وكذلك العام 2017 و 2016 وفقا لما تظهره الأرقام الصادرة عن وزارة المالية.<sup>159</sup>

- حقق البرنامج العديد من النجاحات والانجازات من خلال خطط التطوير والتحديث المعتمدة على توفير الإمكانيات البشرية المواطنة والمؤهلة، والتوسع في تطوير الخدمات المقدمة للمواطنين وفق خطط استراتيجية فعالة تستوعب متطلبات الحاضر والمستقبل قائمة على توفير حلول إسكانية متنوعة وميسرة للمواطنين مع التركيز على الجودة العالية في تقديم الخدمات

و بهذا فقد استهدفت الامارات العربية المتحدة النفاق على السكن مما يوفر للفرد العيش الكريم و بالتالي المساهمة في تحقيق الرفاه الاجتماعي

159 - العين الإخبارية - <https://al-ain.com/article/sheikh-zayed-housing-program-3-years> تمت الزيارة بتاريخ 2021/06/24 على

### المطلب الثالث : انقفاق على الحماية الاجتماعية و الامن الغذائي

هدف انفاق حكومة الامارات على الحماية الاجتماعية و الامن الغذائي الى الحصول على حد ادنى من الدخل، كما تم توفير: <sup>160</sup>

-الحماية الاجتماعية بشكل إعانات نقدية وعينية للأشخاص القادرين على العمل، والمستعدين له لكن غير القادرين على الحصول على وظيفة مناسبة

-تمثلت الاعانات ايضا في اعانات مقدمة لمصنعي الاغذية عند بيع المنتجات بأسعار مدعومة

عملت منصة حالة الأمن الغذائي في دبي على:

-تعزيز التوجهات الاستراتيجية للأمن الغذائي لدولة الإمارات

-المساهمة الفعالة في تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي من خلال ما تتمتع به المنصة من مرونة كبيرة في توظيف تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والبيانات في تطوير كامل سلسلة القيمة الغذائية ومراقبة حركة الاستيراد من الخارج وتعزيز المخزون الاستراتيجي من الغذاء ومراقبة الأسعار وأنماط الاستهلاك وتحديد الأسعار لكافة السلع الأساسية،  
-بالإضافة إلى قدرة المنصة على التعامل مع أية متغيرات في سلسلة التوريد الغذائي في المستقبل.

وبهذا تقدمت دولة الإمارات 10 مراكز في مؤشر الأمن الغذائي العالمي، حيث انتقلت من المركز 31 في عام 2018 إلى المركز 21 في عام 2019. ويعكس هذا التقدم الكبير الجهود التي بذلتها حكومة الدولة لتكون الإمارات مركزاً رائداً على المستوى العالمي في مجال الأمن الغذائي القائم على الابتكار.

ويستند المؤشر إلى ثلاثة معايير رئيسية مرتبطة بالأمن الغذائي وهي القدرة على تحمل التكاليف، وتوافر الغذاء، وجودة وسلامة الغذاء، وقد غطى المؤشر تقييم 113 دولة حول العالم، وتهدف الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي إلى رفع ترتيب دولة الإمارات لتكون ضمن أفضل 10 دول على مستوى العالم في مؤشر الأمن الغذائي بحلول عام 2021.

<sup>160</sup> - <https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/leaving-no-one-behind/2zerohunger> - تمت الزيارة في 2021/06/24 - على الساعة

توفير الدعم للأسرة والطفل، بما في ذلك استحقاقات الامومة النفقات على نظم الحماية الاجتماعية لدعم الاسر المعيشية التي لديها أطفال و الاعانات النقدية مثل استحقاقات الامومة ومنح الولادة وإعانات إجازة الوالدين وبدلات إعالة الاسرة أو الاطفال وغير ذلك من المبالغ المدفوعة دوريا أو المقطوعة لدعم الاسر ومساعدتها على تغطية تكاليف احتياجات محددة، وإعانات العينية، مثل المأوى والطعام الأطفال في سن ما قبل الدراسة وضمان حصول الاطفال على التغذية والتعليم والرعاية، تهدف الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2051 إلى تطوير منظومة وطنية شاملة تقوم على أسس تمكين إنتاج الغذاء المستدام بناء على ثلاثة معايير رئيسية، هي: معرفة حجم الاستهلاك المحلي لأهم المنتجات، القدرة على الإنتاج والتصنيع، والاحتياجات التغذوية.

في عام 2014، افتتحت وزارة التغير المناخي والبيئة مركز الابتكار الزراعي وذلك في منطقة الذيد في إمارة الشارقة، وذلك بهدف مواكبة مستجدات القطاع الزراعي واستدامته في الدولة من خلال ابتكار تقنيات زراعية حديثة، وإجراء الأبحاث وتقديم الاستشارات في المجال الزراعي. يأتي افتتاح المركز انسجاما مع رؤية الإمارات 2021، واستراتيجية الوزارة الرامية إلى تعزيز سلامة الغذاء، واستدامة الإنتاج المحلي، وتشجيع ابتكارات التنمية الزراعية المستدامة. كما يهدف المركز إلى تفعيل دور الأبحاث في مختلف المجالات التطبيقية والميدانية المتعلقة بتطوير الزراعة والمشملة على التقنيات الحديثة المبتكرة، وتعزيز التعاون وتبادل الخبرات مع الجهات والهيئات المحلية، والمراكز البحثية الإقليمية والدولية المعنية بالتنمية الزراعية في داخل وخارج الدولة.

### \*مركز الابتكار الزراعي

في 2014، افتتحت وزارة التغير المناخي والبيئة مركز الابتكار الزراعي في الشارقة لمواكبة المستجدات والتطورات في القطاع الزراعي، وتعزيز الاستدامة، من خلال الابتكار التكنولوجي. ويعمل المركز على تبادل الخبرات المحلية والدولية في المجال الزراعي. اعتماد الزراعة العضوية والمحلية من أجل صحة أفضل. وتبنت دولة الإمارات نظام الزراعة العضوية لتعزيز إنتاج غذائي صحي. ولتحقيق هذه الغاية، عملت وزارة التغير المناخي والبيئة على زيادة مساحة أراضي الزراعات العضوية بنسبة 5 بالمئة.

أطلق جهاز أبو ظبي للرقابة الغذائية، المسؤول عن القطاع الزراعي في أبو ظبي، السياسة الزراعية الجديدة التي تقوم على ستة محاور:

-إعادة هيكلة القطاع الزراعي بهدف جعله أكثر استدامة

-خفض الآثار الضارة على البيئة والضغط على الموارد الطبيعية

-ضمان دخل عادل للمزارعين وزيادة تنافسيتهم في السوق

-التركيز على المنتجات التي تمثل ميزة تنافسية تتميز بها أبو ظبي

-تحسين جودة المنتجات الزراعية

-تحسين الإنتاجية الوطنية لتعزيز الأمن الغذائي

ولتحقيق هذه الأهداف، أطلقت هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية مركز خدمات المزارعين بأبوظبي في 2009.

تولى المركز مسؤولية خفض استهلاك المياه في القطاع الزراعي، وتنفيذ أساليب إبداعية في المجال الزراعي، وتعزيز الإنتاج. ووفقاً لدراسة أجراها جهاز أبو ظبي للرقابة الغذائية، فإن 16 بالمائة من مجموع منتجات الفواكه والخضروات يأتي من مصادر محلية، ويقدر حجم السوق بـ 1.05 مليون طن، وبقيمة 2.4 مليار درهم.

### \*الاستثمار في المشروعات الزراعية بالخارج

تسعى حكومة دولة الإمارات إلى تأمين التوريدات الغذائية وحمايتها من تقلبات السوق، لذلك بادرت بوضع استثمارات كبيرة في المشاريع الغذائية بالخارج، خاصة في فيتنام، وكمبوديا، ومصر، وباكستان، ورومانيا، وصربيا، وناميبيا، والسودان، والأمريكيتين.

### \*الشراكات مع المنظمات الدولية

تعمل وزارة التغير المناخي والبيئة حالياً مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) على وضع سياسة تنوع شاملة للغذاء في دولة الإمارات بالتشاور مع الجهات المحلية المعنية. وتهدف دولة الإمارات من خلال هذه الشراكة إلى معالجة سلسلة القيمة الغذائية بأكملها لضمان الأمن الغذائي طويل الأمد، سواء الأغذية المستوردة أو المنتجة محلياً، وكذلك استهلاك المواد الغذائية والتخلص منها، مع الأخذ بعين الاعتبار سبل الوقاية والحد من هدر الأطعمة والمنتجات الغذائية.

### \*قطاع تجهيز الأغذية

ووفقاً لمركز الأمن الغذائي-أبوظبي، فإن 70 في المئة من بعض المواد الغذائية المستوردة يُعاد تصديرها من دولة الإمارات، ويدعم ذلك موقعها الجغرافي واستقرارها السياسي وعلاقتها الجيدة مع العديد من البلدان الأجنبية، علاوة على تمتعها ببنية تحتية متطورة تدعم قطاع تجهيز الأغذية، وتجارة تصدير الأغذية، مما من شأنه أن يساعد على ضمان الأمن الغذائي.

### \*تعزيز أساليب الحياة الصحية

تبذل دولة الإمارات جهوداً كبيرةً لعلاج مشكلة سوء التغذية. ووفقاً لرؤية الإمارات 2021، تكثف الحكومة من جهودها لمكافحة الأمراض المرتبطة بالأساليب الغذائية غير الصحية، من خلال التدخل المبكر لتغيير العادات الغذائية غير الصحية، يمكن تحسين جودة حياة المواطنين بشكل كبير.

### \*سلامة المواد الغذائية

حرصت دولة الإمارات على ضمان سلامة الأغذية المتداولة والمستوردة إلى الدولة. ووضعت عدة نظم وتشريعات في هذا الشأن من أهمها القانون الاتحادي رقم 10 لسنة 2015 بشأن سلامة الغذاء، والذي يهدف إلى ضمان سلامة الغذاء المتداول، ومراقبته خلال مراحل السلسلة الغذائية، للتحقق من صلاحية المادة للاستهلاك الآدمي، من خلال إزالة أو الحد من كل المخاطر المرتبطة بالغذاء، وحماية المستهلك من الغذاء الضار بالصحة، أو المغشوش، وضمان سلامة وصحة العلف المتداول، وتيسير حركة تجارة الغذاء. وأشار القانون إلى مجموعة من العقوبات بحق المخالفين، حيث يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر، وبالغرامة التي لا تقل عن 100 ألف درهم، ولا تتجاوز مليوني درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من تداول في أي مرحلة من مراحل السلسلة الغذائية بأغذية ضارة، أو فاسدة. ومن الجوانب التي تناولها القانون:

- حظر استيراد أي غذاء أو علف لأول مرة، ما لم يتم اعتماده من قبل وزارة التغير المناخي والبيئة.

- حظر استيراد أي غذاء أو علف عبر منافذ الدولة ما لم يكن مصحوباً بالوثائق والمستندات والشهادات المطلوبة، ويُعتمد نظام تحليل المخاطر للرقابة على الغذاء والعلف المستورد في كل المنافذ الحدودية للدولة.

-يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبالغرامة التي لا تقل عن 50 ألف درهم، ولا تتجاوز 500 ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من تداول دون ترخيص غذاء يحتوي ضمن مكوناته على لحوم الخنزير أو مشتقاتها أو منتجاتها، أو أي مواد كحولية، أو مخالفة أخرى لأحكام الشريعة الإسلامية.

-يعاقب بغرامة لا تقل عن 10 آلاف درهم ولا تتجاوز 100 ألف درهم كل من تداول، أو روج، أو ساهم، أو نشر وصفاً كاذباً لأي غذاء بهدف تضليل المستهلك.

### \*مبادرات القضاء على الجوع محلياً ودولياً

تعتبر دولة الإمارات جهة مانحة رئيسية لكثير من البلدان المتضررة من سوء التغذية، وتهدف إلى تحقيق التنمية على المستوى الدولي والأمن الغذائي. في عام 2016، أنفقت الدولة 15.23 مليار درهم من المساعدات الإنمائية.

### \*عام الخير 2017

منذ تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة وهي معروفة بمراعاتها للبعد الإنساني، وتقديم المساعدات بلا مقابل. وتستمر دولة الإمارات في المضي قدماً بهذا الإرث الإنساني الذي تركه الأب المؤسس المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وإنجازاته الإنسانية البارزة.

يهدف الإعلان عن عام الخير إلى ترسيخ ثقافة العطاء، التي تمثل أحد أهم مزايا شخصية دولة الإمارات ومؤسساتها.

### \*مبادرة بنك الإمارات للطعام

أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، بنك الإمارات للطعام، ليكون بمثابة مؤسسة خيرية تدعم الأنشطة الإنسانية. والهدف من وراء هذه الخطوة هو توزيع الطعام على الأسر المتعففة، والتخلص من فائض الطعام بما يحقق الصالح العام. ومن خلال هذه المبادرة، يذهب فائض الطعام الطازج والمجفف، إلى الأسر المتعففة داخل دولة الإمارات وخارجها. وتعزز المبادرة قيم السخاء والكرم وإطعام الطعام التي تتميز بها دولة الإمارات، وتأتي ضمن جهود الدولة لتحقيق خطة عدم إهدار الطعام، بإلقائه في مقالب النفايات.

### \* حفظ النعمة

أطلق الهلال الأحمر الإماراتي مشروع باسم " حفظ النعمة ". ويعمل المشروع على القضاء على مشكلة إهدار الطعام، من خلال جمع فائض الطعام الذي لم تلمسه يد، وإعطائه للأسر المتعففة. الهدف من مشروع حفظ النعمة هو المحافظة على الطعام والسلع الأخرى من الهدر، وتوصيلها للأسر المتعففة بكل السبل المتاحة، من خلال إعادة توزيع الطعام، والملابس، والأثاث والأدوية. ومن خلال ما تطرقنا يتضح لنا ان الامارات العربية المتحدة تحقق جزء كبير من الامن الغذائي و بالتالي فهي تساهم بشكل كبير بواسطة انفتحتها على تحقيق الرفاه الاجتماعي<sup>161</sup>

<sup>161</sup> - <https://u.ae/ar-ae/information-and-services/environment-and-energy/food-security> تمت الزيارة بتاريخ 2021/06/24 -  
على الساعة 23.30

المبحث الثالث : الانفاق الحكومي على البيئة و الانفاق على الثقافة و الرياضة و قياس التنمية المستدامة

المطلب الأول : الانفاق الحكومي لحماية البيئة

ان التنمية الاقتصادية و الاجتماعية يجب ألا تكون على حساب الإضرار بالبيئة و إلا سيكون ذلك إخلالاً بهذا المبدأ . كما طرحت التحولات الحديثة في الفكر التنموي مفهوم " الاستدامة " بهدف إيضاح التوازن المطلوب بين النمو الاقتصادي و المحافظة على البيئة ، فهذا النهج يرى أن التنمية الدائمة لا يمكن بلوغها إلا إذا كانت الاستراتيجيات التي تتم صياغتها و تنفيذها مستدامة من الناحية البيئية و الاجتماعية كونها تحافظ و تشجع الموارد الطبيعية و البشرية التي تقوم عليها التنمية. و على هذا الأساس اتجهت الدول العربية كغيرها من دول العالم نحو تبني خيارات جديدة من أجل تلبية المتطلبات و الحاجات الأساسية المتزايدة في مجتمعاتها سعياً إلى تحقيق تنمية مستدامة تضمن الاستمرارية و الاستقرار الدائم

تعطي حكومة دولة الإمارات اهتماماً خاصاً لحماية البيئة في ميزانيتها الاتحادية لتحقيق الأهداف الموضوعية لهذا الغرض. وفيما يلي الأرقام التي خصصتها الحكومة لحماية البيئة خلال السنوات الأخيرة.

جدول رقم 5: الميزانية المخصصة لحماية البيئة خلال سنة 2016-2020 الوحدة مليون درهم

السنة	2016	2017	2018	2019	2020
الموازنة المخصصة	314.352	305.036	319.787	328.867	329.175

المصدر البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

اعطت الامارات اهمية كبيرة لحماية البيئة لتحقيق الاهداف المرجوة وخصصت عام 2016 مبلغ انفاق قدر ب 314,352,000 درهم مقارنة بعام 2020 الذي خصص مبلغ 329,175,000 درهم

الانفاق على ادارة المياه العادمة

الانفاق على الابحاث و التطوير في مجال البيئة

الانفاق البيئي على الحماية من الاشعاع

الانفاق البيئي على حماية الهواء و المناخ

الانفاق البيئي على ادارة النفايات

حماية التربة والمياه الجوفية والسطحية ومعالجتها<sup>162</sup>

ومن اهم تطلعاتها:<sup>163</sup>

-تدوير المياه وترشيد استخدام الطاقة

-المباني الخضراء ونشر المساحات الزراعية

-تقليل نسبة البصمة الكربونية والانبعثات التي تزيد من التلوث البيئي

-ترشيد استهلاك الطاقة والاستخدام الأمثل لنظام الإنارة مما أسهم بتخفيض استهلاك الكهرباء بنحو 13% من اجمالي

الانفاق العام

-أنظمة تسخين تعمل بالطاقة الشمسية وذلك أدى إلى تخفيض نسبة استهلاك الطاقة الكهربائية إلى نحو 20 %

-تخفيض استخدام المياه من خلال تقنيات حديثة

-تحسين أداء نظام التكييف ونقاوة الهواء من خلال استخدام أجهزة تقنية ذات كفاءة عالية لتتماشى مع المواصفات

العالمية.

إن هيئة حماية البيئة لأبوظبي تلتزم بحماية وتعزيز جودة الهواء والمياه الجوفية والمياه البحرية والتربة، إضافة إلى حماية التنوع

البيولوجي في النظم البيئية البرية والبحرية في إمارة أبوظبي.

واضافت، أن الالتزام الراسخ والدعم المتواصل لجهود حماية البيئة وتنميتها من قبل قيادة الإمارات الرشيدة، هو أكبر حافز

لمواصلة الجهد والعمل على إيجاد تقنيات مبتكرة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية

والاجتماعية، وتحقيق رؤية الإمارات 2021، التي تهدف إلى تحقيق بيئة مستدامة من حيث جودة الهواء والحفاظة على

<sup>162</sup> - مركز الاحصاء - الانفاق على حماية البيئة - <https://www.scad.gov.ae>

<sup>163</sup> - نشر في مجتمع - أهل الإمارات بواسطة : وكالة أنباء الإمارات - <https://www.al-ain.com>

الموارد المائية وزيادة الاعتماد على الطاقة النظيفة وتطبيق التنمية الخضراء، مشيرة إلى أن استراتيجية الهيئة للأعوام 2016-2020 تنسجم مع خطة أبوظبي البيئية 2030

تهدف دولة الإمارات إلى الحفاظ على الأنواع النباتية المحلية واستخدامها على نحو مستدام. في عام 2014، استكملت وزارة التغير المناخي والبيئة بدولة الإمارات العربية المتحدة المرحلة الأولى من التمييز بين أنواع أشجار النخيل من خلال إجراء تحليل الحمض النووي، وذلك بالتعاون مع جامعة الإمارات العربية المتحدة. وتفتخر دولة الإمارات بما تمتلكه من أنظمة إيكولوجية وحيات فطرية بحرية وبرية متنوعة، كالشعب المرجانية، وغابات القرم، والكتبان الرملية التي تحتضن مجموعة واسعة من أشكال الحياة النباتية والحيوانية، بما فيها الأنواع الهشة والمعرضة للانقراض، كالنمر العربي، والمها العربي، والسلحفاة الخضراء وبقر البحر. وترتكز كل من الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي وخطة العمل التي تبنتها الدولة عام 2017م على أهداف "آيشي" للتنوع البيولوجي، والتي تم تبنيها في مؤتمر التنوع البيولوجي. وتدعم تلك الأهداف جهود الحفاظ على التنوع البيولوجي خلال العقود القادمة، كما أنها تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات العلاقة

ومن أهم الإنجازات تجاه تحقيق الحياة في البر

-زيادة مساحات الغابات من 245 ألف هكتار في عام 1990 إلى نحو 318,36 ألف هكتار في عام 2011

-إجراء ورش عمل للتوعية البيئية تستهدف فئات عمرية متنوعة

-إقامة محميات طبيعية والتي بلغت 22 محمية طبيعية حتى عام 2013

-زيادة المحميات المصنفة كأراضٍ رطبة ذات أهمية دولية في إطار اتفاقية رامسار من محميتين في عام 2010 إلى خمس

محميات في عام 2013

-تربية حيوان المها العربية، وطائر الحباري، وغيرها من أنواع الحيوانات والطيور الكثيرة المهددة بالانقراض، وإعادةها إلى بيئتها الطبيعية

وقد حرصت حكومت الامارات على وضع خطة محكمة للتصدي لظاهرة التغير المناخي منها:

### \*التوعية البيئية

تنظم الهيئات المعنية بحماية البيئة حملات تثقيفية على مستوى الإمارة أو بالتنسيق مع الجهات الاتحادية المعنية بإجراء مثل هذه الحملات على المستوى الاتحادي. وفي مايو 2014، استضافت دولة الإمارات العربية المتحدة اجتماع " الانطلاقة من أبو ظبي " بغرض جلب ممثلين من الحكومة والقطاع الخاص، والمجتمع المدني من أجل خلق زخم للمناقشات الجادة واتخاذ الإجراءات بشأن تغير المناخ.

### \*التعليم البيئي

في السنوات الأخيرة، أصبح التعليم البيئي أحد العناصر البارزة في تطوير المناهج الدراسية في دولة الإمارات العربية المتحدة. ووفقاً لذلك، تم توجيه الجهود لتضمين المحتوى البيئي في المناهج والكتب المدرسية.

### \*مبادرة "جيلنا"

في 26 نوفمبر 2016، أطلقت وزارة التغير المناخي والبيئة بالاشتراك مع وزارة التربية والتعليم مبادرة تحت مسمى "جيلنا" لتطوير مناهج مدرسية مناسبة مستندة إلى الوحدات التعليمية في مبادرة " المدرسة المستدامة"، ومبادرة الحرم الجامعي المستدام"، التي أطلقتها هيئة البيئة في أبوظبي، بهدف رفع مستوى الوعي البيئي بين الطلبة وتشجيع القيام بإجراءات لتخفيض مستوى البصمة البيئية في الدولة.

تولى ايضاً حكومة دولة الإمارات جهوداً حثيثة لحفظ مواردها البحرية، ولهذا الغرض وضعت العديد من التشريعات البيئية التي تحمى من النفايات البحرية وأخطارها، كما أنشأت المحميات البحرية. اقرأ عن جهود الدولة في حفظ الحياة تحت الماء في بوابة حكومة دولة الإمارات لأهداف التنمية المستدامة.

### \*بداية بالمحميات البحرية

وفقاً لتقرير الكتاب السنوي للتنافسية "IMD" لعام 2020، ارتفعت نسبة المساحة الإجمالية للمحميات الطبيعية من إجمالي مساحة الدولة من 15.07 % عام 2019 إلى 15.53 % في 2020 إضافة إلى ارتفاع مساحة المحميات البرية من 17.1 % إلى 18.4 % عام 2020.

في 2020 انضمت دولة الإمارات إلى التحالف العالمي للمحيطات الذي أطلقته المملكة المتحدة بهدف تعزيز حماية المحيطات والبيئة البحرية عالمياً من الضغوط التي تواجهها كالتلوث والتغير المناخي والصيد الجائر، وذلك لما تمثله المحيطات من قيمة اقتصادية وبيئية عالية الأهمية لاستدامة كوكب الأرض. ويتألف التحالف من 32 دولة عضو، ويدعو ضمن استراتيجية عمله إلى حماية 30% على الأقل من المحيطات حول العالم بحلول 2030 عبر التوسع في المناطق المحمية البحرية. وتعد الإمارات الدولة الأولى التي تنضم للتحالف في منطقة الشرق الأوسط. وتمكنت دولة الامارات بتوجهاتها و استراتيجياتها التنموية الجديدة أصبحت نماذج رائدة في مجال تحقيق التنمية المستدامة و بلوغ الرفاه الاجتماعي لمجتمعاتها .

المطلب الثاني : الانفاق على القطاع الثقافي و الرياضي الوحدة مليون درهم

جدول 6 : يوضح انفاق دولة الامارات على القطاع الثقافي و الرياضي خلال سنة 2016-2020 الوحدة مليون درهم

السنة	2016	2017	2018	2019	2020
انفاق في مجال على القطاع الثقافي و الرياضي	164.342	167.393	177.592	177.592	177.592

المصدر البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة و الملحق رقم 1.2.3.4

نلاحظ اهتمام دولة الامارات في بالانفاق على المجال الثقافي و الرياضي حيث زادة نسبة انفاق الدولة على هذا المجال من مليون درهم 164.342 سنة 2016 الى 177.592 مليون درهم سنة 2020 و من ابرز ما قامت بيه الدولة خلال هذه السنوات مايلي

تلعب الرياضة دورا هاما في نمو و جاذبية اي مدينة عالمية وهي محفز النمو الاقتصادي ولها تأثير هام على السياحة وأسلوب الحياة والصحة العامة وفي النهاية على خلق صيتا عالميا للمدينة. أدركت دبي هذه الحقيقة منذ أمد بعيد وعملت بشكل إستراتيجي لعدة سنوات باستثمار مواردها وقدراتها عبر القطاع الرياضي. اليوم أصبحت دبي موطنا لمرافق وأماكن من المستوى العالمي تستضيف الفعاليات المختلفة والاقليمية والدولية والتي تقوم بالترحيب بالنخب الرياضية والمشاركات على مستوى القاعدة الجماهيرية<sup>164</sup>

وقد سعت للوصول الى هدفها من خلال:

الانفاق على الاندية الخاصة

الانفاق على المرافق العامة

الانفاق على التسويق و الاعلام

الانفاق على المعارض الفنية

الانفاق على المجمعات الثقافية و الفنية

بحكم موقعها الاستراتيجي بين الشرق والغرب، فإن دبي لديها سكان متعددي الثقافات مفعمين بالنشاط والحركة من حوالي 200 جنسية تقريبا ، وهي تستقبل ما يزيد عن 10 مليون زائر سنويا، ولديها خطط الاستقبال 20 مليون بحلول 2020. وكدليل على نقاط القوة التي تتمتع بها الدولة، فقد تم منح دولة الامارات العربية المتحدة شرف إستضافة معرض إكسبو الدولي 2020 في دبي وهذه هي المرة الاولى بالنسبة لمنطقة الشرق الاوسط الواسع وشمال إفريقيا وآسيا. سوف يمثل هذا الحدث عالمة فارقة هامة في مسيرة دولة الامارات العربية المتحدة، المذهلة بالتزامن مع اليوبيل الذهبي للدولة وبحكم انها هي المدينة المستضيفة لمعرض إكسبو 2020، سوف تقوم دبي بإجراء المزيد من التعزيز لبنيتها التحتية ومرافقها وخبراتها مع الاثر الايجابي الناجم عن الفرص طويلة الاجل لصالح الرياضة. تشمل النفقات الجارية تقديم الخدمات الرياضية والترفيهية وإدارة الشؤون الرياضية والترفيهية والاشراف على المرافق الرياضية وتنظيمها وتنشيط أو دعم المرافق للمساعي أو الاحداث الرياضية النشطة (الملاعب الرياضية وملاعب التنس إلخ). وتنشيط أو دعم المرافق للمساعي أو الاحداث الرياضية غير النشطة) الاماكن المجهزة خصيصا للعب الورق وألعاب الطاولة إلخ. (وتنشيط أو دعم المرافق للمساعي الترفيهية) الحدائق، والشواطئ، وأحواض السباحة، إلخ.، حسب تصنيف وظائف الحكومة أو البرامج.<sup>165</sup>

### \* صناعة الرياضة في دبي:

لقد تم تقدير الاثر الاقتصادي للرياضة في دبي على أساس الانفاق المباشر من قبل المشاركين فيها والمستهلكين.

الاطراف المعنيين بالرياضة والمشاركين في المشهد الرياضي بدبي هي جهات واسعة النطاق من الهيئات والوكالات الحكومية، شاملة موردي الرياضات المتعددة والمحددة، ولاغراض تسهيل إجراء التحليل، فقد تم تقسيمهم إلى صناعات أساسية ومساعدة وسلسلة توريد.

-الصناعة الاساسية: هي تلك المؤسسات التي تقوم بالعمل فقط في مجال الرياضة، أي أنه إذا لم تكن هنالك صناعة رياضة في دبي، ما كانت هذه المؤسسات لتتواجد.

-الصناعة المساعدة: وهي تلك الشركات التي بينما تقوم بالعمل في صناعة الرياضة، إلا أنها لا تعتمد عليها بنسبة 100%.

-سلسلة التوريد: هي تلك القطاعات التي تقوم بتزويد القطاع الرياضي بالبضائع والخدمات.

لقد تم اعتبار الكيانات التالية جزء من صناعة الرياضة الاساسية:

### ادارة دولة الامارات العربية المتحدة ودبي:

تلك المؤسسات التي هي جزء أو تقوم بالعمل بالنيابة عن قيادة دبي أو دولة الامارات العربية المتحدة، فيما يتعلق بالرياضة، وفي حين أنه قد تكون الرياضة فقط جزء من صالحيات هذه الكيانات، فقد تم بيانها كجزء من الصناعة الاساسية، وذلك نسبة إلى أهميتها بالنسبة إلى تطوير الرياضة في الامارة. ان المساهمة الرياضية من قبل المقيمين والسياح والعناصر الاقتصادية الاخرى التي لم يرد ذكرها تحت قسم الفعاليات او المرافق فان التقدير هو انها قد ساهمت بما يعادل 172 مليون دولار في اقتصاد دبي وبحوالي 8 مليون دولار اضافية من الزائرين القادمين من الخارج المشاركين في الرياضة التي تقوم باستخدام المرافق المتاحة أو المجتمعية

- ويقام في دبي مطلع كل عام سباق الماراثون، والذي يجتذب آلاف المشاهدين والمشاركين المتحمسين من كافة أنحاء العالم. وتتراوح جوائزه المالية من 8,000 إلى 200,000 دولار أمريكي.

المطلب الثالث : رؤية دولة الإمارات 2021 في قياس التنمية المستدامة :

وضعت و جسدت الامارات خطط التنمية الطموحة المستندة إلى رؤية الإمارات 2021 ، و التي تركز على أهمية تطوير الاقتصاد الوطني إلى نموذج يعتمد على المعرفة و الابتكار ، و توفير فرص العمل المميزة لأبناء الإمارات ، و المحافظة على الموارد الطبيعية و البيئية ، و تعزيز الموقع التنافسي للدولة في الأسواق العالمية

و قد تضمنت أجندة هذه الرؤية - و التي عمل على إعدادها أزيد من 300 مسؤول في الحكومة عددا من المؤشرات الوطنية في القطاعات الصحية و التعليمية و الاقتصادية و في مجال الإسكان و البنى التحتية و الخدمات الحكومية ، و تمتاز هذه المؤشرات بكونها بعيدة المدى و تقيس النتائج الرئيسية لأداء الأولويات الوطنية ، كما تعمل في معظمها على مقارنة مرتبة دولة الإمارات في المؤشرات الدولية للتنمية المستدامة بدول العالم المختلفة. و قد قسمت هذه الرؤية إلى عدة محاور هي:<sup>166</sup>

\* الاتحاد في المسؤولية : من خلال التحلي بالطموح و المسؤولية ، و المشاركة بفاعلية في بيئة اجتماعية و اقتصادية دائمة التطور، و بناء مجتمع حيوي مترابط ، و ذلك استنادا إلى التلاحم الاجتماعي و القيم الإسلامية المعتدلة و التراث الوطني الأصيل.

\* الاتحاد في المصير : من خلال ضمان تنمية متوازنة بين الإمارات السبع ، عبر التنسيق الفعال بين الجهات الاتحادية والمحلية ، و تكامل التخطيط و التنفيذ على المستوى الوطني في كافة المجالات ، إضافة إلى ضمان الأمن و الاستقرار ، و تعزيز مكانة الدولة و إبراز دورها كنموذج رائد على الساحة الدولية.

\*الاتحاد في المعرفة : من خلال اعتماد اقتصاد معرفي متنوع و مرن ، تقوده كفاءات وطنية و تعززه أفضل الخبرات بما يضمن تنمية بعيدة المدى للإمارات ، إضافة إلى الاستفادة القصوى من الشراكات الاقتصادية العالمية ، مع الأخذ بالاعتبار إمكانية تحقيق النمو المتوازن اعتمادا على مصادر الطاقة المستدامة ، و خلق بيئة أعمال ريادية تديرها مهارات و كفاءات إماراتية.

166 - د/ ملاس حسبية - 2019 - تجارب عربية في قياس التنمية المستدامة - الإمارات العربية المتحدة نمودجا - جامعة الشاذلي بن جديد الطارف (الجزائر) - ص 42 - ص 43

\* الاتحاد في الرخاء : من خلال التطلع إلى اعتماد أنظمة تعليم متطورة ، و تقديم خدمات صحية تتعدى مفهوم العلاج إلى الوقاية من الأمراض و الحفاظ على البيئة (المجلس الوطني للإعلام ، 2016) . كما ارتكزت هذه الرؤية على 06 أولويات جرى العمل على تحقيقها تشمل:

\* خلق مجتمع متلاحم محافظ على هويته : و ذلك بتوفير بيئة شاملة تدمج جميع فئات المجتمع ، و تحافظ على ثقافة الإمارات و تراثها و تقاليدها و تعزز من تلاحمها الأسري و المجتمعي

\* خلق مجتمع آمن و قضاء عادل : و تعزيز شعور كافة أفراد المجتمع بالأمان و الوصول بالدولة إلى مراتب متقدمة في الاعتماد على الخدمات الشرطةية و الجاهزية لحالات الطوارئ ، و المحافظة على سلامة الطرق ، و تعزيز عدالة القضاء ، و الاستمرار في ضمان حقوق الأفراد و المؤسسات من خلال نظام قضائي عادل.

\* تحقيق اقتصاد معرفي تنافسي : عبر تشجيع الابتكار و البحث و التطوير ، و تعزيز الإطار التنظيمي للقطاعات الرئيسية ، و تشجيع القطاعات ذات القيمة المضافة العالية بما يطور من بيئة الأعمال و يعزز من جاذبية الدولة للاستثمارات ، كما تهدف هذه الرؤية لأن تكون الإمارات من أفضل دول العالم في مجال ريادة الأعمال.

\* نظام تعليمي رفيع المستوى : من خلال تجهيز كافة المدارس و الجامعات بالأنظمة و الأجهزة الذكية ، مع ضمان حق كل طالب في الاستفادة منها ، و العمل على سير كل المناهج و مشاريع الأبحاث عبرها ، بالإضافة إلى السعي لجعل أبناء الإمارات ضمن أفضل طلبة العالم في اختبارات تقييم المعرفة ، و مهارات القراءة و الرياضيات و العلوم.

\* نظام صحي بمعايير عالمية : و ذلك من خلال تعاون الدولة مع كافة الهيئات الصحية في الإمارات على إدارة كافة المستشفيات الحكومية و الخاصة وفق معايير وطنية و عالمية واضحة ، و ذلك من ناحية الخدمات المقدمة ، و جودة و كفاية الكوادر الطبية ، مع السعي إلى ترسيخ الجانب الوقائي و تخفيض معدلات الأمراض المزمنة.

\* بيئة مستدامة و بنية تحتية متكاملة : من حيث جودة الهواء و المحافظة على الموارد المائية ، و زيادة الاعتماد على الطاقة النظيفة ، إضافة إلى الرفع من جودة البنية التحتية للمطارات و الموانئ و الطرق ، و تعزيز شبكات الكهرباء و الاتصالات لتصبح الإمارات في مقدمة الدول في الخدمات الذكية. و سعيًا لتحقيق هذه الأولويات تم وضع برامج و خطط عمل وطنية ترتبط بالنقاط المذكورة ، و على رأسها إستراتيجية حكومة الإمارات العربية المتحدة التي أطلقت عام 2007 ، و

التي تضمنت ستة قطاعات رئيسية ؛ هي التنمية الاجتماعية ، و التنمية الاقتصادية ، و العدل و السلامة ، و التطوير الحكومي ، و البنية التحتية ، و قطاع تطوير المناطق النائية .

هذا إضافة إلى إنشاء العديد من اللجان الوطنية المعنية بمتابعة قضايا التنمية المستدامة في الدولة ، و كذلك هيئات و برامج كثيرة تصب في الاتجاه نفسه (المجلس الوطني للإعلام ، 2016).

و يمكن عرض و تحليل جملة المؤشرات الاقتصادية و المؤسسية و الاجتماعية و البيئية للتنمية المستدامة في دولة الإمارات ، مع توضيح نقاط القوة و الضعف كما يلي:

**أ - المؤشرات الاقتصادية :** تتسم بنية الاقتصاد الإماراتي بالقوة ، و هذا ما يعكسه ارتفاع مؤشر نسبة الاستثمار ، مع فائض في الميزان التجاري ، علاوة على انخفاض مؤشر نسبة المديونية الخارجية . و فيما يتعلق بأنماط الإنتاج و الاستهلاك ، تشير بياناتها إلى ارتفاع معدلات الاستهلاك ، لاسيما استهلاك الطاقة ، و زيادة كمية النفايات الناجمة عن الأنشطة الصناعية و الزراعية و البناء و التشييد .

**ب - المؤشرات المؤسسية :** يشير تحليل المؤشرات المؤسسية إلى تقدم كبير، لاسيما بعد إطلاق إستراتيجية حكومة الإمارات عام 2007 كما تم تنفيذ كافة الاتفاقيات العالمية المصادق عليها في جوانب التنمية المستدامة . و لوحظ حصول تطور كبير في المؤشرات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ؛ الأمر الذي يعزز مجتمع المعلومات في الدولة.

**ج - المؤشرات الاجتماعية :** ارتفاع المستوى الصحي للفرد ، و هو ما يوضحه ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة ، كما أن جميع سكان الإمارات مشمولون ببرامج الرعاية الصحية الأولية ، و يحصلون على المياه المأمونة ، و ينتفعون بخدمات الصرف الصحي بنسبة 100 في المئة . هذا إلى جانب تعميم التعليم الابتدائي بالدولة ، و انخفاض نسبة التسرب المدرسي ، و ارتفاع معدل القدرة على القراءة بين البالغين.

**د - المؤشرات البيئية :** تم تسجيل تطور إيجابي في المعطيات الخاصة باستخدامات الأرض و الزراعة ؛ حيث ارتفعت نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات إلى إجمالي مساحة الأرض . و تأسيسا على ما سبق يمكن القول بأنه رغم التقدم الذي أحرزته دولة الإمارات العربية المتحدة في كثير من الجوانب ، فإن مستقبل التنمية المستدامة يواجه جملة من

التحديات أهمها ندرة موارد المياه ، و انجراف التربة ، و انتشار النفايات و زيادة معدلات الانبعاث الغازي المرتفعة . بينما يقتصر التحدي المؤسسي في ضعف منظومة البحث العلمي و التطوير التكنولوجي .

### خلاصة الفصل

تسعى الدول العربية عامة و دولة الإمارات خاصة إلى مواكبة التطورات العلمية و مواجهة التحديات المحيطة بها من أجل تنفيذ السياسات التي تعنى بتطبيق التنمية المستدامة ، و نتيجة لذلك فقد تم تبني العديد من البرامج و الخطط و الاستراتيجيات قصيرة و بعيدة المدى من شأنها أن تكفل هذه المساعي ، حيث شهدت الفترة الأخيرة إنجازات إماراتية كبيرة على صعيد المؤشرات الدولية في القطاعات المختلفة ، و قد حققت قفزة نوعية في حرية الاقتصاد العالمي و الاقتصاد الرقمي ، و مؤشرات جودة البنية التحتية للمطارات و الموانئ ، و كذلك في مؤشر الجاهزية الشبكية و الخدمات الالكترونية و الذكية ، و مؤشر الشعور بالرفاهية و في مجال التعليم و التعليم العالي و غيرها.... فقد حقق النموذج التنموي الذي اعتمده الدولة نجاحا كبيرا و أضاف مخزوننا من الخبرات القيمة التي يمكن مشاركتها مع دول أخرى للاستفادة منها ، و علاوة على ذلك فقد قدمت الإمارات معونات سخية للكثير من الدول النامية ، كما تميزت الجهود التنموية بمستوى عالي من الابتكار في الجمع بين مختلف عوامل التنمية المستدامة كالتركيز على مشاريع الطاقة المتجددة التي تساهم في الحد من الفقر و الحفاظ على الموارد و تحسين مستوى الرفاه الاجتماعي . و تواجه الإمارات كغيرها من الدول مجموعة من المعوقات و التحديات التي تقف أمام إمكانية تنفيذ مخططاتها و سياساتها التنموية ، و هو ما يستلزم وضع مجموعة من الحلول و الاقتراحات البديلة ، و تكثيف جهودها ، و حل المشاكل ذات الأبعاد الإنسانية و الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية ، و تعزيز احترام الحقوق و الحريات و تحسين مستوى الرفاه الاجتماعي و الاقتصادي وصولا إلى بلوغ التنمية المستدامة المنشودة .



الخاتمة

ان موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مر بعدة مراحل اختلف هذا الدور في كل مرحلة منها، حيث ان الاتجاه العام في مسار هذه المراحل كان زيادة دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي لما تملكه من إمكانيات مالية ومؤسسية. حيث ان تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي انعكس على السياسة المالية التي عرفت هي الأخرى تطورا كبيرا. ففي الفكر الكلاسيكي كانت السياسة المالية محايدة، شأنها في ذلك شأن الفكر الذي تعمل من خلاله ولذلك كانت تمتد لتشمل مرافق محدودة ومعدودة، أما الفكر المعاصر فقد أصبحت السياسة المالية متدخلة في كافة المجالات، وذلك بسبب التطورات الاقتصادية والإيديولوجية والأحداث المتعددة التي أجبرت السياسة المالية على التخلي عن مفهوم الحياد ، و ان التنمية ليست ظاهرة اقتصادية فحسب بل لها أبعاد مختلفة، حيث تتضمن إحداث تغيرات جذرية في الهياكل الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية والإدارية. وإن عملية شاملة مثل هذه لا يمكن أن تتم بشكل تلقائي بل يجب أن تكون عملية إرادية مخططة تعمل على إزالة جميع العقبات التي تقف بوجه التنمية. وتوصلنا من خلال دراستنا الي ان الامارات الفترة الأخيرة شهدت انجازات كبيرة على صعيد المؤشرات الدولية في القطاعات المختلفة ، و قد حققت قفزة نوعية في حرية الاقتصاد العالمي و الاقتصاد الرقمي ، و مؤشرات جودة البنية التحتية للمطارات و الموانئ ، و كذلك في مؤشر الجاهزية الشبكية و الخدمات الالكترونية و الذكية ، و مؤشر الشعور بالرفاهية و في مجال التعليم و التعليم العالي و غيرها .... فقد حقق النموذج التنموي الذي اعتمده الدولة نجاحا كبيرا و أضاف مخزوننا من الخبرات القيمة التي يمكن مشاركتها مع دول أخرى للاستفادة منها ، كما تميزت الجهود التنموية بمستوى عالي من الابتكار في الجمع بين مختلف عوامل التنمية المستدامة كالتركيز على مشاريع الطاقة المتجددة التي تساهم في الحد من الفقر و الحفاظ على الموارد و تحسين مستوى الرفاه الاجتماعي . و تواجه الإمارات كغيرها من الدول مجموعة من المعوقات و التحديات التي تقف أمام إمكانية تنفيذ مخططاتها و سياساتها التنموية ، و هو ما يستلزم وضع مجموعة من الحلول و الاقتراحات البديلة ، و تكثيف جهودها وذلك لتحقيق تنمية مستدامة و ضمان الرفاهية الاجتماعية

## اختبار الفرضيات :

- تتمثل اهداف السياسة المالية في تصحيح مسار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة الى التأثير على الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد و تحقيق العدالة الاجتماعية

و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى

- يتمثل اثار السياسة المالية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي

و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية

- تتمثل اليات السياسة المالية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية في الانفاق على " الصحة - التعليم - الإسكان - التدخل في سوق العمل - البيئة - الثقافة و الرياضة "

و هذا ما يؤكد عدم صحة الفرضية الثانية

## نتائج الدراسة

- تخصيص الميزانية لأولويات التنمية الاجتماعية بما يسهم في الاستدامة المالية الكلية من التحديات الرئيسية التي تواجهها الحكومات
- الانفاق على مجالات " الصحة - التعليم - الإسكان - التدخل في سوق العمل - البيئة - الثقافة و الرياضة " يزيد بشكل دائم من مشاركة الناس في عملية النمو وبالتالي تحقيق الرفاهية الاجتماعية
- لا ينبغي أن تقتصر السياسة المالية على مجرد إعادة التوزيع في شكل مساعدة اجتماعية وتأمين اجتماعي وإعانات عامة، بل يجب أن يكون دورها أكبر بكثير في بناء مجتمعات واقتصادات متقدمة. فتقديم خدمات عامة جيدة ، والحد من الفقر و عدم المساواة ، وتحسين الحماية الاجتماعية، وتشجيع الفن و الثقافة والرياضة أهمية كبرى في تحقيق التنمية الشاملة و ترسيخ العدالة الاجتماعية
- اليات السياسة المالية دور جد مهم في الوصول الى الرفاهية الاجتماعية

## الاقتراحات والتوصيات

- وضع استراتيجيات تمكن الحكومة من الانفاق الرشيد و الحكيم للوصول للاهداف المرسومة
- تنويع الانفاقات الحكومية من شائنه ان يؤثر بشكل كبير على تحقيق اتلرفاهيمية الاجتماعية
- عدم التركيز على المساعدات الاجتماعية فقط بل يجب التوجه الى القطاعات الاقتصادية لضمان اقتصاد قوي و زيادة إيرادات الدولة



# المراجع

## 1/الكتب

- محمود حسين الوادي، وركريا أحمد عزام 2007 - مبادئ المالية العامة- دار الميسرة- عمان
- كنعان. علي- 1997 - اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، الطبعة الأولى ، منشورات دار الحسينين، دمشق/ سوريا
- كمال يوسف مُجَّد-1993- فقه الاقتصاد النقدي،- دار الصابوني- القاهرة/ مصر
- المهـر خـضير عباس- 1981 - التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية - عمادة شؤون المكتبات - جامعة الرياض، الرياض/السعودية -
- كنعان علي- 2003 - المالية العامة والإصلاح المالي في سورية، الطبعة الأولى- دار الرضا للنشر، دمشق/سوريا
- فليح حسن هلف- 2008 - المالية العامة - جدارا للكتاب العالمي- عمان
- مُجَّد جمال ذنبيات. - 2003 - المالية العامة والتشريع المالي الطبعة الاولى- الدار العلمية الدولية دار الثقافة للنشر والتوزيع-عمان
- حامد عبد المجيد دراز- 2000-السياسة المالية مركز الإسكندرية للكتاب- الإسكندرية/مصر
- عبد المنعم فوزي - بدون ذكر سنة النشر -المالية العامة و السياسة المالية - دار النهضة العربية بيروت/ لبنان -
- مُجَّد مروان السمان وآخرون-2008 - مبادئ التحليل الاقتصادي(الجزئي والكلبي)، الطبعة الأولى،-دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-
- مُجَّد فوزي أبو السعود- 2004 - مقدمة في الاقتصاد الكلي- الدار الجامعية، الإسكندرية/ مصر
- عادل احمد حشيش- 1997- أصول الفن المالي للاقتصاد العام( مدخل لدراسة أساسيات المالية العامة)- دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية/مصر
- مُجَّد دويدار-1996- دراسات في الاقتصاد المالي-دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية،/مصر
- سمير محمود معتوق. امينة عز الدين عبد الله- 2000- المالية العامة- دون ذكر دار النشر - القاهرة/ مصر -

- ايداد عبد الفتاح النور-2013 - المفاهيم و النظم الاقتصادية الحديثة - التحليل الاقتصادي الجزئي - دار صفاء للنشر و التوزيع - عمان
- عبد المجيد قدي-2004 - المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر -
- عبد المطلب عبد الحميد 2002- السياسة الاقتصادية علما مستوى الاقتصاد القومي /تحليل كلي /ضمن سلسلة الدراسات الاقتصادية . الطبعة الأولى -مجموعة النيل العربية -القاهرة -مصر
- علي زغودود 2005- المالية العامة - ديوان المطبوعات الجامعية -الساحة المركزية -بن عكنون -الجزائر
- امين رفعت المحجوب -المالية العامة -مكتبة النهضة العربية -القاهرة -مصر
- على لطفي -1997 - أصول المالية العامة - مكتبة عين الشمس - القاهرة -مصر
- السيد عبد المولى - 1993 -المالية العامة -دار النهضة العربية -القاهرة -مصر
- زينب حسين عوض الله- 1994 - مبادئ المالية العامة - الدار الجامعية -بيروت /لبنان
- زين العابدين ناصر - 1971 -علم المالية العامة و التشريع المالي - دار النهضة العربية -القاهرة -مصر
- عبيد علي احمد الحجازي - 2000 - مصادر التمويل -دار النهضة العربية - القاهرة -مصر
- حمدي أحمد العناني -2003 م - اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، دراسة في اتجاهات الاصلاح المالي الاقتصادي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر،
- عبدالسلام أبو قحف - 2000- إقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي -مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية- الإسكندرية / مصر
- خالد واصف الوزني و أحمد حسين الرفاعي- 2005 - مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظري والتطبيق - دار وائل للنشر - الأردن
- عطية عبد الواحد-1993 - دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادي للدخول، التنمية الإجتماعية، ضبط النظم، دار النهضة العربية، القاهرة
- عادل أحمد حشيش - 1992 أساسيات المالية العامة- دار النهضة العربية بيروت

- طارق الحاج- 1999 - المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع-عمان
- عبد الفتاح قنديل-سلوى سليمان-1979 - الدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة
- بوشهولز- توبج-1996 -أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين، ترجمة: نزيرة الأفندي وعزة الحسيني، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.
- العبادي عبد الناصر -مبادئ الإقتصاد الكلي-بدون معلومات،
- عبد المنعم فوزي - 1992 -المالية والسياسة المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية
- نايهانز حورج-1997 - تاريخ النظرية الاقتصادية، ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة
- خليل سامي- 1982 - النظريات والسياسات النقدية والمالية، شراة أكازمه للطباعة والترجمة والتوزيع، الكويت
- طارق لحاج-1999- المالية العامة - دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان
- العبادي عبد الناصر-مبادئ الإقتصاد الكلي، بدون معلومات، بدون تاريخ
- عبد الحميد القاضي-اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مطبعة الرشاد، الإسكندرية، بدون . تاريخ نشر
- عبد المنعم فوزي- 1992 - المالية العامة و السياسة المالية -منشأة المعارف الإسكندرية
- ابن منظور- 1999- لسان العرب- دار إحياء التراث العربي-بيروت- لبنان
- الطوبجي فخر الدين - 1970-،مجمع البحرين-دون ذكر دار النشر -طهران .ايران
- طارق العكيلي،- 2000- الإقتصاد الجزئي،- دار الكتب و الوثائق ببغداد - العراق
- منى يونس - 2010 -الوصول إلى الرفاهية -دار الخلود-، الطبعة الأولى- بيروت.لبنان
- طلعت مصطفى السروجي، راضي امين حمزاوي- 1998-اساسيات الرعاية الاجتماعية والحاجات الانسانية -دار العلم ،دبي /الامارات 31.
- لبيب شقير- 1986 - تاريخ الفكر الاقتصادي- دون ذكر دار النشر -الكويت

- إبراهيم مشورب - 2002-الاقتصاد السياسي - دار المنهل لطباعة والنشر-،الاردن, الطبعة الأولى
- مدحت القريشي - 2011 - تطور الفكر الاقتصادي - دار وائل لنشر, الطبعة الثانية - العراق
- فردك شرر - 2002- نظرة جديدة الى النمو الاقتصادي وتأثيره بالابتكار التكنولوجي - تعريب علي ابو عمشه  
العبيكات, السعودية
- فليح خلف, - 2006- تنمية وتخطيط الاقتصادي, الطبعة الاولى - دار جدار للكتاب العالمي عالم الكتب  
الحديثة- عمان -الأردن
- فايز الحبيب - 1985 - نظريات التنمية والنمو الاقتصادي, الطبعة الاولى, جامعة الملك سعود
- فريدك تلون 2008 -مدخل إلى الاقتصاد الجزئي,ترجمة وردية راشد, الطبعة الأولى- مجد الجامعية للنشر -بيروت,  
لبنان
- عبد الجبار عبود الحلفي - 2012 -بحوث في الفكر الاقتصادي والاجتماعي للسيد مُجَّد باقر الصدر- تموز للنشر -  
دمشق / سوريا
- سلام سميسم - 2010 -توازن الاقتصاد العام في النظام الاقتصادي الوضعي والنظام الاقتصاد الإسلامي , الطبعة  
الأولى , دار مجدلاوي للنشر ,عمان
- عبد الفتاح معتز بالله - 2006 - الأسس الفلسفية للوظيفة التوزيعية للدولة - بيروت لبنان
- ساملسون و نوردهاوس - 2006- علم الاقتصاد , الطبعة الأولى - مكتبة لبنان ناشرون- بيروت , لبنان
- مايكل ابدجمان - 2010 - الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ,ترجمة مُجَّد إبراهيم منصور - دار المريخ للنشر-  
الرياض. السعودية
- سعد طه علام- 2004 -التنمية والدولة- دار طيبة، الطبعة الثانية - القاهرة، مصر ،
- صبري فارس الهيتي- 2007 - التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي- دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة  
الأولى-الأردن

- عبد الرزاق مقري- 2008 - مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية - دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى - دون ذكر البلد
- مُجَّد صفوت فابل- 2008 - نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية - دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر- دون ذكر البلد
- عبد القادر مُجَّد عطية- 2003 - اتجاهات حديثة في التنمية- الدار الجامعية الإسكندرية- مصر
- مُجَّد أحمد الدوري- 1987 - التخلف الاقتصادي- ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية - دون ذكر البلد
- إسماعيل شعباني- مقدمة في اقتصاد التنمية، الطبعة الثانية- دار الطباعة للنشر والتوزيع- الجزائر
- إبراهيم حسين العسل 2006 - التنمية في الفكر الإسلامي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى - لبنان
- إسماعيل سراج الدين وآخرون- 2009 - أسس التحديث والتنمية العربية في زمن العولمة - المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى،- دون ذكر البلد
- طارق علي جماز- 2010 - التنمية الاقتصادية والبشرية - مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى - القاهرة، مصر
- مُجَّد صالح تركي القريشي- 2010 - علم اقتصاد التنمية- مكتبة الجامعة، الطبعة الأولى- دون ذكر البلد
- مدحت القريشي- 2007 - التنمية الاقتصادية- دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى- الأردن
- فليح حسن خلف - 2006 - التنمية والتخطيط الاقتصادي - عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولدون ذكر البلد
- محروس إسماعيل- دون ذكر سنة النشر - دراسات في الموارد الاقتصادية الجزء الأول-، شباب الجامعة- الإسكندرية / مصر
- أحمد مندور، أحمد رمضان 1990 - اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية - الدار الجامعية- بيروت، لبنان

- مُحمَّد عبد العزيز عجمية، مُحمَّد علي الليثي - التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها، سياساتها- الدار الجامعية - الإسكندرية، مصر
- وليد الجيوسي - 2009 - أسس التنمية الاقتصادية - دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى - دون ذكر البلد -
- علي جدوع الشرفات - 2010 - التنمية الاقتصادية في العالم العربي - دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى - دون ذكر البلد
- عمر صقر - 2003 - العولمة وقضايا معاصرة - الدار الجامعية - قطر
- بشار يزيد الوليد - 2008 - التخطيط والتطوير الاقتصادي - دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى - دون ذكر البلد
- حسين إبراهيم عيد - 1990 - دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي - دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية، مصر
- مُحمَّد شفيق - 1998 - السكان والتنمية القضايا والمشكلات، المكتب الجامعي الحديث - دون ذكر دار النشر
- فايز إبراهيم الحبيب - 1985 - التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية - مطابع جامعة الملك سعود - الرياض السعودية
- علاء فرج الطاهر - 2011 - التخطيط الاقتصادي - دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى - دون ذكر البلد
- احسان مُحمَّد الحسن - 1999 - موسوعة علم الاجتماع بيروت - الدار العربية للمطبوعات - لبنان
- احمد زكي البدوي - 1978 - معجم المصطلحات والعلوم الاجتماعية - بيروت - مطبعة لبنان - لبنان
- السيد مُحمَّد باقر الصدر - 1987 - اقتصادنا، الطبعة 20 - دار التعارف للمطبوعات - بيروت
- جيمس جوارتيني - 1999 - ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن - الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص - دار المريخ للنشر الرياض/السعودية -
- منى يونس حسين - 2010 - الوصول الى الرفاهية - دار الخلود، الطبعة الاولى - لبنان

- ميشيل تودارو 2006 - التنمية الاقتصادية - تعريب وترجمة أ.د. محمود حسن حسني ود. محمود حامد محمود  
- دار المريخ للنشر - الرياض / السعودية

Ander sharpe ,A Survey of Indicators of Economic and Social Well-being -  
Paper prepared for Canadian Policy Research Networks, July 22,  
.1999,p,p.8-9

## 2/المجلات

- ناصر مراد- التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر- مركز دراسات الوحدة العربية، بحوث اقتصادية عربية - عدد  
46 - السنة 2009-

- قصي الكليدار وآخرون-2009 - القياس الاقتصادي لأثر حجم الدخل القومي على النفقات التعليمية  
ومدخلات التعليم العالي في العراق للمدة 1970-2002 - مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية -العدد 4

- قصي الكليدار وآخرون-2009 - القياس الاقتصادي لأثر حجم الدخل القومي على النفقات التعليمية  
ومدخلات التعليم العالي في العراق للمدة 1970-2002 - مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية -العدد 4

- صالح تومي، راضية بختاش - أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر- مجلة دراسات اقتصادية- دار الخلدونية  
للنشر والتوزيع- مركز البصيرة، الجزائر- العدد 7- جانفي 2006

- كامل علاوي كاظم - قياس فاعلية السياسة النقدية والمالية في العراق -المجلة العراقية للعلوم الإدارية -جامعة كربلاء -  
العدد 41 - 20 جوان 2008

- ناصر مراد- التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر- مركز دراسات الوحدة العربية، بحوث اقتصادية عربية - عدد  
46 - السنة 2009

## 3/الرسائل الجامعية

-الطالب بهاء الدين طويل-2016- ص41 دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي - اطروحة  
مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد المالي- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير -  
جامعة: الحاج لخضر-باتنة - اطروحات

- عقيل حميد جابر الحلو - 2009 الاستثمار بالموارد البشري وعلاقته بالتشغيل والبطالة في البلاد النامية / دراسة حالة العراق / أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة المستنصرية / العراق .
- سعدون رشيد خضير الزبيدي -2013- رسالة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية -كلية الإدارة والاقتصاد قسم الاقتصاد - تحليل الأثر المتبادل بين الانفاق الحكومي الاجتماعي والنمو الاقتصادي في العراق
- رفيق نزاري - لاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي ,دراسة حالة تونس, الجزائر ,المغرب, رسالة ماجستير, جامعة الحاج للخضر ,بانتة., 2011

#### 4/ التقارير و نشرات

- الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان - 2018 - اجندة التنمية المستدامة 2030 دولة الامارات العربية المتحدة -
- حكومة دبي - التقرير السنوي الإحصاء لإمارات دبي - هيئة الصحة بدبي
- الاثر الاقتصادي للرياضة في دبي.- مجلس دبي الرياضي
- عبد علي المعموري - 2007- تاريخ الأفكار الاقتصادية- مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ,الطبعة الاولى العراق
- مُجَّد مرعي - دور الإدارة الرشيدة للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية المستدامة: المسؤوليات والآليات- جامعة الدول العربية - المنظمة العربية للتنمية الإدارية
- مُجَّد عدنان وديع - 2006 - قياس التنمية ومؤشراتها - المعهد العربي للتخطيط - الكويت

#### 5/الندوات و المؤتمرات

- طاهر كنعان - مي حنانيه, أنظمة الرفاه في شرق آسيا , حالات منتقاة كوريا الجنوبية, ماليزيا , الصين - كتاب دولة الرفاهية الاجتماعية , بحوث ومناقشات الندوة الفكرية لمركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية - الطبعة الخامسة - بيروت - 2006

- د/ ملاس حسيبة - 2019 - تجارب عربية في قياس التنمية المستدامة - الإمارات العربية المتحدة نموذجاً - جامعة الشاذلي بن جديد الطارف (الجزائر)

- نجيب عيسى - 2006 - دولة الرفاهية الاجتماعية ندوة فكرية - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت

- الصحة الجيدة و الرفاهية التامة - البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة أجنحة الأمم المتحدة 2030 - عن دولة الامارات

- البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة - اجنحة الأمم المتحدة - العمل الاثق و نمو الاقتصادي - 01- نوفمبر 2020

## 6/المواقع

- <https://ar.facts-news.org/taaryf-alrfah-alagtmayy>
- <https://mediain.com/education-development-can-contribute-bigger-growth-uae/>
- <https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/leaving-no-one-behind/3goodhealthandwellbei>

<https://www.aetoswire.com/ar/news/%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%B3%D8%B1%-%D8%B3%D8%B1%-%>

- <https://al-ain.com/article/sheikh-zayed-housing-program-3-years>
- <https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/leaving-no-one-behind/2zerohunger>
- <https://u.ae/ar-ae/information-and-services/environment-and>
- <https://www.scad.gov.ae> - مركز الاحصاء - الانفاق على حماية البيئة

- سلطان القاسمي - متحف الشارقة للفنون <https://www.swissinfo.ch>

## اجمالي مشروع الميزانية العامة للاتحاد عن السنة المالية 2016م

الاجمالي العام	الباب الثالث ( الأصول )			الباب الثاني ( المصروفات )			البيان	
	جملة	. الأصول قيد الانجاز " المشروعات " . الأصول المالية	. الثابتة . غير منتجة	جملة	. المنح . المنافع الاجتماعية . مصاريف اخرى	مستلزمات سلعية وخدمية واعانات		تعويضات الموظفين
8 123 877 000	612 577 000	296 577 000	316 000 000	7 511 300 000		857 000 000	6 654 300 000	وزارة الداخلية / الديوان العام
1 329 816 000				1 329 816 000		1 329 816 000		جهاز الأمن
241 700 000	11 900 000		11 900 000	229 800 000		87 537 000	142 263 000	وزارة المالية
739 305 000	11 826 000	4 501 000	7 325 000	727 479 000		75 846 000	651 633 000	وزارة العدل
82 321 000				82 321 000	82 321 000			الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية
553 369 000	384 702 000	379 084 000	5 618 000	168 667 000		26 686 000	141 981 000	وزارة الاشغال العامة
314 352 000	19 414 000	13 002 000	6 412 000	294 938 000		107 315 000	187 623 000	وزارة البيئة والمياه
43 452 000				43 452 000	43 452 000			هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية
6 048 142 000	100 301 000	45 301 000	55 000 000	5 947 841 000		1 043 471 000	4 904 370 000	وزارة التربية والتعليم
3 901 084 000	335 949 000	176 015 000	159 934 000	3 565 135 000		1 212 674 000	2 352 461 000	وزارة الصحة
478 095 000	1 358 000		1 358 000	476 737 000		402 676 000	74 061 000	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
601 910 000	9 114 000	11 000	9 103 000	592 796 000		163 225 000	429 571 000	وزارة العمل
3 017 122 000	9 467 000		9 467 000	3 007 655 000		2 782 962 000	224 693 000	وزارة الشؤون الاجتماعية
233 174 000	68 832 000	66 507 000	2 325 000	164 342 000		68 840 000	95 502 000	وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع
1 084 007 000				1 084 007 000	1 084 007 000			برنامج الشيخ زايد للاسكان

## اجمالي مشروع الميزانية العامة للاتحاد عن السنة المالية 2017م

الاجمالي العام	الباب الثالث ( الأصول )			الباب الثاني ( المصروفات )			البيان	
	جملة	. الأصول قيد الانجاز " المشروعات " . الأصول المالية	. الثابتة . غير منتجة	جملة	. المنح . المنافع الاجتماعية . مصاريف اخرى	مستلزمات سلعية وخدمية واعانات		تعويضات الموظفين
8 419 313 000	529 422 000	229 422 000	300 000 000	7 889 891 000		1 124 000 000	6 765 891 000	وزارة الداخلية
1 329 816 000				1 329 816 000		1 329 816 000		جهاز الأمن
241 610 000	12 200 000		12 200 000	229 410 000		102 725 000	126 685 000	وزارة المالية
823 486 000	45 310 000	32 010 000	13 300 000	778 176 000		84 508 000	693 668 000	وزارة العدل
82 035 000	0			82 035 000	82 035 000			الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية
654 634 000	483 120 000	478 137 000	4 983 000	171 514 000		27 060 000	144 454 000	وزارة تطوير البنية التحتية
305 036 000	7 644 000		7 644 000	297 392 000		106 081 000	191 311 000	وزارة التغيير المناخي والبيئة
6 486 033 000	136 033 000	12 924 000	123 109 000	6 350 000 000		1 673 658 000	4 676 342 000	وزارة التربية والتعليم
4 226 942 000	245 219 000	39 013 000	206 206 000	3 981 723 000		1 385 321 000	2 596 402 000	وزارة الصحة ووقاية المجتمع
648 097 000	15 377 000	10 000	15 367 000	632 720 000		183 042 000	449 678 000	وزارة الموارد البشرية والتوطين
3 220 065 000	8 191 000		8 191 000	3 211 874 000		2 977 776 000	234 098 000	وزارة تنمية المجتمع
194 875 000	27 482 000	24 457 000	3 025 000	167 393 000		74 373 000	93 020 000	وزارة الثقافة وتنمية المعرفة
1 084 099 000	0			1 084 099 000	1 084 099 000			برنامج الشيخ زايد للاسكان

## اجمالي مشروع الميزانية العامة للاتحاد عن السنة المالية 2018م

الاجمالي العام	الباب الثالث ( الأصول )			الباب الثاني ( المصروفات )			البيان	
	جملة	. الأصول قيد الانجاز * المشروعات * . الأصول العالية	. الثابتة . غير منتجة	جملة	. المنح . المنافع الاجتماعية . مصاريف اخرى	مستلزمات سلعية وخدمية واعانات		تعويضات الموظفين
8 704 137 000	545 246 000	244 246 000	301 000 000	8 158 891 000		1 085 500 000	7 073 391 000	وزارة الداخلية
1 329 816 000				1 329 816 000		1 329 816 000		جهاز الأمن
241 610 000	14 000 000		14 000 000	227 610 000		105 000 000	122 610 000	وزارة المالية
927 581 000	54 540 000	26 805 000	27 735 000	873 041 000		127 709 000	745 332 000	وزارة العدل
82 035 000				82 035 000	82 035 000			الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية
659 881 000	488 564 000	483 384 000	5 180 000	171 317 000		27 159 000	144 158 000	وزارة تطوير البنية التحتية
319 787 000	6 767 000	1 301 000	5 466 000	313 020 000		124 149 000	188 871 000	وزارة التغير المناخي والبيئة
6 561 286 000	117 973 000	11 060 000	106 913 000	6 443 313 000		1 570 100 000	4 873 213 000	وزارة التربية والتعليم
4 211 123 000	267 306 000	41 080 000	226 226 000	3 943 817 000		1 489 520 000	2 454 297 000	وزارة الصحة ووقاية المجتمع
948 132 000	94 182 000	45 000	94 137 000	853 950 000		404 272 000	449 678 000	وزارة الموارد البشرية والتوطين
3 220 080 000	7 765 000	15 000	7 750 000	3 212 315 000		2 978 217 000	234 098 000	وزارة تنمية المجتمع
180 449 000	2 857 000	31 000	2 826 000	177 592 000		82 025 000	95 567 000	وزارة الثقافة وتنمية المعرفة
1 084 099 000				1 084 099 000	1 084 099 000			برنامج الشيخ زايد للإسكان

## اجمالي مشروع الميزانية العامة للاتحاد عن السنة المالية 2019م

الاجمالي العام	الباب الثالث ( الأصول )			الباب الثاني ( المصروفات )			البيان	
	جملة	. الأصول قيد الانجاز * المشروعات * . الأصول العالية	. الثابتة . غير منتجة	جملة	. المنح . المنافع الاجتماعية . مصاريف اخرى	مستلزمات سلعية وخدمية واعانات		تعويضات الموظفين
7 397 857 000	451 833 000	250 833 000	201 000 000	6 946 024 000		646 500 000	6 299 524 000	وزارة الداخلية
1 329 816 000	0			1 329 816 000		1 329 816 000		جهاز الأمن
241 610 000	10 000 000		10 000 000	231 610 000		108 700 000	122 910 000	وزارة المالية
944 418 000	27 715 000	5 050 000	22 665 000	916 703 000		157 090 000	759 613 000	وزارة العدل
82 035 000	0			82 035 000	82 035 000			الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية
673 637 000	502 134 000	497 140 000	4 994 000	171 503 000		27 345 000	144 158 000	وزارة تطوير البنية التحتية
328 867 000	6 600 000	2 000	6 598 000	322 267 000		130 707 000	191 560 000	وزارة التغير المناخي والبيئة
6 670 363 000	121 008 000	4 005 000	117 003 000	6 549 355 000		1 595 683 000	4 953 672 000	وزارة التربية والتعليم
4 399 933 000	296 726 000	9 890 000	286 836 000	4 103 207 000		1 620 367 000	2 482 840 000	وزارة الصحة ووقاية المجتمع
948 122 000	87 650 000	35 000	87 615 000	860 472 000		407 794 000	452 678 000	وزارة الموارد البشرية والتوطين
3 220 095 000	7 793 000	30 000	7 763 000	3 212 302 000		2 978 204 000	234 098 000	وزارة تنمية المجتمع
180 418 000	2 826 000		2 826 000	177 592 000		79 037 000	98 555 000	وزارة الثقافة وتنمية المعرفة
1 084 099 000	0			1 084 099 000	1 084 099 000			برنامج الشيخ زايد للإسكان